الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

الأنظمة القانونية المقارنة

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD

تخصص: قانون عام

من إعداد الدكتور: منصوري محمد
الرتبة: أستاذ محاضر – ب –
الشعبة: قانون عام
التخصص: قانون دولي عام

السنة الجامعية: 2025/2024م

مقدمة

في عالمنا المعاصر، حيث تتشابك العلاقات بين الأفراد والدول والمؤسسات عبر الحدود الجغرافية والثقافية، يبرز القانون كأداة أساسية لتنظيم هذه التفاعلات المتعددة وحماية القيم الإنسانية المشتركة. غير أن مفهوم القانون لا يتسم بالثبات، بل يختلف تعبيره وتطبيقه عبر الحضارات، إذ يمثل كل نظام قانوني انعكاسًا فريدًا للمعتقدات والممارسات والأعراف التي تطورت عبر الزمن في إطار ثقافي واجتماعي محدد. من هنا تأتي أهمية دراسة الأنظمة القانونية بمختلف توجهاتها، ليس فقط لفهم الآليات التي تُدار بها المجتمعات في شتى أنحاء العالم، بل أيضاً لاستكشاف التنوع العميق في تفسير مفاهيم مثل العدالة والمساواة والحقوق. فالقانون يُعتبر في جوهره مرآةً تعكس القيم والمبادئ التي يعتز بها كل مجتمع، وهو، بالتالي، أسلوب فريد للإجابة على الأسئلة الأزلية حول كيفية بناء مجتمع متماسك يحترم حقوق الجميع ويضمن تعايشًا مشتركًا بين أفراده رغم اختلافاتهم.

مقارنة الأنظمة القانونية لا تقتصر على كونها مجرد ممارسة أكاديمية؛ بل هي عملية استقصائية تسمح لنا برؤية كيف تتجسد القيم الإنسانية في نصوص قانونية وتتحول إلى قواعد وسلوكيات. فدراسة الأنظمة القانونية عبر البلدان والثقافات المختلفة تكشف لنا الفروق الجوهرية في كيفية فهم تطبيق القانون، وتعكس لنا تفاعل المبادئ القانونية مع الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية. من خلال هذه الدراسة المقارنة، نرى كيف تطورت بعض الأنظمة القانونية بشكل يرتبط بتاريخها الخاص، كما هو الحال مع النظام الأنجلوسكسوني المبني على السوابق القضائية والذي يعكس تاريخ النظام الملكي وتقاليده، والنظام الروماني الجرماني الذي يتسم بالمرجعية التشريعية، ويمثل نموذجًا لتأثير الفلسفة الرومانية القديمة على القوانين الحديثة. كما نجد في الشريعة الإسلامية مثالاً على القانون المستند إلى قواعد دينية، مما يجسد روح الأخلاق والقيم الاجتماعية في قواعده وأحكامه.

تتيح لنا دراسة القانون المقارن كذلك فهم التحولات القانونية في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمعات، حيث أن القانون ليس مجرد مجموعة من النصوص الجامدة، بل هو نتاج تفاعل متواصل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالأنظمة القانونية الحديثة لم تنشأ في فراغ، بل تأثرت بشكل عميق بتلك التحولات، خاصة في ضوء ظواهر معاصرة مثل العولمة التي فرضت تحديات على القوانين التقليدية وجعلت من الضروري إيجاد حلول تتوافق مع المتطلبات الدولية، والتكنولوجيا التي طرحت تساؤلات جديدة حول الحقوق الرقمية وخصوصية الأفراد، والتغيرات البيئية التي دفعت بعض الأنظمة إلى تبني قوانين خاصة بحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية. دراسة القانون المقارن، في هذا السياق، تفتح آفاقًا جديدة لتحليل كيفية استجابة الأنظمة القانونية لتلك التحولات وتفاعلها معها.

علاوة على ذلك، فإن القانون المقارن يُعتبر أداةً مهمة لتعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات القانونية المختلفة، فهو يمكننا من استكشاف نقاط التلاقي بين الأنظمة، مما يسهم في تحقيق التقارب القانوني وتوحيد بعض المبادئ في المجالات التي تتطلب تعاونًا عالميًا، كالتجارة الدولية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. كما يساعد هذا النوع من

الدراسات في تحسين النظم القانونية المحلية من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، إذ أن المقارنة القانونية لا تنحصر في اكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه فقط، بل تُعتبر دعوة مفتوحة للإبداع في وضع حلول مبتكرة وعادلة تتناسب مع خصوصيات المجتمع وتطلعاته.

من خلال هذا المنظور، تكمن قيمة دراسة الأنظمة القانونية في قدرتها على إكسابنا رؤية شمولية حول الطرق المختلفة التي سعى بها البشر إلى تحقيق العدالة، وكيف أن الوصول إلى هذه العدالة يختلف من مجتمع لآخر، رغم أن الهدف الأسمى واحد. فالعدالة ليست مجرد قيمة محصورة في إطار ثقافي معين، بل هي مفهوم عالمي يسعى الجميع إلى تحقيقه، وإن اختلفت أساليبهم ووسائلهم.

ومن خلال هذه الدروس، سيتم التطرق لأبرز الأنظمة القانونية المقارنة والأكثر تأثيرًا في العالم وفقًا للهيكل التالي:

- **الفصل الأول**: ماهية القانون المقارن
- **الفصل الثاني**: الأنظمة القانونية المعاصرة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
MOHAMED BOUDIAF UNIVERSITY
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مقياس مقارنة الأنظمة

الخارطة الذهنية للمقياس:

معلومات عامة حول المقياس:

المقياس: مقارنة الأنظمة
الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثالثة ليسانس
التخصص: قانون عام
السداسي: الأول- وحدة التعليم: استكشافية
الرصيد: 02 - المعامل: 01
الحجم الساعي السداسي: 22سا30د
الحجم الساعي الاسبوعي: 1سا30د
التوقيت: يوم الأربعاء: 11:00-12:30
قاعة التدريس: المدرج 29
السنة الجامعية: 2024-2025م
الاستاذ المكلفة بالمحاضرة: منصوري محمد
الايميل للتواصل:
mansouri.mohamed@univ-msila.dz

الفصل الأول: ماهية القانون المقارن

القانون المقارن يمثل مجالاً متعدد الأبعاد يهدف إلى فهم النظم القانونية المختلفة من خلال مقارنة التشريعات، ومصادرها المادية والشكلية، بهدف تحسينها وتصنيفها في أنظمة قانونية مختلفة.

- المبحث الأول: مفهوم ونشأة القانون المقارن
  - المطلب الأول: مفهوم القانون المقارن
  - المطلب الثاني: التطور التاريخي للقانون المقارن
- المبحث الثاني: طبيعة وأهمية القانون المقارن
  - المطلب الأول: طبيعة القانون المقارن
  - المطلب الثاني: أهمية القانون المقارن
- المبحث الثالث: مكانة القانون المقارن وعلاقاته ببعض التخصصات المشابهة
  - المطلب الأول: مكانة القانون المقارن بين العلوم الأخرى
  - المطلب الثاني: الهدف الأساسي للقانون المقارن
- المبحث الرابع: طرق القانون المقارن
  - المطلب الأول: طريقة المقابلة
  - المطلب الثاني: طريقة المقاربة
  - المطلب الثالث : طريقة المضاهاة
  - المطلب الرابع: طريقة الموازنة المنهجية

الفصل الثاني: الأنظمة القانونية المعاصرة

تتنوع الأنظمة القانونية في العالم، ولكل نظام خصائصه ومبادئه التي تشكلت عبر تاريخه وثقافته. وفي هذا السياق، نجد أن الأنظمة القانونية المعاصرة، مثل النظام الأنجلوسكسوني والنظام الجرماني والنظام الإسلامي.

- المبحث الأول: النظام الانجلوسكسوني
  - المطلب الأول: تاريخ القانون الإنجليزي
  - المطلب الثاني: مصادر القانون الإنجليزي
- المبحث الثاني: النظام الروماني الجرماني
  - المطلب الأول: تشكل النظام الروماني الجرماني وبنيته
  - المطلب الثاني: مصادر القاعدة القانونية
- المبحث الثالث: النظام الإسلامي
  - المطلب الأول: تعريف الشريعة الإسلامية وبيان خصائصها
  - المطلب الثاني: مصادر التشريع الإسلامي ومبادئه
  - المطلب الثالث: النظام القضائي في الإسلام

الفصل الأول:

ماهية القانون المقارن

القانون المقارن هو فرع من فروع الدراسات القانونية يهتم بمقارنة الأنظمة القانونية المختلفة بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف بينها. نشأ هذا المجال في القرنين التاسع عشر والعشرين مع تزايد الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقات الدولية وتطور الأنظمة القانونية في ظل العولمة. يرتبط القانون المقارن بشكل وثيق بالقوانين الأخرى، مثل القانون الدولي والقانون الدستوري، حيث يستفيد منها ويؤثر فيها عبر تحليل الأنظمة القانونية المتعددة. تكمن أهميته في تعزيز التفاهم بين الثقافات القانونية المختلفة وتحسين الأنظمة الوطنية من خلال استلهام التجارب القانونية الناجحة. يتميز القانون المقارن بطبيعة قانونية مرنة، حيث لا يُعد قانونًا بحد ذاته بل أداة لدراسة وتطوير القوانين الأخرى.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة القانون المقارن

المبحث الثاني: طبيعة وأهمية القانون المقارن

المبحث الثالث: مكانة القانون المقارن وعلاقاته ببعض التخصصات المشابهة

المبحث الرابع: طرق القانون المقارن

المبحث الأول:

مفهوم ونشأة القانون المقارن

منذ القدم، قارن الفلاسفة والقانونيون بين القوانين المختلفة. لكن القانون المقارن كعلم مستقل ازدهر مع تزايد التفاعلات بين الدول وتنوع الأنظمة القانونية. اليوم، أصبح هذا العلم أداة أساسية لفهم العالم المعاصر المترابط، حيث تساهم المقارنات القانونية في تطوير التشريعات وحل النزاعات الدولية. نتناول في هذا المبحث مفهوم القانون (**المطلب الأول**)، ثم نشأته (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول:

مفهوم القانون المقارن

لقد تطورت مفهوم القانون المقارن وأهدافه على مر العصور، فمن كونه مجرد مقارنة بين أنظمة قانونية مختلفة، أصبح اليوم أداة أساسية لفهم التنوع القانوني وتطوير التشريعات وتوحيدها. فتعددت تعريفات الفقهاء للقانون المقارن، ولكل تعريف يبرز جانبًا معينًا من هذا العلم.

الفرع الأول: التسميات المختلفة للقانون المقارن

تعددت التسميات التي استخدمها الفقهاء لوصف القانون المقارن، ومن أبرز هذه المصطلحات:

القانون الموازي، مقارنة القوانين، الطريقة المقارنة، الاجتهاد المقارن، التشريع المقارن، وأخيراً، القانون المقارن (Le Droit Comparé بالفرنسية) وهو المصطلح الأكثر قبولاً واستقراراً.

لقد ذهب بعض الفقهاء الألمان إلى تسمية هذا المجال بـ"مقارنة القوانين(Comparaison des lois) "، وهي تسمية تشير بوضوح إلى عملية مقارنة بين القوانين المختلفة دون الإيحاء بأنها فرع قانوني مستقل. في المقابل، استخدم آخرون عبارة "الطريقة المقارنة (Méthode comparative) " للتأكيد على أن القانون المقارن هو نهج أو أداة تحليلية يستخدمها الفقهاء لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية[1].

بالإضافة إلى ذلك، فضل بعض الفقهاء في إنجلترا مصطلح "الاجتهاد المقارن Jurisprudence) " (comparativeلإبعاد كلمة "قانون" عن المصطلح، مما يعكس التركيز على الاجتهادات القضائية والممارسات القانونية المتنوعة عبر الأنظمة القانونية المختلفة. من جانبه، اقترح الفقيه إدوارد لامبير تسمية "التشريع المقارن La) " (législation comparée، مشيرًا إلى أن المقصود هنا هو مقارنة الأنظمة القانونية نفسها، وليس مجرد القوانين بالمعنى الضيق[2].

رغم هذا التنوع في المصطلحات، ظل مصطلح "القانون المقارن" هو الأكثر شيوعًا واستعمالًا في كتابات الفقهاء، وذلك ربما لأنه يعكس، بشكل أو بآخر، الطبيعة المركبة لهذا المجال. ويعود اختلاف التسميات بشكل رئيسي إلى التباين في وجهات نظر الفقهاء حول طبيعة ووظيفة القانون المقارن. فمنهم من يعتبره علمًا مستقلًا بحد ذاته، بينما يرى آخرون أنه مجرد أداة بحثية أو طريقة من طرق التحليل القانوني.

فعلى سبيل المثال، عندما نقارن بين النظام القانوني الفرنسي الذي يعتمد على القانون المدني المكتوب والنظام القانوني الإنجليزي الذي يقوم على السوابق القضائية (القانون العام)، فإننا لا نهدف فقط إلى تحديد أوجه الاختلاف، بل أيضًا إلى فهم تأثير هذه الأنظمة على الحياة القانونية والعملية القضائية في كل بلد. يعزز القانون المقارن القدرة على إجراء إصلاحات قانونية مستوحاة من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى، مما يجعله أداة فعالة في تطوير النظم القانونية.

الفرع الثاني: التعريفات المختلفة للقانون المقارن

هناك عدة تعريفات للقانون المقارن، كل منها يعكس منظورًا مختلفًا حول ماهيته ووظيفته[3]:

---

[1] محمود إبراهيم الوالي، دروس في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ، ص- ص 3-4.

[2] حدة بوخالفة، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثالثة حقوق قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، السنة الجامعية 2020_2021، ص 25.

[3] عجة جيلالي، محاضرات في مقارنة الأنظمة القانونية ، دروس القيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، قانون عام، كلية الحقوق ب سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2018-2019 ص 03-04.

أولا: تعريف الفقيه لامبير: العلم الذي يبحث في القواعد المشتركة بين النظم والشرائع المختلفة[1].

- هذا التعريف يميل إلى أن يكون حكميًا أكثر منه اصطلاحيًا؛ حيث يركز على القواعد المشتركة بين النظم بدلًا من دور المقارنة في فهم القانون.

ثانيا: تعريف مؤتمر لاهاي الدولي لعام 1937: هو القانون الذي يبحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين[2].

- يُختزل القانون المقارن في كونه مجرد تقنية لاستخراج التشابهات والاختلافات، لكنه لا يعكس دوره كمنهجية تهدف إلى تحسين القوانين.

ثالثا: تعريف الفقيه دافيد: هو أسلوب تطبيقي يسري على الدراسات القانونية موضحا البناء الاصطلاحي لكل قانون على حدا، و أسلوب للكشف عن المصادر المادية و الشكلية لكل قانون على سبيل المثال.

رابعا: التعريف الفرنسي والإنجليزي: مجموعة من الآراء والنظريات التي تهدف إلى تصنيف القوانين ضمن نظم قانونية مختلفة، مثل النظام الجرمانولاتيني والنظام الأنجلوسكسوني[3].

الفرع الثالث: التعريف الاصطلاحي للقانون المقارن

يعتمد التعريف الاصطلاحي على معيارين أساسيين:

أولا: المعيار الشكلي:

يقوم على مقارنة قانون وطني مع قانون أجنبي لتحديد المصطلحات القانونية المختلفة وتحليل مصادرها. مثال: مقارنة القانون الجزائري بالقانون الفرنسي.

---

[1] عُرف إدوارد لامبير كأحد أعلام القانون الفرنسي في جامعة ليون، وهو من الروّاد الأوائل الكبار في تأسيس القانون المقارن.

[2] مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 ومؤتمر لاهاي الثاني عام 1907، حيث عقدت اتفاقيتان علاوة على اتفاقية جنيف، وهما من أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب وجرائم الحرب في القانون الدولي، وأيضا مؤتمر القانون المقارن الدولي في لاهاي، هولاندا، عام 1932م، كذلك مؤتمر لاهاي المنعقد عام 1937م ومؤتمر القانون المقارن المنعقد في لاهاي عام 1938م، والمؤتمر القانوني الدولي المنعقد بواشنطن عام 1945م، ومؤتمر شعبة الحقوق بالمجمع الدولي للقانون الدولي المنعقد بباريس عام 1951م. وقد صدرت عن هذه المؤتمرات قرارات مهمة منها: أ/ اعتبار التشريع الإسلامي مصدرا رابعا لمقارنة الشرائع. ب/ اعتبار الشريعة الإسلامية قائمة بذاتها، ولا تمت إلى الشرائع الغربية بصلة. ج / صلاحية الفقه الإسلامي لجميع الأزمنة والأمكنة. د / تمثيل الشريعة الإسلامية في القضاء الدولي وفى محكمة العدل الدولية.

[3] و يسميه محمد العروصي: (بالمقابلة أو المقارنة التي تعتمد على تحديد عناصر الإلتقاء أو التقارب بين مؤسستين قانونيتين و أيضا بيان عناصر التمايز أو الإختلاف) . **أنظر:** محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية ، الطبعة الاولى، مطبعة شركة الخطاب للطباعة، مكناس، 2009،صفحة 28 .

ثانيا: المعيار الموضوعي:

يتناول البحث عن المصادر المادية للنظم القانونية مثل القيم الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي تؤثر على تشكيل القوانين. تعتمد هذه المنهجية على دراسة القيم السياسية للنظام القانوني مثل النظام الاشتراكي أو الليبرالي، وتأثيرها على مبادئ القانون[1].

القانون المقارن يمثل مجالاً متعدد الأبعاد يهدف إلى فهم النظم القانونية المختلفة من خلال مقارنة التشريعات، ومصادرها المادية والشكلية، بهدف تحسينها وتصنيفها في أنظمة قانونية مختلفة.

المطلب الثاني:

التطور التاريخي للقانون المقارن

تعتبر دراسة القانون المقارن من أهم الأدوات التي تساعد على فهم أعمق للأنظمة القانونية المختلفة وتطويرها . يعود تاريخ هذه الدراسة إلى زمن بعيد، إلا أنها تطورت بشكل كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

الفرع الأول: العصور القديمة: بذور المقارنة القانونية

إن مفهوم "القانون المقارن" بصيغته الحديثة لم يكن موجودًا في العصور القديمة، إلا أن الممارسات القانونية في تلك الحقبة تضمنت عناصر من المقارنة القانونية .كانت الحضارات القديمة تتعامل مع قضايا قانونية متنوعة ومعقدة، مما دفع الفقهاء والقضاة إلى البحث عن حلول في قوانين الحضارات الأخرى.

أولا: الحضارات الشرقية: رواد الفقه المقارن

لم تقتصر المقارنة القانونية على الحضارة الرومانية فقط، بل كانت موجودة أيضًا في الحضارات الشرقية[2].

- ✓ **الحضارة البابلية** :اشتهرت الحضارة البابلية بقانون حمورابي، الذي يعد من أقدم القوانين المكتوبة . وقد تأثر قانون حمورابي بقوانين الحضارات المجاورة، مثل الحضارة السومرية والأكدية.
- ✓ **الحضارة المصرية** :كانت الحضارة المصرية تمتلك نظامًا قانونيًا متطورًا، وقد تأثرت قوانينها بالقوانين السومرية والبابلية.

---

[1] Pfersmann Otto, Le droit comparé comme interprétation et comme théorie du droit. In : Revue internationale de droit comparé, Vol. 53 N° 2, Avril-Juin 2001.pp 275-288 (http://www.persée.fr, site visité le 20/12/2017 à 20h)

[2] حدة بوخالفة، المرجع السابق، ص 09-10.

ثانيا: الحضارة الإغريقية:

القانون المقارن هو مجال دراسي يهتم بدراسة القوانين والأنظمة القانونية المختلفة من خلال المقارنة بينها لفهم أوجه التشابه والاختلاف[1]. وقد تطور هذا المجال على مر العصور ليصبح جزءاً هاماً من البحث القانوني الحديث. سوف نذكر أهم المحطات التاريخية حول نشأة وتطور القانون المقارن.

- **أفلاطون**: كان من أوائل الفلاسفة الذين استخدموا المقارنة في دراسة القوانين. في كتابه "حوار في القوانين"، قارن بين قوانين المدن الإغريقية المختلفة، محاولاً إيجاد أفضل النظم القانونية.
- **أرسطو**: قام بتحليل 157 دستورًا من الدساتير التي كانت تحكم المدن اليونانية والبربرية. هذا العمل كان أساسًا لكتابه الشهير "السياسة"، حيث استخدم المقارنة لاستخلاص المبادئ العامة للحكم الرشيد[2].
- **صولون**: كان أحد المشرعين البارزين في أثينا القديمة، وقد قام بإصلاحات قانونية هامة. قوانينه كانت موضوع دراسة ومقارنة من قبل الرومان لاحقًا، حيث أرسلوا ممثلين لدراسة قوانين أثينا.

ثالثا: الحضارة الرومانية: نموذج للتشريع المقارن

كانت الحضارة الرومانية من أبرز الحضارات التي مارست المقارنة القانونية بشكل واسع .فقد امتدت إمبراطوريتهم لتشمل شعوبًا مختلفة ذات أنظمة قانونية متنوعة، مما دفعهم إلى تطوير نظام قانوني مرن وقادر على التكيف مع هذه التنوعات.

1) **دراسة قانون صولون:** أرسل الرومان بعثات إلى أثينا لدراسة قوانينها، من خلال إرسال ثلاث مبعوثين (453 ق.م)، وخاصة قوانين صولون، التي كانت تعتبر نموذجًا للإصلاحات القانونية .هذه البعثات ساعدت في نقل الأفكار القانونية من أثينا إلى روما.
2) **قانون الألواح الاثني عشر** :كان هذا القانون بمثابة دستور روما المبكر، حيث دون الرومان العادات والتقاليد والأعراف في قانون الألواح ألاثني عشر (450ق.م)، لكي تثبت وتستقر وقد تأثر بقوانين الحضارات الأخرى التي تعامل معها الرومان، مثل الإتروسكان واليونان . يمكن اعتبار هذا القانون محاولة أولية لتجميع وتنظيم القواعد القانونية المتنوعة التي كانت سائدة في المجتمع الروماني[3].

---

[1] فعند اليونانيين اهتم أهم مفكريهم و فلاسفتهم كأفلاطون و أرسطو بالدراسات المقارنة حيث قاس أفلاطون 427-347 ق.م في كتابه (حوار في القوانين) بين قوانين عصره ، كما قارن أرسطو 384-322 ق. م في كتابه (السياسة) بين قوانين أثينا و قوانين أسبرطة وكريت و قرطاجة و غيرها من البلاد.

[2] منير كرداشة، الفكر السكاني بين أفلاطون وآرسطو: دراسة مقارنة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 08، العدد 02، اليرموك ، الأردن، 2011، ص 403-411.

[3] حدة بوخالفة، المرجع السابق، ص 10.

3) **قانون الأمم** : (**قانون الشعوب**) كان هذا القانون يطبق على غير الرومان الذين يعيشون في الإمبراطورية الرومانية، وكان يجمع بين عناصر من القانون الروماني والقوانين المحلية للشعوب الخاضعة للحكم الروماني .يعتبر هذا القانون مثالًا واضحًا على محاولة التوفيق بين نظامين قانونيين مختلفين.

4) **قانون جستنيان**[1] – **(Corpus Juris Civilis)** : القرن السادس الميلادي، قانون جستنيان كان مرجعاً عالمياً في الفقه القانوني لعدة قرون، وتم استخدامه كأساس للمقارنة القانونية في العصور الوسطى وأصبح مصدر إلهام للعديد من الأنظمة القانونية الأوروبية.

5) **تأثير الفلاسفة الرومان** :لعب الفلاسفة الرومان مثل شيشرون وأولبيان[2] دورًا هامًا في تطوير الفكر القانوني الروماني، وقد استندوا في أفكارهم إلى فلسفة القانون اليونانية .مثلاً، استخدم سيسرو المنهج المقارن لتحليل القوانين الرومانية والقوانين اليونانية، وخلص إلى أن القانون الجيد هو القانون الذي يتفق مع العقل الطبيعي.

رابعا: الأسباب التي دفعت إلى المقارنة القانونية في العصور القديمة:

1) **التجارة** :أدت التجارة بين الحضارات المختلفة إلى الاحتكاك بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما دفع التجار والقضاة إلى البحث عن حلول مشتركة للمشاكل القانونية.

2) **الحروب والفتوحات** :أدت الحروب والفتوحات إلى خلط بين الشعوب المختلفة، مما أدى إلى تفاعل الأنظمة القانونية.

3) **التأثير الثقافي والفلسفي** :تبادل الأفكار الثقافية والفلسفية بين الحضارات المختلفة ساهم في تطوير الفكر القانوني.

الفرع الثاني: العصور الوسطى: استمرارية وتطور المقارنة القانونية

على الرغم من أن مفهوم "القانون المقارن" بصيغته الحديثة لم يكن موجودًا بشكل صريح في العصور الوسطى، إلا أن الممارسات القانونية في تلك الحقبة كانت تحمل بذور هذه المقارنة. فقد شهدت هذه الفترة تفاعلًا كبيرًا بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما أدى إلى تبادل الأفكار القانونية والتأثر المتبادل بينها.

---

[1] في عهد الإمبراطور جستنيان (527-565 م)، تم تدوين مجموعة ضخمة من القوانين والتشريعات الرومانية فيما يُعرف بـ قانون جستنيان .(Corpus Juris Civilis)شملت هذه المجموعة: المؤسسات :(Institutes) دليل لتدريس القانون. المراسيم :(Digest) مجموعة من الكتابات القانونية لفقهاء الرومان. القوانين :(Codex) مجموعة من التشريعات الإمبراطورية. الأحكام القانونية :(Novellae) قوانين جديدة أُضيفت لاحقاً.

[2] من أبرز المفكرين الرومان الذين اهتموا بجوانب عامة ترتبط بالقانون، فشيشرون أسهم في الحوار حول القانون الطبيعي، وهو يرى أن العالم هو عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم وفي مختلف الأوقات لأنه ذو طبيعة واحدة وان غاية هذا القانون تحقيق العدالة والفضيلة ما دام قد انبثق عن طبيعة إلهية عادلة وفاضلة.

وقد نشطت الدراسات المقارنة و أخذت أهمية خاصة، و كان ذلك في بولونيا بإيطاليا في القرن الحادي عشر، و منها انتقلت هذه الحركة إلى فرنسا، حيث ظهرت الدراسات المقارنة بين القانون الأوروبي القديم و قانون الكنيسة، كما ظهرت في انجلترا دراسات مقارنة بين قانون "الكومن لو" القديم و قانون الكنيسة كذلك مقارنة القانون بالأعراف السابقة آنذاك، ومن بين أهم المحطات في العصر نذكر:

أولا: تأثير القانون الروماني:

1) **استمرار الهالة حول القانون الروماني** :استمر القانون الروماني يحظى بتقدير كبير في العصور الوسطى، واعتبره الفقهاء واللاهوتيون مصدرًا للعدالة والحكمة.
2) **دراسة القانون الروماني في الجامعات** :تم تدريس القانون الروماني في الجامعات الأوروبية، مما ساهم في انتشاره وتأثيره على الأنظمة القانونية المحلية.
3) **استخدام القانون الروماني في حل النزاعات** :استخدم الفقهاء القانون الروماني كأداة لحل النزاعات القانونية، وقاموا بمقارنته بالقوانين المحلية[1].

ثانيا: تطور القوانين المحلية وتأثرها بالقانون الروماني

1) **القانون الجرماني** :تأثرت القوانين الجرمانية بالقانون الروماني في العديد من المجالات، مثل قانون العقود وقانون الأسرة.
2) **القانون الكنسي** :كان للقانون الكنسي تأثير كبير على الأنظمة القانونية الأوروبية، وقد استند في كثير من أحكامه إلى القانون الروماني.
3) **ظهور القوانين الوطنية** :بدأت تظهر القوانين الوطنية في الدول الأوروبية، ولكنها كانت لا تزال تحمل الكثير من الآثار الرومانية.

ثالثا: أسباب تطور المقارنة القانونية في العصور الوسطى

1) **الحج إلى الأراضي المقدسة** :ساهم الحج إلى الأراضي المقدسة في زيادة التفاعل بين الشعوب الأوروبية والشعوب الشرقية، مما أدى إلى تبادل الأفكار القانونية.
2) **التجارة** :أدت التجارة بين المدن والدول الأوروبية إلى الاحتكاك بين الأنظمة القانونية المختلفة.
3) **الجامعات** :لعبت الجامعات دورًا مهمًا في نشر المعرفة القانونية وتشجيع البحث المقارن[2].

[1] عبد السلام الترمانيني، القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى، جامعة الكويت، 1982، ص 31-33.

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع نفسه، ص 35-42.

الفرع الثالث: العصر الحديث: تطور القانون المقارن وتأصيله كعلم مستقل

شهد العصر الحديث تطوراً كبيراً في مجال القانون المقارن، حيث تحول من مجرد ممارسة عملية إلى علم قائم بذاته. يرجع هذا التطور إلى مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية.

أولا: أسباب تطور القانون المقارن في العصر الحديث

1) **التوسع الاستعماري** :أدى التوسع الاستعماري للدول الأوروبية إلى احتكاك الأنظمة القانونية المختلفة، مما زاد من الحاجة إلى فهم هذه الأنظمة ومقارنتها.
2) **الثورات الصناعية** :أدت الثورات الصناعية إلى ظهور قضايا قانونية جديدة تتطلب حلولاً عالمية، مما دفع الفقهاء إلى البحث عن حلول في أنظمة قانونية أخرى.
3) **التكامل الاقتصادي** :مع تزايد التبادل التجاري والاستثماري بين الدول، أصبح هناك حاجة ملحة إلى توحيد القوانين وتبسيط الإجراءات القانونية.
4) **التطور الأكاديمي** :شهدت الجامعات الأوروبية تطوراً كبيراً في مجال القانون، وظهرت كليات متخصصة في دراسة القانون المقارن[1].

ثانيا: مراحل تطور القانون المقارن في العصر الحديث

نميز بين تطوره في عصر التنوير والقرن التاسع عشر والقرن العشرين:

1) **عصر التنوير**: قام العديد من الفقهاء بدراسة القانون الطبيعي دون أن يرتكزوا على القانون الوضعي ودون أن يستعينوا بالمقارنة في حين استعمل بعضهم القانون المقارن مثل قروتيوس(Grotiuss) و"مونتيسكيو (Montesquieu)".
2) **القرن التاسع عشر**: نذكر أهم محطات تطور القانون المقارن في هذا القرن:

- بدأت عملية تدريس القانون المقارن في فرنسا سنة 1831 من قبل الفقيه الفرنسي أوجان لارمينييه (Eugène Lerminier)، الذي أشاد في محاضرته الافتتاحية بأهمية دراسة القانون المقارن [2].

---

[1] Benedict Fauvarque-Cosson, Deux siècles d'évolution du droit comparé, In : Revue de droit comparé, Vol. 63 N°3, 2011, page 530.

[2] أشاد في محاضرته الافتتاحية بأهمية دراسة القانون المقارن بقوله ... " :إن القرارات لا تغير مصير الشعوب وأوضاعها فحسب، بل تنقل حدود العلم والمعرفة بعيدا، كما أن دراسة كل حدث تاريخي يجعل الفكر الإنساني يتقدم خطوة، ويفهم بشكل أفضل القوانين المتحكمة في العالم ....ويحكم على الأحداث بشكل أحسن ....علما أن دراسة هذه الأحداث تجعله ينتقل من الإطلاع المجرد على نضال مختلف الشعوب ضد الطغيان من أجل تحقيق الحرية إلى اكتساب نظرة علمية فاحصة على تشريعات هذه الشعوب ومقارنة معمقة لمؤسساتها الاجتماعية" . أنظر:

M. Henri HAYEM, L'étude du droit comparé, Librairie de la Société du Recueil, J.B. SIREY, Paris, 1909, page 22 .

- في عام **1869**، تم إنشاء **جمعية التشريع المقارن** (*Société de législation comparée*)في **باريس**، والتي كانت خطوة مهمة في تطور القانون المقارن. هذه الجمعية تأسست بهدف **دراسة الأنظمة القانونية المختلفة** في جميع أنحاء العالم ومقارنة القوانين الوطنية بهدف تحسين وتطوير التشريعات على مستوى الدول.
- **انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن بباريس سنة 1900** ، الذي دافع المشاركون فيه وعلى رأسهم الفقيهان الفرنسيان Lambert et Saleilles عن مفهوم جديد للقانون المقارن باعتباره علما مستقلا.
- ازدهار الدراسات المقارنة بفضل الالماني ميتريمر والفرنسي فوليكس الذي أسس **"المجلة الأجنبية للتشريع"**، التي كانت منصة لنشر الأبحاث والمقالات حول القوانين الأجنبية والمقارنة، مما ساهم في تعزيز هذا المجال الأكاديمي[1].

3) **القرن العشرين:**

شهد القرن العشرون تطورًا كبيرًا في **القانون المقارن**، حيث تحول من كونه مجالًا دراسيًا محدودًا إلى حقل أكاديمي ومنهجي معترف به على نطاق واسع. وكان لهذا التطور دور كبير في تحسين التشريعات وتعزيز التفاهم بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في ظل العولمة والتعاون الدولي المتزايد. من أهم محطات تطور القانون المقارن في القرن العشرين:

- ✓ **انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن بباريس سنة 1900** ، الذي دافع المشاركون فيه وعلى رأسهم الفقيهان الفرنسيان Lambert et Saleilles عن مفهوم جديد للقانون المقارن باعتباره علما مستقلا.
- ✓ **الأكاديمية الدولية للقانون المقارن** (International Academy of Comparative Law) تأسست في لاهاي عام **1924**، وهي مؤسسة تهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث في مجال القانون المقارن على مستوى عالمي. تأسيس هذه الأكاديمية كان خطوة مهمة في تطوير هذا المجال، حيث جمعت بين فقهاء وخبراء قانون من مختلف الدول لتبادل الأفكار والخبرات[2].

---

[1] M. Christophe Jamin, Le vieux rêve de Saleilles et Lambert revisité. A propos du centenaire du congrès international de droit comparé de Paris, Revue internationale de droit comparé, Vol. 52 N°4, Octobre-Décembre 2000 pages 744 et suites

[2] من بين أهم الهيئات الدولية النشطة في مجال القانون المقارن، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الأكاديمية الدولية للقانون المقارن التي تأسست في لاهاي سنة 1924، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الذي أنشأته عصبة الأمم المتحدة سنة 1926، اللجنة الدولية للقانون المقارن التابعة لليونسكو التي تأسست سنة 1949، أما بخصوص الهيئات الوطنية فيمكن ذكر جمعية التشريع المقارن التي أنشئت بباريس سنة 1869 التي تصدر المجلة الدولية للقانون المقارن إلى غاية الآن، المركز الفرنسي للقانون المقارن الذي تأسس سنة 1951، لجنة التشريع الأجنبي والقانون الدولي التابعة لوزارة العدل الفرنسية، معهد القانون المقارن بجامعة باريس...الخ. أنظر: محمد نصر محمد، علم القانون المقارن وتطبيقاته القضائية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013، ص 7.

- ✓ **مؤتمر بودبست سنة 1926** ، وفيه تمت المقارنة بين قوانين أوربا الشرقية والغربية[1].
- ✓ العمل على توحيد القوانين ولتحقيق هذه الفكرة أنشأت عصبة الأمم في روما عام 1928 **معهد دولي لتوحيد القانون الخاص**[2]، ومن قبلها الأكاديمية الدولية للقانون المقارن وفي عام 1930 المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي، والمنظمة العالمية للعمل، والعديد من الجمعيات البحثية حيث اتصلت مساعي الدول لتوحيد القوانين و أثمرت بتوحيد القوانين توحيدا عالميا كقانون العمل، و قانون النقل، و القانون التجاري[3].
- ✓ **انعقد في لاهاي في هولندا عام 1932:** مؤتمر القانون المقارن وقرر أن القانون الإسلامي يعتبر مصدرا مستقلا للقانون المقارن[4].

الفرع الرابع: العصر الحديث المتأخر: تحولات جديدة في القانون المقارن

شهد العصر الحديث المتأخر تطورات جوهرية في مجال القانون المقارن، حيث تأثرت هذه الدراسة بظروف عالمية جديدة مثل العولمة، التكنولوجيا، وحقوق الإنسان. أدت هذه العوامل إلى تحولات في منهجيات الدراسة وأهدافها.

أولا: التحولات الرئيسية في العصر الحديث المتأخر

- استئناف نشاط الجمعية أو الأكاديمية الدولية للقانون المقارن من 1950 إلى غاية يومنا هذا، وعقد العديد من المؤتمرات.
- اصدار العديد من المؤلفات التي تتعلق بالقانون المقارن.
- إنشاء كرسي اليونسكو (من 1992 إلى غاية يومنا هذا) الخاص بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة والذي يهدف إلى تبادل المعلومات.

---

[1] مؤتمر بودابست لعام 1926 كان حدثًا مهمًا في تاريخ القانون المقارن، حيث تم فيه مقارنة القوانين بين دول أوروبا الشرقية والغربية. هذا المؤتمر كان جزءًا من سلسلة من الجهود لتعزيز الفهم المتبادل بين الأنظمة القانونية المختلفة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى.

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 40-46.

[3] Sarfatti Mario, Le droit comparé en fonction de l'unification du droit, In : Revue internationale de droit comparé, Vol. 3 N° 01, Janvier-Mars 1951, p-p70-75.

[4] تم الاعتراف بالشريعة الإسلامية كمصدر عالمي للتشريع والقانون في عدد من المؤتمرات الدولية العلمية منذ عام (1932م) منها:

-1القانون المقارن الدولي في لاهاي عام 1932م.

-2مؤتمر لاهاي المنعقد في عام 1937م.

-3مؤتمر القانون المقارن في لاهاي 1938م.

-4المؤتمر الدولي عام 1945م بواشنطن.

-5شعبة الحقوق بالمجمع الدولي للقانون المقارن 1951م بباريس.

- ظهور العديد من المناهج القانونية الجديدة (المقارن الشامل، الوظيفي، التاريخي).

ثانيا: تحديات تواجه القانون المقارن في العصر الحديث المتأخر

1. **تعقيد الأنظمة القانونية** :أصبح فهم الأنظمة القانونية المعاصرة أكثر تعقيدًا بسبب التطور المستمر للقانون والتأثيرات المتبادلة بين الأنظمة المختلفة.
2. **التحول الرقمي** :أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور تحديات جديدة للقانون المقارن، مثل القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية.
3. **التنوع الثقافي** :يمثل التنوع الثقافي تحديًا كبيرًا للقانون المقارن، حيث يتطلب فهمًا عميقًا للخلفية الثقافية والقيم التي تؤثر على النظام القانوني.
4. **التطور السريع للتكنولوجيا** :يواجه القانون المقارن تحدي مواكبة التطور السريع للتكنولوجيا وتأثيرها على النظام القانوني.

المبحث الثاني:

طبيعة وأهمية القانون المقارن

يعتبر القانون المقارن أحد الأدوات الرئيسية لتعميق الفهم القانوني، حيث يلعب دوراً محورياً في دراسة النظم القانونية المتنوعة واكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بينها. تأتي أهمية القانون المقارن من قدرته على تحسين التشريعات الوطنية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتطبيق أفضل الممارسات. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط هذا المجال بشكل وثيق بفروع أخرى من العلوم، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة، حيث تساهم دراسة القانون المقارن في تحليل تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تطور القوانين. كما يساهم في تعزيز الفهم الثقافي بين الدول، مما يساعد على إيجاد حلول قانونية للتحديات المشتركة. بفضل طبيعته المتداخلة بين العلوم، حيث يُعتبر القانون المقارن جسراً يربط بين المعرفة القانونية البحتة والفهم العميق للسياقات التاريخية والاجتماعية التي تؤثر في تشكيل التشريعات.

المطلب الأول:

طبيعة القانون المقارن

القانون المقارن هو مصطلح مترجم من اللغتين الفرنسية "Droit comparé" والإنجليزية "Comparative law". وقد أثار هذا المصطلح الكثير من النقاشات الفقهية حول دقته، خاصة فيما يتعلق بتسميته وطبيعته. فالتسمية توحي في الوهلة الأولى بأنه قانون وضعي مماثل للقوانين الأخرى مثل القانون المدني أو القانون التجاري[1]، مما أدى إلى لبس في فهم ماهيته، ودفع الفقهاء إلى اقتراح تسميات بديلة من أجل إزالة هذا الغموض الاصطلاحي.

الفرع الأول: القانون المقارن كعلم

يذهب كل من الفقيهين ريموند سالي (Raymond Saleilles) وإدوارد لامبير (Edouard Lambert) إلى اعتبار القانون المقارن علمًا يبحث في القواعد المشتركة بين مختلف الأنظمة القانونية والتشريعات. وقد سادت هذه الفكرة منذ المؤتمر الأول للقانون المقارن في عام 1900، حيث تم تعريف القانون المقارن بأنه **"العلم الذي يهدف إلى الكشف عن القواعد المشتركة بين الأنظمة القانونية المختلفة"**. كان الهدف من هذه المقارنة هو التمهيد لتأسيس قانون عالمي موحد، يسعى إلى توحيد المعايير القانونية على مستوى العالم[2].

تعود جذور فكرة أن القانون المقارن يُعتبر علمًا إلى المدرسة التاريخية، التي تؤمن بأن القانون نسبي ويتطور مع الزمن نتيجة للتغيرات الاجتماعية. وفقًا لهذه المدرسة، فإن القانون يُشكل رد فعل للضغوط الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ويعكس تطلعات المجتمع في كل فترة تاريخية. من هنا، يأتي دور القانون المقارن كعلم يدرس التغيرات التي تطرأ على الحياة التشريعية في مختلف البلدان، ويستخرج القواعد القانونية التي تحكم هذه التحولات، مما يساعد على فهم كيفية استجابة القانون للاحتياجات المجتمعية.

لكن، على الرغم من اتفاق سالي ولامبير حول أهمية القانون المقارن، إلا أنهما اختلفا في تحديد ماهيته ووظيفته. فقد قسم **لامبير** القانون المقارن إلى قسمين[3]:

أ) **التاريخ المقارن** :وهو العلم الذي يدرس العلاقات والتطورات بين الظواهر القانونية، سواء في التشريعات القديمة أو المعاصرة، وذلك لفهم أسباب نشأتها وتطورها عبر الزمن. على سبيل المثال، يمكن مقارنة تطور حقوق الملكية الفكرية بين الدول الأوروبية في القرون السابقة لفهم أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأنظمة القانونية.

---

[1] عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، عنابة، دار العلوم للنشر و التوزيع،2011، ص 20.

[2] عصام نجاح، المرجع السابق، ص 20 .

[3] Bruno de Loynes de Fumichon, Introduction au droit comparé, Journal de droit comparé du pacifique (Revue juridique internationale soutenue par l'Université de Polynésie française (UPF), Volume II, Aout 2013, P 75.

ب) **التشريع المقارن**: وهو النهج الذي يبحث في القوانين المقارنة بهدف إيجاد القواعد المشتركة لتعزيز التشريعات الوطنية وتطويرها. أطلق لامبير على هذا الشق "**القانون العام التشريعي**"، معتبراً أنه يمثل فنًا أكثر من كونه علمًا، إذ يهدف إلى تحسين القوانين القائمة من خلال الاستفادة من التجارب التشريعية في الدول الأخرى.

من ناحية أخرى، رأى سالي أن القانون المقارن هو علم مستقل بذاته، يسعى إلى استخلاص قواعد قانونية جديدة تتسم بالعالمية ويمكن تطبيقها على الإنسانية المتحضرة. وفقًا لسالي، فإن القانون المقارن لا يقتصر على تحسين القوانين المحلية فقط، بل يهدف إلى تطوير نظام قانوني عالمي يتجاوز الحدود الوطنية[1].

ورغم هذه الاجتهادات، لم يتمكن هذا المذهب من وضع تعريف موحد للقانون المقارن يقبله جميع المشتغلين في هذا المجال، حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن على استخدام المصطلح. كما أن الخلافات حول طبيعة القانون المقارن ووظيفته زادت من غموضه[2]. على سبيل المثال، لا يزال النقاش مستمرًا حول ما إذا كان ينبغي اعتبار القانون المقارن مجرد أداة تحليلية لتحسين التشريعات الوطنية، أم أنه علم يسعى إلى وضع إطار قانوني عالمي مشترك.

الفرع الثاني: القانون المقارن كطريقة أو كمنهج

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر اتجاه جديد يرى أن القانون المقارن ليس علمًا بحد ذاته، بل مجرد منهج لدراسة القوانين، وذلك نتيجة للخلافات التي أثارها مؤتمر باريس 1900، الذي كان المؤتمر الأول للقانون المقارن. تمحورت الخلافات حول أهداف ووظائف القانون المقارن والطريقة الأمثل لدراسته، كما تعددت المصطلحات المستخدمة لتعريفه، مثل "مقارنة القوانين"، و"الطريقة المقارنة للتشريع"، و"التشريع المقارن"، بينما كانت تُستخدم في إنجلترا تسمية "الاجتهاد المقارن."[3]

يرى أنصار هذا الاتجاه أن القانون المقارن هو أسلوب للدراسة القانونية، وليس علمًا أو فرعًا قانونيًا مستقلًا. وكما ذكر الفقيه **رونيه** دافيد، فإن القانون المقارن هو مجرد "**طريقة للمقارنة في العلوم القانونية**"، بينما أكد الفقيه **قوتريدج** على أنه يمثل تطبيق الطريقة المقارنة في مجال الدراسات القانونية. وقد أصبح هذا الاتجاه أكثر انتشارًا بعد الحرب العالمية الثانية.

يرتكز هذا المذهب على أن القانون المقارن، باعتباره منهجًا للبحث، يحقق ثلاث مهام رئيسية[4]:

---

[1] محمود إبراهيم الوالي، دروس في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ، ص 5.

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 114.

[3] في مؤتمر لاهاي للقانون المقارن عام 1937، تجددت هذه الخلافات، حيث تم تعريف القانون المقارن دون التطرق إلى طبيعته بوضوح، واعتُبر أنه يعمل على مقارنة القوانين في دول مختلفة من أجل تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها. قاد هذا الاتجاه الفقيه الإنجليزي قوتريدج، الذي نشر في عام 1946 كتابه "القانون المقارن: مدخل إلى الطريقة المقارنة في البحوث القانونية"، والذي تُرجم إلى الفرنسية عام 1953. وتبعته في هذا الاتجاه أسماء بارزة أخرى، مثل الفقيه إسكاريلي في إيطاليا، والفقيه دافيد في فرنسا، الذي نشر مؤلفًا حول الموضوع في عام 1950، أنظر: حدة بوخالفة، المرجع السابق، ص 27،28.

[4] عصام نجاح، المرجع السابق، ص27.

1. **تحديد موضوع الدراسة المقارنة والتعمق فيه** :يتطلب هذا الأمر معرفة شاملة بالقوانين المقارنة، سواء كانت محلية أو أجنبية.
2. **مقارنة القواعد القانونية الوطنية بنظيراتها الأجنبية** :تتجاوز هذه المقارنة مجرد استعراض القوانين لتشمل المنهجية العامة للنظام القانوني الأجنبي، بما في ذلك بنيته وهيكله ومصادره.
3. **الابتعاد عن المسائل الفلسفية المجردة والتركيز على القوانين النافذة** :تسهم هذه الطريقة في تقريب الدراسة القانونية من الواقع الميداني.

على الرغم من واقعية هذا النهج وعمليته، فإنه ينطوي على بعض التناقضات، حيث يرى بعض المنتقدين أن مطالبة أصحاب هذا الاتجاه بدراسة النصوص القانونية في ضوء غاياتها الاجتماعية والاقتصادية تجعل من القانون المقارن علمًا في حد ذاته، لأن تلك الغايات تضفي عليه طابعًا علميًا.

ومع ذلك، تعرض هذا الاتجاه أيضًا للنقد بسبب الغموض الذي يحيط بتحديد أهداف القانون المقارن. فعلى الرغم من تنوع الأهداف، سواء كانت تتعلق بفهم القانون الأجنبي، أو حل مشكلة قانونية، أو صياغة إطار قانوني لاتفاقية دولية، أو توحيد التشريعات، فإن هذا التنوع يجعل من الصعب الاتفاق على تعريف موحد للقانون المقارن.

الرأي الراجح اليوم يميل إلى أن القانون المقارن يكتسب صفة العلم أكثر من كونه مجرد منهج، خاصة بعدما تم تحديد موضوعاته بشكل واضح، مثل دراسة تطور الأنظمة القانونية واستخلاص العناصر التي تميز العائلات القانونية الكبرى. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد انتماء قانون ما إلى مجموعة قانونية معينة اعتمادًا على خصائصها الجغرافية والقانونية، وهو مجال عمل القانون المقارن[1].

في تقديرنا المتواضع حول طبيعة القانون المقارن، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه حتى وإن اعتُبر علمًا، فإن هذا لا ينفي عنه صفة المنهجية. فالمقارنة القانونية، حتى وإن استعانت بالتحليل أو الوصف أو التأصيل التاريخي، تظل منهجًا مستقلًا.

يعكس المنهج المقارن تداخلًا بين خصائص المناهج العقلية التجريدية والمناهج التجريبية. في الواقع، لا يمكننا إجراء تجارب مباشرة على النظريات والقواعد القانونية لتحديد مدى فعاليتها، لكننا نستطيع الاستفادة من التجارب القانونية الناجحة التي طبقت في مجتمعات أخرى، مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية. يتيح القانون المقارن بذلك نوعًا من التجريب غير المباشر، حيث يستخدم كأداة للملاحظة ونقل الخبرات مع ضبط المتغيرات المؤثرة. يمكن القول إن المقارنة في العلوم الإنسانية تشبه الملاحظة والتجربة في العلوم الطبيعية، ما يجعل القانون المقارن يتداخل بين العلم والمنهج.

[1] وقد وصف عالم الاجتماع الفرنسي **إيميل دوركايم** المنهج المقارن بأنه "منهج التجريب غير المباشر" أو "المنهج شبه التجريبي." أنظر: محمود إبراهيم الوالي، مرجع سابق، ص 5 .

الفرع الثالث: القانون المقارن كعلم وطريقة

هناك رأي ثالث يجمع بين الرأيين السابقين، حيث يُعتبر القانون المقارن علماً ومنهاجاً في آن واحد. يستند هذا الاتجاه إلى أن العلم والمنهج لا يمكن فصلهما؛ إذ أن لكل علم طريقته الخاصة التي يعتمدها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

حيث يساهم القانون المقارن في تعزيز التقارب والتفاهم بين الشعوب عبر دراسة القوانين المختلفة ومقارنتها، بهدف استنباط قواعد ومبادئ مشتركة. هذا الدور يمنحه طبيعة مزدوجة؛

- إذ يظهر **كعلم** عند تناول القوانين بالدراسة والتحليل بعد تقسيمها إلى فئات وعائلات كبرى[1]، تتمايز كل منها بمنهجها وموقعها الجغرافي، وهو ما يُعرف بـ"الجغرافيا القانونية". ويُعنى هذا العلم باستكشاف موقع الأنظمة القانونية وتاريخها[2].
- ويعتبر **كطريقة أو كمنهج** عندما يقوم بالمقارنة بين هذه الأنظمة من خلال تحديد الخصائص المشتركة التي تساعد على بناء قاعدة معلومات واسعة تشمل العناصر الأساسية لقوانين الدول المختلفة[3].

يرى بعض الفقهاء أن القانون المقارن يجمع بين صفتي العلم والمنهج. فهو يُعتبر علمًا عندما يُستخدم كوسيلة للمقارنة بين قاعدتين قانونيتين، حيث تُسفر هذه المقارنة عن اكتساب معلومات جديدة ذات طبيعة علمية، مثل

---

[1] عندما يُنظَر إلى القانون المقارن كعلم، يتم دراسة الأنظمة القانونية بتعمق، وتصنيفها إلى مجموعات رئيسية أو ما يُعرف بـ"العائلات القانونية". هذه العائلات تختلف في مناهجها وتطورها الجغرافي والتاريخي، وتُدرَس لاستخلاص الخصائص المشتركة بينها. هذا النوع من الدراسة يشبه رسم "خريطة قانونية"، تُبيّن التوزيع الجغرافي للأنظمة القانونية وتطورها عبر الزمن. فمثلًا، يتم تحليل كيفية تطور القانون المدني في دول مختلفة، وكيف أثرت الأحداث التاريخية على تشكيل قواعده.

[2] تُقسَّم الأنظمة القانونية عالميًا إلى عدة عائلات رئيسية، بناءً على خصائصها المشتركة:

عائلة القانون المدني (الروماني-الجرماني) :يُعتمد في هذه العائلة على القوانين المدونة، أي النصوص القانونية المكتوبة التي تنظم مختلف المجالات. يرجع أصل هذا النظام إلى القانون الروماني القديم، وتُعتبر فرنسا وألمانيا من أبرز الدول التي تطبق هذا النظام. مثلًا، يعتمد القانون المدني الفرنسي (Code Civil) على قواعد مكتوبة تغطي معظم جوانب الحياة اليومية، وهو نموذج أثَّر في العديد من الدول الأخرى.

عائلة القانون العام (الأنجلوسكسوني) :يختلف عن القانون المدني في أن القواعد القانونية تتطور من خلال القرارات القضائية السابقة، أو ما يُعرف بالسوابق القضائية. وهذا النظام يُطبَّق في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تقوم المحاكم بتفسير القوانين استنادًا إلى الحالات السابقة. فمثلًا، لو كان هناك نزاع قانوني في الولايات المتحدة، سيقوم القاضي بمراجعة القرارات القضائية السابقة المماثلة لاتخاذ قرار مناسب.

العائلة القانونية الدينية (القانون الإسلامي) :تستند قوانين هذه العائلة إلى المصادر الدينية، مثل القرآن الكريم والسنة النبوية. ويُستخدم هذا النظام في الدول الإسلامية، حيث تُطبَّق القواعد الشرعية في تنظيم الأمور المختلفة، من المعاملات إلى الأحوال الشخصية.

[3] حدة بوخالفة، المرجع السابق، ص 30.

تاريخ القاعدة القانونية وأصلها ومصادرها. وقد أشار العديد من الفقهاء إلى أن القانون المقارن هو "علم يمهد السبيل لاستخدام الطريقة المقارنة"، بينما اعتبره الأستاذ **ليجي "علمًا ناشئًا لا يزال في مراحله التطويرية الأولى**."

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن القانون المقارن هو علم ذو طبيعة منهجية يهدف إلى دراسة النظم القانونية لاستنتاج أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتحديد جوهرها الاجتماعي وشكلها ووظائفها. ويهدف هذا العلم إلى الكشف عن الاتجاهات المتناقضة أو المتعارضة في النظم القانونية المختلفة، بغية تفضيل بعضها على بعض لتحقيق أفضل النتائج التشريعية.

المطلب الثاني:

أهمية القانون المقارن

القانون المقارن يساهم في تحسين الأنظمة القانونية الوطنية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتبني أفضل الممارسات. داخلياً، يساعد على تطوير التشريعات لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة. أما دولياً، فيعزز التعاون بين الدول لمعالجة التحديات القانونية المشتركة وتوحيد الحلول في مجالات مثل التجارة وحقوق الإنسان. وبالتالي فهو يسهم في تقليل الفجوات بين الأنظمة القانونية وتسهيل التفاهم الدولي.

الفرع الأول: أهمية القانون المقارن على المستوى الداخلي

يلعب القانون المقارن دورا في استكمال القانون الوطني في جميع فروعه، وذلك عن طريق القياس والاستنباط من أحكام مماثلة في قوانين الدول الاخرى ،وبهذا لا يقتصر الباحث بقانون دولة واحدة ،بل يجب أن يجري المقارنة بين قوانين الدول الاجنبية ،و أن يستعين بالقوانين التي يكون لها ارتباط ديني أو تاريخي مشترك ،وبالتالي يمكن تحسين وتطوير قواعد القانون الداخلي، كما يساهم القانون المقارن في تنوير المشرع ومساعدته لايجاد القواعد القانونية الأجدر والأنفع لحكم دولته، ويساعد القاضي في فهم بعض الاحكام المطروحة أمامه بالرجوع الى المصدر التاريخي لها، كما يقود وينير توجهات الفقهاء حتى تكون قيمة في مجال القانون والفكر القانوني.

أولا: دور القانون المقارن بالنسبة للمشرع

له دور بالنسبة للمشرع الوطني يظهر من خلال مرحلتين هما مرحلة سن التشريع ومرحلة تعديل التشريع:

- **مرحلة سن التشريع:** يجب أن يكون المشرع على درجة كبيرة من الذكاء لسن التشريع، اذ يفرض عليه التطور الضخم في مجال القانون والفكر القانوني أن يكون على معرفة بالاتجاهات العالمية، اذ يجب عليه الاطلاع على مختلف التشريعات الاجنبية بما يسمح له باستخلاص الأجدر والأنفع من القواعد وتجنب العيوب والمساوئ التي وقع فيها التشريع الأجنبي.

- **مرحلة تعديل التشريع:** يتدخل المشرع الوطني لتعديل التشريع بالاستعانة بالقانون المقارن لتصحيح ما يشوبه من عيب حتى يساير التطور الهائل في مجال القانون والفكر القانوني على المستوى العالمي.

ثانيا: دور القانون المقارن بالنسبة للقاضي

يجد القاضي نفسه أمام مشكل فهم بعض الأحكام الغامضة، هذا ما يؤدي به الى الرجوع الى المصدر التاريخي التي استمدت منه، فيرجع الى القانون الاجنبي الذي اقتبس منه المشرع الوطني منه تلك الاحكام، وفي حالة عدم وجود حل للمسألة المطروحة، عادة ما تحيل التقنينات الى مصادر احتياطية منها القانون الوضعي وقواعد العدالة.

ثالثا: دور القانون المقارن بالنسبة للفقه

لا يقل دور القضاء شأنا عن دور الفقيه في إصلاح عيوب التشريع واصلاح النقائص التي تشوبه عند بحثه عن الحلول العادلة في القضايا المطروحة أمامه باللجوء الى القانون الأجنبي ولاسيما عندما يكون الأخير مصدرا تاريخيا للقانون الوطني كالقانون التجاري الفرنسي بالنسبة للقانون التجاري الجزائري[1].

الفرع الثاني: دور القانون المقارن على المستوى الدولي

ندرس دور القانون المقارن في توحيد وانسجام القوانين بين الدول (1) وكذا دوره في استخلاص المبادئ القانونية المشتركة بين الدول المتحضرة (2) وفي الأخير دوره في المفاوضات الدولية والتمثيليات الدبلوماسية (3).

أولا: دور القانون المقارن في توحيد و انسجام القوانين بين الدول

بواسطة القانون المقارن تستطيع الدول الاطلاع على مختلف الأنظمة الأجنبية، مما يؤدي الى ابرام المعاهدات الدولية لتوحيد الانظمة القانونية التي تحكم شتى المجالات.

ثانيا: دور القانون المقارن في استخلاص المبادئ القانونية المشتركة بين الدول المتحضرة

تعتبر الدراسة المقارنة هي الوسيلة المثلى لاستخلاص المبادئ القانونية المشتركة بين الأمم المتحضرة التي تعتبر من مصادر القانون الدولي التي كرستها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهي المبادئ المستمدة من القانون الخاص، وبالتحديد القانون المدني والتي لا تطبق في حكم العلاقات الدولية بنفس الصورة التي تطبق بها لحكم العلاقات المدنية تتمثل في:

- مبدأ سلطان الارادة

[1] حيدور جلول، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، السنة الجامعية 2022/2021، ص 21.

- مبدأ الاشتراط لمصلحة الغير
- مبدأ تفسير الشك لمصلحة المدين

ثالثا: دور القانون المقارن في المفاوضات الدولية والتمثيليات الدبلوماسية

يلعب القانون المقارن دورا مهما في المفاوضات الدولية بقصد ابرام المعاهدات، فهو يسمح للمفاوض بالإلمام بالأفكار القانونية الرئيسية السائدة لدى الدول الأجنبية.

كما أن دراسة القوانين الأجنبية تسمح للمفاوض أن تكون له فكرة عن عادات وتاريخ تلك الدول، الأمر الذي يمكنه من استعمال ذلك في المفاوضات للتأثير وجلب نظر الأطراف الأخرى.

أما فيما يخص الجانب القانوني فغالبا ما يختار شاغلو الوظائف الدبلوماسية من رجال القانون، فتمكنهم الجيد للجانب القانوني يشكل مفتاحا وجسرا للإلمام بعادات وتقاليد وأعراف الدول التي يشتغلون فيها .

المبحث الثالث:

مكانة القانون المقارن وعلاقاته ببعض التخصصات المشابهة

القانون المقارن يعتبر أساسًا في البحث القانوني الأكاديمي لأنه يوفر للباحثين إطارًا لفهم النظم القانونية المختلفة وكيفية تطورها. باستخدام أدوات القانون المقارن، يستطيع الباحثون الوصول إلى فهم أفضل للهيكل التنظيمي للقوانين، وتطورها عبر الزمن.

ندرس المكانة المتميزة جدا للقانون المقارن في المنظومة بين العلوم الأخرى **(المطلب الأول)**، ثم نتناول الهدف الأساسي للقانون المقارن **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

مكانة القانون المقارن بين القانونية والنظرية

القانون المقارن يشغل مكانة بالغة الأهمية في مجال العلوم القانونية النظرية، إذ يمثل أداةً قويةً لفهم وتطوير الأنظمة القانونية المختلفة. يتمثل دوره الأساسي في مقارنة القوانين بين الدول المختلفة، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب القانونية الناجحة.

فعند مقارنة النظام القانوني الفرنسي بالنظام القانوني الإنجليزي، يجد الباحث أن النظام الفرنسي يعتمد على القانون المدني المكتوب (Codified Law) المستند إلى القانون الروماني، بينما يعتمد النظام الإنجليزي على القانون العام (Common Law) القائم على السوابق القضائية.

الفرع الأول: في مجال فلسفة القانون

القانون المقارن يساعد في تعزيز فكرة القانون العالمي، حيث تُظهر المقارنات بين النظم القانونية تأثيرات الفلسفات المختلفة على التشريعات. إذ يتجاوز القانون المقارن مجرد مقارنة النصوص القانونية ليشمل تقييم المبادئ والأفكار التي توجه النظم القانونية[1].

فمثلا عند مقارنة النظام القانوني في الدول التي تتبع الفكر الليبرالي مع الدول التي تعتمد على الفكر الاشتراكي، يمكن ملاحظة اختلافات جوهرية في المبادئ القانونية مثل حرية التعاقد، الملكية الخاصة، ودور الدولة في الاقتصاد.

الفرع الثاني: في مجال تاريخ القانون

القانون المقارن يعزز فهمنا للتطور التاريخي للقوانين وكيفية تأثر القوانين بعوامل متعددة مثل الثقافة، الدين، والسياسة. دراسة القوانين من منظور تاريخي يتيح تتبع كيف تأثرت الشعوب والمجتمعات بأنماط قانونية معينة[2].

مثال: مقارنة تاريخية بين القوانين الرومانية القديمة والنظم القانونية الإسلامية في القرون الوسطى تظهر كيف تطورت الأفكار القانونية بناءً على ثقافات وتقاليد مختلفة، حيث أن القانون الروماني يعتمد بشكل كبير على الفلسفة اليونانية، في حين أن القانون الإسلامي يعتمد على الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع.

الفرع الثالث: في مجال النظرية العامة للقانون

القانون المقارن يسهم في فهم تقسيمات القانون وكيف تختلف هذه التقسيمات من دولة إلى أخرى. كما يساعد على تحديد كيفية تصنيف القوانين (عام وخاص، مدني وتجاري، إلخ) ويبين الفروق بين الدول في هذه التصنيفات[3].

ففي بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، يتم التفريق بشكل واضح بين القانون المدني والقانون الجنائي، بينما في دول أخرى، مثل ألمانيا، يمكن أن تكون الحدود بينهما أقل وضوحًا نتيجة الفوارق الثقافية والتاريخية.

---

[1] René David, Les grands systèmes de droit contemporain, 11 édit. Dalloz, Paris, 2002, page 3.

[2] حميد شاوش، الأنظمة القانونية المقارنة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ل م د. قانون عام، جامعة 08 ماي – 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية2017/2018 ، ص 07.

[3] René David, Les grands systèmes de droit contemporain ,op. cit. page, page 3.

الفرع الرابع: في مجال علم الاجتماع

القانون المقارن يسهم في دراسة تأثير العوامل الاجتماعية على القانون، حيث أن النظم القانونية لا تتشكل في فراغ، بل تتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

فدراسة النظام القانوني في السويد مقارنة بالنظام القانوني في البرازيل تكشف عن كيفية تأثير الظروف الاجتماعية (مثل مستويات الرفاه الاجتماعي في السويد والفرق الاقتصادي الهائل في البرازيل) على كيفية تنظيم الدولة للعلاقات القانونية، كقوانين الضمان الاجتماعي أو العدالة الجنائية.

المطلب الثاني:

الهدف الأساسي للقانون المقارن

يبرز القانون المقارن كأداة فعالة لتحسين القوانين الوطنية، التعامل مع التحديات الدولية، وتعزيز الانسجام في التشريعات الدولية، مما يجعله ركيزة أساسية في تطوير الأنظمة القانونية عالميًا. فالهدف الرئيسي للقانون المقارن هو **تحليل ومقارنة الأنظمة القانونية المختلفة**، بما يسهم في تحقيق مجموعة من الفوائد العملية على المستوى الوطني والدولي، ومنها:

الفرع الأول: تحسين القوانين الوطنية

يساعد القانون المقارن على **تطوير وتحسين القوانين الوطنية** من خلال الاستفادة من التجارب القانونية للدول الأخرى.

- **مثال** :تبنت دول مثل إيطاليا وإسبانيا بعض التقنيات التشريعية والإصلاحات من النظام القانوني الألماني لتحسين قوانينها الوطنية، بما يعكس مرونة الأنظمة القانونية في استيعاب الأفكار الناجحة من أنظمة أخرى.

الفرع الثاني: التعامل مع القضايا العالمية

يسهم القانون المقارن في **معالجة القضايا القانونية ذات الطابع الدولي**، حيث يتيح للدول الاستفادة من تجارب بعضها البعض لمواجهة تحديات مشتركة.

- **مثال** :في قضية التغير المناخي، يمكن للدول تبني تشريعات قائمة على تجارب دول أخرى، كما يُمكن للقانون المقارن المساعدة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال مواءمة القوانين وتبادل الخبرات.

[1] إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985 ، ص42 .

الفرع الثالث: توحيد القوانين الدولية

تساعد دراسات القانون المقارن في **وضع تشريعات دولية موحدة** أو متقاربة، تسهّل التعاون بين الدول وتعزز من كفاءة التعامل في مجالات متعددة [1].

- **مثال :**ساعد توحيد القوانين التجارية ضمن الاتحاد الأوروبي، كما يظهر في "القانون الأوروبي الموحد"، على تعزيز التجارة بين دول الاتحاد وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود.

المبحث الرابع:

طرق القانون المقارن

الدراسة المقارنة في القانون تعتمد على عدة طرق يمكن اتباعها لتحليل الأنظمة القانونية المختلفة. لكل طريقة خصائص تجعلها مناسبة لبعض الأبحاث القانونية وغير ملائمة لأخرى[2]. يمكن تلخيص هذه الطرق في أربع طرق رئيسية[3]:

المطلب الأول:

طريقة المقابلة (المقارنة بالمجانبة - Juxtaposition)

تعتمد طريقة المقابلة على وضع الأحكام القانونية المتعلقة بموضوع معين في قوانين متعددة جنبًا إلى جنب، وذلك بهدف مقارنة النصوص لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينها. تُستخدم هذه الطريقة بشكل أساسي لتحديد نقاط التلاقي أو التباين بين الأحكام القانونية دون التعمق في تفسير الأسباب الكامنة خلف تلك الاختلافات[4].

كانت هذه الطريقة شائعة في نهاية القرن التاسع عشر وما قبله، حيث كان الباحث يأخذ الأحكام المتعلقة بموضوع محدد من قوانين مختلفة ويضعها جنبًا إلى جنب مع القانون الوطني ليلاحظ الاتفاق والاختلاف.

وتتميز بمجموعة من الخصائص:

---

[1] Bruno de Loynes de Fumichon, Introduction au droit comparé, Journal de droit comparé du pacifique (Revue juridique internationale soutenue par l'Université de Polynésie française (UPF), Volume II, Aout 2013, pp 5-21

[2] محمد نصر محمد، علم القانون المقارن وتطبيقاته القضائية، دار ال كتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013 ، ص8 .

[3] Jaluzot Béatice, Méthodologie du droit comparé : bilan et perspective, In : Revue internationale de droit comparé, Vol 57 N°1, 2005, pp 29-48.

[4] عصام نجاح، المرجع السابق، ص 28

1. **التركيز على جمع النصوص القانونية:** لا تعتمد على التحليل العميق وإنما تقتصر على جمع النصوص وعرضها بجانب بعضها[1].
2. **مرحلة أولية في الدراسة المقارنة:** تُستخدم كخطوة تمهيدية قبل الانتقال إلى طرق المقارنة الأكثر تحليلًا وتعقيدًا.
3. **تندرج ضمن القانون المقارن الوصفي:** تُستخدم لإظهار التشابه والاختلاف بين القوانين دون السعي لحل مشكلة قانونية أو تطوير نظرية جديدة[2].

فحسب هذه الطريقة، إذا أراد الباحث دراسة "مصادر قانون العقوبات"، فيمكنه مقارنة المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري مع نظيرتها في القانون الفرنسي والمصري. من خلال وضع النصوص جنبًا إلى جنب، يمكن ملاحظة التشابه والاختلاف في صياغة النصوص وتحديد النقاط المشتركة والمختلفة.

كما تُستخدم هذه الطريقة في إعداد التقارير السنوية التي تصدرها المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، والتي تقارن الوضع القانوني لموضوع معين في دول متعددة. على سبيل المثال، يمكن أن تستعرض التقارير وضعية حقوق الإنسان أو قوانين حماية البيئة في مجموعة من الدول، بهدف تحديد مستوى الالتزام وتقييم الفجوات.

طريقة المقابلة تُعد أداة مفيدة لفهم القوانين من خلال عرضها بجانب بعضها، لكنها تُعتبر خطوة مبدئية قبل الانتقال إلى المقارنة التحليلية الأعمق.

المطلب الثاني:

طريقة المقاربة

سميت هذه الطريقة بالمقاربة Rapprochement تعويلا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين القوانين محل المقارنة، و مفادها أن يدرس الباحث وجوه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة، و هي القوانين المتشابهة في البنية و في الخصائص كالقوانين الرومانية الجرمانية بالنظر إلى أنها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها، فهذا الطريقة إذن تصلح أثناء المقارنة بين قانونين

[1] عبد السلام الترمايني، المرجع السابق، ص 98.

[2] يقسم القانون المقارن إلى ثلاثة أنواع؛ قانون مقارن وصفي، قانون مقارن تطبيقي، وقانون مقارن نظري. والقانون المقارن الوصفي هو ذلك الفرع من القانون المقارن الذي يهدف إلى تجميع معلومات عن القوانين المختلفة، وإذا ما استعملت هذه المعلومات لغاية معينة أو بقصد تحقيق هدف معين ننتقل في هذه الحالة إلى النوع الثاني ألا وهو القانون المقارن التطبيقي، ذلك أننا سوف نستعمل هذه المعلومات من أجل وضع نظرية أو إصلاح قاعدة قانونية ما، أما القانون المقارن المجرد أو النظري، فيقصد به دراسة القوانين المقارنة لمجرد الاستفاضة في المعلومات البحثية. أنظر : محمود إبراهيم الوالي، المرجع السابق، ص- ص 8-9.

بينهما أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة، كقوانين الدول التي تنتمي إلى مجموعات قانونية أو عائلة واحدة[1] ، كقوانين الدول التي تنتمي إلى العائلة الرومانية الجرمانية أو عائلة الكومون لو، أو عائلة الدول الاشتراكية.

اتبعت هذه الطريقة في توحيد القوانين الداخلية المختلفة و في الدول الإتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمكسيك، والاتحاد السوفياتي و يوغسلافيا و ألمانيا الإتحادية سابقا، حيث يوجد في هذه الدول القوانين الإتحادية إلى جانب قوانين خاصة بكل دولة من الدول التي يتألف منها الاتحاد، كما تتبع هذه الطريقة في بعض الدول المتحدة كإسبانيا حيث يوجد فيها إلى جانب القانون المدني الصادر سنة 1889 قوانين محلية خاصة ببعض المناطق، وفي الدراسات الإسلامية نجد ما يشبه ذلك فقد سعى بعض الفقهاء إلى المقارنة بين أحكام المذاهب الإسلامية المختلفة وبيان ما بينها من فروق[2] .

المطلب الثالث :

طريقة المضاهاة Confrontation

تسمى كذلك بطريقة المعارضة Opposition ، و تقوم هذه الطريقة على العكس من الطريقة السابقة على بيان أوجه الاختلاف بين منهجين متمايزين بالبنية الإقتصادية مثلا كالمنهج الروماني الجرماني و المنهج الأنجلوأمريكي من جهة و المنهج الاشتراكي من جهة أخرى، و قد نودي بهذه الطريقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية[3] .

فهذه الطريقة تستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما وتكون بينهما الكثير من الفروقات، ويبدو أنها لا تصلح عند المقارنة بين عدد كبير من المواد، فهي تستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تتضمن مواضيع محددة، كالمقارنة التي تجرى مثلا في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين إحداهما اشتراكية و الأخرى رأسمالية.

المطلب الرابع:

طريقة الموازنة المنهجية Comparison méthodique

يصطلح عليها كذلك "المقارنة المنهجية"، وهذه الموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، فالطرق السابقة تقوم على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه أو تباين بين عدة قوانين، أما طريقة الموازنة فإنها

---

[1] عبد السلام الترمايني، مرجع سابق، ص 98.

[2] وقد تشكل على إثر ذلك علما يسمى بعلم الخلاف لعل أهم ما كتب فيه هو كتاب الفروق للقرافي، حول هذا الموضوع راجع: عبد السلام الترمايني، نفس المرجع ، ص98.

[3] عصام نجاح، مرجع سابق، ص 29.

تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف، في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون، وتقوم هذه الطريقة على[1]:

- **تحليل القاعدة القانونية في النصوص الأجنبية وتجزئتها:** أي بحث العلاقة بين العناصر الجزئية في القوانين المختلفة، وتسُمى **بالمقارنة الجزئية.**
- **دراسة النظام الذي يحتويها.**
- **تحديد موقعها من المنهج بصفة عامة**، كدراسة قواعد البنوة في نظام الأسرة التي يحتويها المنهج اللاتيني، وتسُمى **بالمقارنة الكلية.**

غير أن هذه الطريقة لا تقوم بصورة ناجحة إلا بتوافر مقوماتها الأساسية المتمثلة أساس في ضرورة معرفة القانون الأجنبي محل المقارنة معرفة موضوعية كاملة، والإحاطة بأحكامه ولغته ومصطلحاته بدقة، ويعرف بالإضافة إلى ذلك بنيته وتقسيماته ومصادره. كما يجب التحري عن مختلف العوامل المؤثرة في تكوين القانون الأجنبي، وفي مقدمتها العوامل التاريخية التي تؤثر في بنية القانون، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجال تطبيقها، والعوامل السياسية التي تؤثر في تحديد المفاهيم القانونية، وأخيرا العوامل الاقتصادية التي يختلف تأثيرها على القانون باختلاف مدى تدخل الدولة في تقييد الجرية الاقتصادية[2].

أخيرا تتراوح طرق المقارنة بين الأساليب الوصفية (مثل المقابلة) والأساليب التحليلية الأكثر تعقيدًا (مثل الموازنة المنهجية). تُستخدم المقاربة والمضاهاة للوصول إلى فهم أعمق للقوانين المتشابهة أو المختلفة، بينما تهدف الموازنة المنهجية إلى استخلاص نتائج عملية يمكن أن تسهم في تطوير القوانين.

[1] عبد السلام التر مايني، مرجع سابق، ص 99.

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 11.

الفصل الثاني :

الأنظمة القانونية المعاصرة

تتنوع الأنظمة القانونية في العالم، ولكل نظام خصائصه ومبادئه التي تشكلت عبر تاريخه وثقافته. وفي هذا السياق، نجد أن الأنظمة القانونية المعاصرة، مثل النظام الأنجلوسكسوني والنظام الجرماني والنظام الإسلامي، تمثل نماذج متميزة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية. فكل نظام من هذه الأنظمة يعتمد على مصادر قانونية مختلفة، ويحمل في طياته رؤية محددة للعدالة والقانون.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة هذه الأنظمة القانونية الثلاثة بشكل مقارن، وذلك لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بينها، وكيفية تطورها وتأثيرها على المجتمعات. وسنناقش أيضًا التحديات التي تواجه هذه الأنظمة في العصر الحديث، وآفاق تطورها في المستقبل.

المبحث الأول:

النظام القانوني الأنجلوسكسوني

يعد النظام القانوني الأنجلوسكسوني أحد أهم الأنظمة القانونية في العالم، وقد أثّر بشكل كبير على تطوير القوانين في العديد من الدول. يتميز هذا النظام بجذوره التاريخية العريقة ومرونته في التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. في هذا المبحث، سنتعمق في دراسة هذا النظام من خلال تناول تاريخه ومصادره الأساسية.

وسوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث:

المطلب الأول :تاريخ القانون الانجليزي

المطلب الثاني :مصادر القانون الانجليزي

المطلب الأول:

تاريخ القانون الانجليزي

نشأ القانون الإنجليزي[1] بصورة مستقلة عن القانون الأوربي، و من دون أن يتأثر بالقانون الروماني، ويرتبط ذلك بخصائص تطوره التاريخي، و يعد عام 1066 هو بداية تشكل القانون الإنجليزي، فقبل ذلك ساد في إنجلترا القانون الأنجلوساكسوني، و هذا يشير في واقع الحال إلى عدم دقة إطلاق إصطلاح (النظام القانوني الأنجلوساكسوني) على القانون الإنجليزي خاصة، ونظام القانون العام عامة[2] .

مر تاريخ القانون الإنجليزي بمراحل رئيسية، تركت بصماتها عليه بنسبٍ متباينة، يمكن تناولها في ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: المرحلة الأنجلوسكسونية

تطلق على مرحلة التي ساد فيها القانون الأنجلوساكسوني تسمية –**المرحلة الأنجلوساكسونية**-، و هي تبدأ من القرن الخامس للميلاد، بغزو قبائل السكسون و الأنجلز (و هي القبائل الجرمانية) لإنجلترا[3]، و قد تميزتا بوجود مملكة خاصة لكل منهما ، و من ثم توحدتا تحت اسم إنجلترا .

هذه المرحلة التي سبقت الغزو النورماندي، تبدأ من القرن الخامس الميلادي، حين تعرضت إنجلترا إلى غزو قبائل جرمانية هي الإنجلز والسكسون، التي أزاحت حكم الرومان، الذي امتد ما يزيد عن أربعة قرون، فلم تترك هذه المرحلة بصمات واضحة على القانون الإنجليزي، بحكم أن تلك القبائل ظلت على اتصال وثيق بعادات وتقاليد موطنهم الأصلي[4].

---

[1] في تعريف الحقوقي البريطاني (كيني) لهذا القانون يقول: "أنه مجموعة من القواعد المستندة الى القانون العام القديم لإنجلترا، والمحدثة والمطورة وفق القرارات الشهيرة للقضاة على مدى مرحلة تاريخية طويلة، ومن التشريعات التي يصدرها البرلمان، لتلبية الحاجة حالياً"، أنظر: عبد السلام الترمايني، المرجع السابق، ص102.

[2] حسين عبد العلي عيسى، مصادر القانون الجزائي الإنجليزي- دراسة مقارنة- ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 15 ، العدد 55، 2012، ص 10.

[3] نورمان ف كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، القسم الأول، ترجمة وتعليق د .قاسم عبده قاسم، ط5 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997، ص 150 - 145

[4] نشير هنا: أنه لما كان السكسون والإنجلز من القبائل البربرية، فقد نظموا علاقاتهم على وفق عدد من القوانين، إلا أن الإعتماد الأكبر كان مستندا على الأعراف المحلية في محاكمهم القائمة أنذاك، وفضلا عن هذه المحاكم (الجهوية) أسست كذلك المحاكم الكنسية، التي إعتمدت على القانون الكنسي لتنظيم الشؤون المختلفة المتصلة بالزواج و الطلاق والنسب والوصايا، إختصت المحاكم التجارية بالمعاملات التجارية، التي نظمتها على أساس الأعراف التجاريةعبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 133.

أولا: التنظيم القانوني في المرحلة الأنجلوسكسونية

باستقرار الإنجلز والسكسون في انجلترا، اعتقنوا المسيحية على أيدي القديس أوغستين، بعدها أصدروا بعض القوانين لتنظيم جانب من علاقاتهم الاجتماعية؛ وما عدا هذا الجانب، فقد كانت حياتهم تحكمها الأعراف المحلية، وتنظر في منازعاتها محاكم تُسمى محاكم المناطق(Countries Courts)[1].

ثانيا: التنظيم القضائي في المرحلة الأنجلوسكسونية

لم تكن المحاكم التي أنشئت في هذه الفترة تعرف وسائل التحقيق التي حددها القانون الروماني، كوسيلة التحقيق والاستجواب الشامل بواسطة هيئة من القضاة، وقد كانت وسائل الإثبات لديها بدائية وقاسية، تختارها القبيلة لمعرفة ما إذا كان المتهم بريئا أو مذنبا؛ من بين هذه الوسائل توجد وسيلة المحنة، التي كان الحُكم بواسطتها يعتبر إلاهيا، بالإضافة إلى وسيلتي اليمين والمبارزة[2].

وبالموازاة مع محاكم المناطق، فقد تم إنشاء محاكم ذات طابع كنسي بعد انتشار المسيحية، تختص بالفصل في بعض المنازعات كالزواج والنَّسب والوصية والتفريق الجسماني، بالإضافة إلى محاكم تجارية تفصل في المعاملات ذات الطابع التجاري، التي تستند عند فصلها في المنازعات إلى الأعراف المستقرة في التعامل التجاري.[3]

اهتم الانجلوسكسون بالتنظيم القضائي بنفس درجة الأهمية التي حظي بها التنظيم الإداري لديهم، وقد تميزت المرحلة الانجلوسكسونية بكثرة وتنوع الهيئات القضائية التي ارتبط وجودها بالتقسيم الإداري، فكانت البلاد

---

[1] MALCOM (Harvey),CATHERINE (Kirby-Légier), MARION (Charret-Del Bove), Droit Anglais et droit Américain, Armand Colin, Paris, 2011, Page 16.

[2] تعددت أوجه المحنة بحيث كان يفُرض على المدعى عليه أن يقبض على قطعة من المعدن الملتهب، أو أن يضع يده داخل وعاء به سائل يغلي، ثم تضمد يده وتفحص بعد ثلاثة أيام، فإن شُفي خلالها فهو بريء وإلا فهو مذنب. ومن بين أوجه المحنة كذلك محاكمة المتهم عن طريق المياه الباردة، والتي كانت من بين وسائل الإثبات المفضلة في إنجلترا، بحيث يلُقى المتهم داخل النهر وهو مقيد اليدين والقدمين، فإن غاص كان بريئا وإن طفا على السطح فهو مذنب، على أساس أن الماء هو عنصر مقدس يرفض قبول الشخص المذنب. أما اليمين فقد كانت امتيازا للمتهم الغني أو سليل العائلات الكبيرة، فإذا كان ينكر التهمة فيكفيه أن يقسم على ذلك، ويقسم معه عدد من الشهود من ذوي المكانة الاجتماعية الراقية على صحة وصدق يمينه. أما المحاكمة عن طريق المبارزة بين المدعي والمدعى عليه أو من ينوب عنه، والتي كانت براءة الخصم أو إدانته تتقرر وفقا لقوته، فقد كانت من بين وسائل الإثبات التي لم تقدم حلا كافيا، على أساس أنه كان بوسع الرجل الثري أن يستأجر أقوى الرجال في البلاد للمبارزة نيابة عنه ليتخلص من أعدائه بتلفيق التهم المختلفة لهم **أنظر**: نورمان ف .كانتور، التاريخ الوسيط، قصة حضارة البداية والنهاية، المرجع السابق، ص155.

[3] حميد شاوش، الأنظمة القانونية المقارنة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ل م د. قانون عام، جامعة 08 ماي – 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية2017/2018 ، ص 14.

مقسمة تقسيما إداريا وقضائيا في نفس الوقت إلى مقاطعات ومناطق، وكل منطقة مقسمة إلى مدن (decanies)[1]، وتوجد محكمة المدنية (the folcgemote) في قاعدة هرم التنظيم القضائي، وهي بمثابة المجلس الشعبي للمدينة، تختص بفض بعض أنواع الخلافات بين الجيران.

الفرع الثاني: مرحلة نشأة النظام القانوني الإنجليزي

يتكون النظام القانوني الإنجليزي من دعامتين رئيسيتين نشأتا تباعًا نتيجة للظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها إنجلترا. **الدعامة الأولى**: الكومون لو والتي تعتبر (القانون العام) الجزء الأساسي في هذا النظام، حيث تطورت مجموعة من القواعد القانونية التي تعكس التجارب القضائية والتقاليد الاجتماعية.

أما **الدعامة الثانية**: قواعد العدالة والتي تمثل الجانب الثاني من النظام القانوني، حيث كانت تُستمد من ضمير الملك. وقد اعتمدت هذه القواعد إجراءات مختلفة عن تلك المتبعة في ظل الكومون لو، مما ساهم في تقديم حلول أكثر مرونة في بعض القضايا، وبهذا الشكل، تكتمل ملامح النظام القانوني الإنجليزي بتوازن بين الكومون لو وقواعد العدالة.

أولا: مرحلة تكوين الكومون لو

تعتبر مرحلة تكوين الكومون لو[2] (القانون العام) نقطة تحول مهمة في تاريخ النظام القانوني الإنجليزي. بدأت هذه المرحلة في العصور الوسطى، ومرت بعدة محطات رئيسية:

---

[1] وتجدر الإشارة هنا: أنه فيما يتعلق بعادات وتقاليد الانجلوسكسون، فقد عمل ويليام الفاتح على إحصائها والتزم باحترامها وتطبيقها في كل ما لا يتعارض مع متطلبات نظام الإقطاع ومع مصالح النورمانديين، وقد تعرضت بعض الأعراف إلى التحريف أو التعديل بما ينسجم مع القانون النورماندي، **أنظر**: حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 14. راجع أيضا:

Ernest Glasson, Histoire du Droit et des Institutions Politiques, Civiles et Judiciaires de l'Angleterre, Tome 2, la conquête Normande, G. PEDONE-LAUREL éditeur, Paris, 1882, p 23.

[2] الكومون لو (Common Law) تعني "القانون العام" أو "القانون المشترك".

أ) الغزو النورماندي:

في عام 1066، قام النورمانديون[1] بقيادة الأمير "**ويليام**" بغزو إنجلترا[2]، مما أنهى حكم القبائل الأنجلوسكسونية وأسس نظام الإقطاع فيها. يُعتبر هذا الغزو حدثًا محوريًا في تاريخ القانون الإنجليزي، حيث أرسى "**ويليام الفاتح**" نظام حكم مركزي قوي في إنجلترا، مستفيدًا من تجاربه في الحكم والتسيير التي جلبها من نورمانديا[3].

اعتبر ويليام نفسه المالك الشرعي لأراضي إنجلترا التي فتحها، فاحتفظ بجزء منها لنفسه، وقسم الباقي إلى حوالي 15,000 قطعة صغيرة وزعها على القادة النورمانديين. وكان الهدف من تقسيم الأراضي بهذه الطريقة هو منع الإقطاعيين من اكتساب نفوذ قوي يمكن أن يهدد سلطته. خضعت هذه الإقطاعات لنظام حكم عسكري مرتبط بويليام بشكل مباشر. وقد ساهمت عدة عوامل في نجاح حكمه المركزي، أبرزها شعور الإقطاعيين بالغربة في بلد لا يتحدثون لغته ويختلفون عن أهله في العادات والتقاليد[4].

ب) المحاكم الملكية ودورها في تكوين الكومن لو:

1. **البداية والتأسيس:**

- في عام 1086، أمر الملك بإنشاء كتاب "اليوم الآخر(Domesday Book) "، الذي نظم شؤون المملكة من حيث الحكم والإدارة، مع التركيز على الرقابة السياسية والضريبية.
- في المجال القضائي، أنشأ الملك مجلسًا خاصًا يُسمى "**Curia Regis**" أو "**مجلس الملك**"، ضم الشخصيات المقربة والمستشارين الموثوقين. هذا المجلس كان يُعد النواة الأولى لمجلس اللوردات فيما

---

[1] النورمانديون (Normans) هم مجموعة من المحاربين الإسكندنافيين الذين يعود أصلهم إلى الفايكنغ. استقر هؤلاء المحاربون في منطقة شمال فرنسا المعروفة اليوم باسم نورماندي خلال القرن التاسع والعاشر الميلاديين. يعود تسميتهم إلى "الشماليين" أو "الشمالمان(Northmen) "، وذلك لأنهم كانوا في الأساس من الفايكنغ الذين جاءوا من مناطق شمال أوروبا، مثل النرويج والدنمارك.

[2] غزو النورمانديين لإنجلترا بقيادة الأمير ويليام (المعروف بويليام الفاتح) في عام 1066 يُعد من أهم الأحداث في تاريخ إنجلترا. هذا الغزو حدث بعد وفاة الملك الإنجليزي إدوارد المعترف دون وريث واضح للعرش، مما أشعل صراعاً على السلطة بين عدة مطالبين. من بين هؤلاء، كان ويليام، دوق نورماندي، الذي ادعى أن إدوارد وعده بالعرش، ولهذا السبب قاد حملة عسكرية للاستيلاء عليه.

[3] JOHN Lingard, A history of England from the first invasion by the Romans, 5th edit. Vol I, Baudry's European Library, Paris, 1840, pp. 205 et suites.

[4] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 15-16. راجع أيضا:

René David, Les grands systèmes de droit contemporain, 11 édit. Dalloz, Paris, 2002, page 227.

بعد. كان المجلس يختص بالقضايا التي تتعلق بأمن المملكة، مثل التمرد وقطع الطرقات، وأيضًا النزاعات بين كبار الإقطاعيين[1].

- كان الملك يقوم بجولات في أنحاء المملكة برفقة أعضاء المجلس لعقد جلسات القضاء كلما دعت الحاجة، مما سمح بتطبيق العدالة في مختلف المناطق بشكل مباشر وسريع.

2. **تأسيس المحاكم الملكية:**

- في القرن الثاني عشر، انبثقت عن مجلس الملك مجموعة من الهيئات القضائية المتخصصة، والتي أصبحت تُعرف باسم المحاكم الملكية، وتمثلت في ثلاثة أنواع رئيسية[2]:

- **المحكمة المدنية** Court of common please : كانت تختص بقضايا العقارات، بما في ذلك النزاعات حول الملكية والتعديات على الأراضي. في البداية، كانت هذه القضايا تحت اختصاص المحاكم الإقطاعية، التي كانت تعتمد على أسلوب المبارزة بين المتخاصمين كوسيلة للفصل في النزاعات. لكن مع تطور النظام، أصبح الاختصاص للمحاكم الملكية بحكم أن الملك هو المالك الأصلي لجميع الأراضي. توسع اختصاص هذه المحاكم ليشمل مسائل متعلقة بحماية حقوق الملكية بعد صدور الميثاق الأعظم، Carta"Magna " في 1215، الذي نص على حماية حقوق الملكية من أي اعتداء.

- **المحكمة المالية** Court of exchequer : اهتمت بالفصل في المنازعات المتعلقة بالضرائب والديون المستحقة للتاج الملكي، وكذلك أي قضايا تمس موارد الخزينة الملكية. كان وزير الخزينة يرأس جلسات هذه المحكمة، مما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه المنازعات في دعم الاستقرار المالي للمملكة.

- **المحكمة الجزائية** Court of king's bench : ركزت على القضايا الخطيرة المتعلقة بالأمن العام، مثل تلك التي كان ينظر فيها مجلس الملك الخاص. كان الملك نفسه يرأس هذه المحكمة في كثير من الأحيان، مما منحها طابعًا مميزًا وأهمية خاصة.

[1] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 16-17.

[2] عبدالسلام الترمانيني، مرجع سابق ، ص-ص 135-136.

للإشارة، فإن هذه المحاكم قد اعتبرت محاكم استثنائية بحكم أن اختصاصاتها قد تحددت بمنازعات معينة بدقة، أما المحاكم ذات الولاية العامة فهي محاكم المناطق ومحاكم الإقطاع، التي كانت تفصل في المنازعات استنادا إلى الأعراف المحلية.

3. تعدد المحاكم وصلاحياتها في إنجلترا

منذ حكم ويليام الفاتح، كان أمل الملوك في إنجلترا هو إنشاء قانون موحد يخضع له جميع أفراد الشعب. في هذا الإطار، كانت هناك أنواع متعددة من المحاكم، مثل محاكم المناطق والمحاكم الكنسية، بالإضافة إلى محاكم الإقطاع التي منحت الإقطاعيين نفوذًا مبالغًا فيه. ولتحقيق هذا الهدف، بادر الملوك إلى توسيع صلاحيات المحاكم الملكية دون إثارة سخط الإقطاعيين.

4. تطورنظام المحاكم الملكية

استمر الملك في قبول الالتماسات لفترة من الزمن، ثم فوض مستشاره لقبولها وإصدار الأوامر بشأنها، بهدف الفصل في المنازعات بين المتقاضين باسم الملك[1]. ومع ذلك، كانت طبيعة المحاكم الملكية ذات الاختصاص المقيد صعبة، مما جعل المتقاضين يبنون دعواهم على أسباب تبرر اختصاص هذه المحاكم. ولجأوا إلى استخدام بعض الحيل الشكلية؛ فالدائن الذي يمتنع المدين عن الوفاء بدينه كان يبني دعواه على أنه مدين بالضريبة لخزينة الملك، ولكن لم يتمكن من سداد دينه للخزينة بسبب امتناع المدين الأصلي عن سداد دينه. وكان هذا سببًا كافيًا يبرر اختصاص المحكمة المالية، التي تتولى الفصل في القضايا المتعلقة بموارد الخزينة.

نتيجة لذلك، توسع اختصاص المحاكم الملكية، وأصبحت تفصل في جميع القضايا، مهما كانت طبيعتها، سواء كانت تتعلق بمصالح الأفراد أو بمصالح الدولة. وهذا هو السبب وراء عدم تقسيم القانون في إنجلترا إلى عام وخاص، إذ يوجد قانون واحد يسري على جميع القضايا هو "الكومن لو[2]."

---

[1] نشير هنا: أنه وبالرغم من أن هذه المحكمة كانت خاصة واستثنائية، إلا أنها كانت تقضي بالعدل، بما يستوحى من ضمير الملك، كما كانت تمتلك سلطات لا تمتلكها محاكم أخرى ن ذلك أن أحكامها تصدر نيابة عن الملك وباسمه، لذا كان لديها فضلا عن صلاحية إلزام الخصم والشهود بالحضور، وأيضا سلطة تنفيذ الأحكام التي تتخذها، ولم يكن باستطاعة أي كان التقاضي أمام المحكمة مباشرة، أنظر: صوفي حسن أبو طالب، تأريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص222.

[2] للإشارة هنا: فقد سمي هذا القانون بالقانون العام كونه عام التطبيق على كل السكان، تمييزاً له عن القانون الكنسي، الذي كانت تطبقه المحاكم الكنسية في القضايا التي تختص بنظرها، وعن التقاليد العرفية القديمة التي كانت تطبقها المحاكم الاقطاعية في المسائل التي تختص بنظرها. صوفي حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص222.

لم يكن المتخاصمون يترددون في اللجوء إلى المحاكم الملكية على حساب محاكم الإقطاع ومحاكم المناطق؛ لأن المحاكم الملكية لم تكن تتقيد بالأعراف القديمة التي ينفر منها المتقاضون، بل كانت تستند في أحكامها إلى ما يتبين لها أنه عين العدل. ويُستلهم العدل عند هذه المحاكم من ضمير الملك الذي يسعى إلى تحقيق الأمن والعدل في مملكته[1].

كانت وسائل الإثبات لدى المحاكم الملكية أكثر تطورًا، حيث كانت تحكم بالبيّنة وبكل ما يساعد على إظهار الحقيقة، مثل إلزام الشهود على الحضور. وكانت المحاكم الملكية الوحيدة القادرة على تنفيذ أحكامها، لأنها تستمد سلطتها من الملك، على عكس محاكم الإقطاع ومحاكم المناطق التي كانت تعتمد على أسلوب المحنة[2].

5. تنقل المحاكم واستقرارها

لم تكن المحاكم الملكية مستقرة في مكان معين، بل كانت تتنقل بين أنحاء البلاد، مستعينة بالمتخصصين في شؤون الأعراف السائدة في كل منطقة، لتطبيق ما يتلائم مع ضمير الملك بغية تحقيق العدل. ومع حلول القرن الثالث عشر، استقرت المحاكم في لندن وعُرفت باسم **محاكم وستمنستر**، نسبة إلى الحي الذي كانت تعقد فيه جلساتها[3].

تخلصت المحاكم الملكية من الاختصاصات المقيدة التي كانت تلتزم بها منذ إنشائها، وأصبحت تفصل في جميع المنازعات مهما كانت طبيعتها. وقد تمخضت مجموع أحكامها عن قواعد عامة وشاملة، عُرفت باسم الكومن لو.

---

[1] René David & Camille Jauffret-Spinosi, Les grands systèmes du droit contemporains, op. cit. page 229.

[2] **أسلوب المحنة:** اختبار للإيمان بالله، هو طريقة كانت تستخدم قديماً لاختبار إيمان الشخص بالله أو بآلهة معينة. كانت تعتمد على تعريض الشخص لمواقف صعبة أو مؤلمة، على اعتقاد أن الشخص المؤمن حقًا سيتحمل هذه المحنة بسلام، بينما سيفشل الشخص الكاذب أو المشكك.

[3] وستمنستر (Westminster)هي منطقة تقع في وسط لندن، عاصمة المملكة المتحدة. تشتهر وستمنستر بكونها المركز التاريخي والسياسي للبلاد، حيث تضم العديد من المؤسسات الحكومية والمعالم البارزة.

ت) التحديات في نظام الكومن لو

- **جمود النظام:**

كانت الأوامر الملكية تخضع لإجراءات ضبط وتقييد صارمة من قبل الملوك، مما أدى في النهاية إلى جمود نظام الكومن لو. إذ بالغ المستشارون في إصدار الأوامر الكتابية، ووافقهم القضاة في قبولها. وقد دفعهم إلى ذلك سببان رئيسيان:

- **أحدهما سياسي** يتعلق برغبة الملك في إقامة نظام قضائي موحد.
- **والآخر مادي**، حيث كان المستشار يتقاضى مبلغًا ماليًا عن كل أمر يصدره، وكان قضاة المحاكم الملكية يستوفون أجورهم من المتقاضين وليس من خزينة الملك.

- **ضغط الإقطاعيين:**

أدى عزوف المتقاضين عن محاكم الإقطاع إلى تقليص نفوذ الإقطاعيين وانتقاص مواردهم، مما جعلهم يحتجون عند الملك هنري الثالث. ولتجنب غضبهم، أصدر هذا الأخير مرسومًا في عام 1253، بمرسوم وستمينيستر الأول، يتضمن توجيه أمر إلى المستشار بالتوقف عن إصدار أي أمر إلا بمقتضى قرار صادر عن الملك في مجلسه الخاص.

في عام 1285، أقدم الملك إدوارد الأول على إجراء تسبب بصورة مباشرة في توقف تطور الكومن لو، حيث أصدر مرسومًا سمّي بمرسوم وستمينيستر الثاني، الذي خفف بموجبه من الإجراءات المتعلقة بقضايا سابقة صدرت فيها أوامر قبل تاريخ هذا المرسوم.[1]

ث) الإجراءات القضائية ودورها في معالجة جمود الكومون لو:

في ظل جمود الكومن لو وقيود المحاكم الملكية على الفصل في قضايا جديدة، لجأ رجال القانون إلى **حيلة قانونية ذكية** .تمثلت هذه الحيلة في **إيجاد التشابه بين القضايا الجديدة وقضايا سابقة** صدرت فيها أحكام، حتى يتمكنوا من إقناع المحاكم الملكية بالنظر في هذه القضايا.

مثال على ذلك :قضية الإخلال بتنفيذ العقد. رغم عدم وجود نص صريح يسمح للمحاكم الملكية بالنظر في هذه القضية، إلا أن رجال القانون تمكنوا من إيجاد تشابه بينها وبين قضية الاعتداء على ملك الغير. هذا التشابه كان قائماً على وجود ضرر في الحالتين، مما سمح للمحاكم الملكية بالنظر في القضية[2].

[1] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 19-20.

[2] René David & Camille Jauffret-Spinosi, Les grands systèmes du droit contemporains, op. cit. page 232.

1- **الوسائل التي استخدمها رجال القانون لتحقيق ذلك:**

- **أسلوب القياس والموازنة :**مقارنة القضية الجديدة بقضايا سابقة مشابهة.
- **الاعتماد على السوابق القضائية :**استخدام مجموعة الأحكام القضائية السابقة (Yearbooks) كمرجع.

2- **نتيجة هذه الجهود:**

- **تطور الكومن لو :**نشأت السابقة القضائية كأحد أهم مصادر القانون الإنجليزي.
- **مرونة النظام القانوني :**أصبح النظام القانوني أكثر مرونة وقادرًا على التكيف مع التغيرات.

باختصار، الإجراءات القضائية كانت المحرك الرئيسي لتطوير الكومن لو، حيث ساهمت في تجاوز القيود المفروضة على المحاكم الملكية وجعلت النظام القانوني أكثر ديناميكية.

ثانيا: مرحلة العدالة

تعتبر قواعد العدالة عنصرا جوهريا ودعامة أساسية يتشكل منها النظام القانوني الإنجليزي، وعليه فسندرسها من حيث ظروف تشكلها ومكانتها، ثم نميز بينها وبين الكومن لو.

أ) **تشكل قواعد العدالة والمكانة التي تحظى بها:**

تعتبر مرحلة العدالة في تاريخ النظام القانوني الإنجليزي نقطة تحول هامة، حيث شهدت تطورًا في كيفية التعامل مع المنازعات القانونية، وذلك من خلال:

1. **جمود المحاكم الملكية**

على الرغم من الدور الذي قام به الحقوقيون لتوسيع صلاحيات المحاكم الملكية، إلا أن هذه الصلاحيات أصابها الجمود بسبب ارتباطها بقاعدة السابقة القضائية، فلم تتعدَّ صلاحيات المحاكم القضايا المشابهة، مما جعلها غير قادرة على معالجة القضايا المستجدة. كما ازداد تعقيد الإجراءات القضائية، مما أدى إلى ارتفاع نفقات التقاضي وازدياد الظلم في الأحكام الصادرة[1].

[1] حسين عبد العلي عيسى ، مصادر القانون الجزائي الإنجليزي- دراسة مقارنة- ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 15 ، العدد 55، 2012. ص 12.

2. **اللجوء إلى الملك لإحقاق الحق**

بسبب الجمود في المحاكم الملكية، بدأ المتقاضون بالتوجه إلى الملك عبر تقديم إلتماسات لتحقيق العدل، معتمدين على ضمير الملك ومتجاوزين إجراءات التقاضي التقليدية، حيث أن قرارات الملك في هذه الالتماسات كانت تستند إلى عدالته وضميره بدلاً من قواعد القانون التقليدي.

3. **إحالة الالتماسات إلى المستشار**

نظراً للظروف السياسية وانشغال الملك، خصوصاً في عهد أسرة تيودور التي تولت الحكم بعد حرب الوردتين عام 1485[1]، بدأ الملك يحيل الالتماسات المقدمة إليه إلى مستشاره، أين كان المستشار يستدعي الخصوم، ويكون الحضور إلزامياً، ومن يتخلف يتعرض لعقوبة مالية باهظة.

إجراءات المستشار كانت تستهدف معالجة الثغرات في القانون العام التي قررتها المحاكم الملكية، معتمداً في ذلك على قواعد مستمدة من القانون الكنسي والقانون الروماني ومبادئ القانون الطبيعي، وقد اعتبرت الأحكام الصادرة عن المستشار بأنها نابعة من ضمير الملك، ولهذا أُطلق على مستشار الملك لقب **"حافظ ضمير الملك[2]."**

4. **النزاع بين المحاكم الملكية ومحكمة المستشار**

مع تزايد توجه المتقاضين إلى محكمة المستشار، بدأت تزاحم المحاكم الملكية واستأثرت بالموارد التي كان قضاة المحاكم الملكية يحصلون عليها، مما أدى إلى نشوب نزاع بين المحاكم الملكية ومحكمة المستشار، ففي عام 1616، بتَّ الملك "**جاك الأول**" في هذا النزاع لصالح مستشاره، مؤكداً أن العدالة يجب أن تتقدم على القانون العام عند التعارض بينهما.

---

1 أسرة تيودور التي تولت الحكم بعد حرب الوردتين Wars of the Roses : هي حرب أهلية دارت معاركها على مدار ثلاثة عقود 1455م-1485م، حول الأحق بكرسي العرش في إنجلترا بين أنصار كل من عائلة لانكاستر وعائلة يورك المنتميتين إلى عائلة بلانتاجانت بسبب نسبهما إلى الملك إدوراد الثالث، وقد كان شعارهما الوردتين المختلفتين في اللون (الأبيض والأحمر) فكان أول من أطلق على هذه الحرب مسمى «حرب الوردتين» هو ويليام شكسبير في مسرحيته الشهيرة هنري السادس، وبسبب ذلك سُميت بحرب الوردتين؛ حيث كانت الوردة الحمراء شعار أسرة لانكاستر والوردة البيضاء شعار أسرة يورك.، كانت نتيجة هذه الحرب الأهلية بين الطرفين المنتميين لعائلة بلانتاجانت بفوز هنري تيودور من أسرة لانكاستر على آخر خصومه من أسرة يورك وهو الملك ريتشارد الثالث وتزوجه من الأميرة إليزابيث ابنة الملك إدوارد الرابع لوضع نهاية لحرب الوردتين.

[2] صوفي حسن أبو طالب، تأريخ النظم القانونية و الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984 ، ص222.

5. **تطور محكمة المستشار وخضوعها لرقابة مجلس اللوردات**

بعد قرار الملك جاك الأول، توقف المستشار عن إصدار أحكام جديدة، بل أصبح يتقيد بالسوابق القضائية، حيث باتت الأحكام الصادرة عنه منذ عام 1621 خاضعة لرقابة مجلس اللوردات، ومنذ ذلك الحين، أصبحت السوابق القضائية هي الأساس الذي تُبنى عليه الأحكام سواء في محكمة المستشار أو في المحاكم الملكية.

6. **تغيير اختيار المستشار وتطوير الأحكام**

في عام 1673، بات المستشار يُختار من رجال القانون والسياسة بدلاً من رجال الدين، مما ساهم في تطوير الأحكام الصادرة عن محكمة المستشار. وفر هذا التغيير إمكانية أكبر لتصحيح القانون العام كلما تطلبت الضرورة ذلك[1].

ب) التمييز بين الكومن لو والعدالة

وتتمثل أهم الفروق بين قواعد العدالة وقواعد الكومن لو في ما يلي[2]:

- **من حيث التعريف:** قواعد العدالة هي القواعد التي أقرتها محكمة المستشار منذ 1485 وطبقتها لسد ثغرات الكومن لو، أما قواعد الكومن لو فهي المنهج القانوني الذي تكون في انجلترا منذ الغزو النورماندي سنة 1066 والمنبثق عن أحكام المحاكم الملكية.

- **من حيث الإجراءات:** قواعد العدالة إجراءاتها ذات طابع كتابي تحقيقي مع غياب هيئة المحلفين، أما قواعد الكومن لو فإجراءاتها ذات طابع شفوي وجاهي مع حضور هيئة المحلفين.

- **من حيث مضمون الحكم:** قواعد العدالة تأمر بالتنفيذ العيني عل خاسر الدعوى في حين تكتفي قواعد الكومن لو بالحكم بالتعويض فقط.

- **من حيث المصطلحات:** تُعَبِّر محاكم الكومن لو عن النزاع المرفوع بين الأطراف باستعمال مصطلح "دعوى" بينما تسميه محاكم العدالة "الشكوى"، كما أن محاكم الكومن لو تستعمل عبارة "الحق" التي تعبر عنها محكمة المستشار باستعمال كلمة "مصلحة". أما مصطلح" الحكم " الذي تستخدمه محاكم الكومن لو، فإن محكمة المستشار تستخدم بدلا عنه مصطلح" أمر".

[1] حسين عبد العلي عيسى ، مرجع سابق ، ص 20.

[2] Raland Seroussi, Introduction aux droits anglais et américains, 5e édit, Duno, Paris, 2011, pp 7-8

الفرع الثالث: مرحلة العصر الحديث

أدت ازدواجية القضاء في إنجلترا إلى صعوبة كبيرة للمتقاضين في معرفة الجهة القضائية المختصة بالفصل في منازعاتهم. هذه الازدواجية تجلت في وجود نظامي القضاء العادي والمحاكم الملكية، مما أدى إلى تعقيد الإجراءات القانونية وزيادة نسبة التحديات القضائية. أسهم تأثير الأفكار الديمقراطية على المجتمع الإنجليزي، ودخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، في ظهور بوادر تغيير في النظام القانوني الإنجليزي على المستويين القضائي والتشريعي.

أولا: مظاهر التغيير على مستوى التنظيم القضائي

1. **قانون التنظيم القضائي 1873:** ألغى التمييز بين المحاكم الملكية ومحكمة العدالة، مما أتاح للمتقاضين اختيار الجهة القضائية المناسبة لمنازعاتهم. مثال: في القضايا التجارية، يمكن لأطراف النزاع رفع الدعاوى أمام محكمة مختصة، مما يسهل الإجراءات. مع الإشارة إلى أولوية تطبيق قواعد العدالة في حال تعارضها مع قواعد الكومن لو، مما يعكس أهمية العدالة في النظام القضائي[1].
2. **تعديل صلاحيات الهيئات القضائية المحلية:** أصبحت هذه الهيئات مختصة بالنظر في جميع أنواع الدعاوى كمرحلة أولى، مما يزيد من سرعة البت في القضايا.
3. **تحديث القواعد الإجرائية:** من خلال تعديل 1985 والذي بموجبه تم[2]:

- تبسيط الإجراءات القانونية لتسهيل الوصول إلى العدالة.
- إنشاء هيئة النيابة العامة بموجب تعديل 1985، مما يعزز دور النيابة في تقديم الأدلة ومتابعة الجرائم.
- دعم عملية التمييز بين الأدلة التي يجب اعتمادها للإثبات في القضايا الجزائية وتلك التي تعُتمد للإثبات في القضايا المدنية

[1] عبدالسلام الترمانيني، مرجع سابق، ص –ص 144-145.

[2] عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية ال كبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ، 2011، ص. 71 .

ثانيا: مظاهر التغيير على مستوى التشريع

1. **استبعاد القوانين غير المعمول بها**: تم إلغاء القوانين القديمة التي لم تعد تتماشى مع الظروف المعاصرة، مما ساعد في تحسين فعالية النظام القانوني، **مثال**: إلغاء قوانين تتعلق بعلاقات العمل التي كانت قديمة ولا تتناسب مع المتطلبات الحالية[1].

2. **تنسيق الأحكام وتصنيفها**: تنظيم الأحكام المعمول بها في مجموعات، مثل التقارير القانونية (Law Reports) ومجموعة القوانين الإنجليزية(Law of England) ، مما يسهل الوصول إليها[2].

3. **إنشاء لجان قانونية دائمة**: من خلال تشكيل لجان قانونية تهدف إلى تحديث القانون وتحضير عملية التقنين، وقد تم التصويت على العديد من القوانين الجديدة من البرلمان، مثل قوانين تحسين ظروف العمل والصحة.

4. **تزايد التشريعات المكتوبة**: تضاعف عدد التشريعات المكتوبة في إنجلترا، مما أثار تساؤلات حول مصير طبيعة القانون التقليدي القائم على السوابق القضائية والعرف، هذا التحول يعكس أهمية توثيق القوانين المكتوبة وضمان الشفافية[3].

5. **تطور القانون الإداري**: تحول مهم في موقف القضاة من رقابة أعمال الإدارة، حيث أصبح القاضي يقيّم مدى تحقيق الإدارة للمصلحة العامة. **مثال**: تم الطعن في قرارات حكومية تتعلق بتخفيض ميزانية الخدمات العامة، حيث رأت المحكمة أن تلك القرارات لم تأخذ في الاعتبار تأثيرها على المواطنين.

6. **تعزيز صلاحيات القضاء في مواجهة السلطة العامة**: منذ عام 1993، قام القضاء بإلغاء قرارات وزارية لمخالفتها لأحكام قضائية، مما يعكس زيادة الرقابة القضائية. **مثلا**: ألغى قرار وزير الداخلية بسبب عدم احترامه لمضمون حكم قضائي، وحكم بإمكانية توجيه أوامر للإدارة، كما فرض الرقابة على أعمال الإدارة، سواء في إطار سلطتها المقيدة أو سلطتها التقديرية، خاصة في مجالات حماية الأمن الوطني[4].

---

[1] وبغض النظر عن ذلك بقي القانون الإنجليزي محافظا على سماته التقليدية، إذ لم يتأثر بحركة التقنين التي شهدتها القارة الأروبية أنداك، وبقي تطوره مرهونا بالجهود التي يبذلها القضاة، بل إن المشرع منح القضاة إمكانات أكبر لتفعيل هذا الدور، أنظر: حسين عبد العلي عيسى، مرجع سابق، ص 22.

[2] René David, Les grands systèmes du droit contemporains, op. cit. pp 252.

[3] عصام نجاح، المرجع السابق، ص72 .

[4] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 25، راجع أيضا:

Elizabeth Zoller, Introduction au droit public, 2ème édit, Dalloz, 2013, pp 115-118.

المطلب الثاني :

مصادر القانون الإنجليزي

في البداية، ينبغي التنويه إلى أن هيكلة القانون الإنجليزي تختلف عن هيكلة القوانين ذات الأصول الأخرى. فالنظام الإنجليزي لا يتبنى تقسيم القانون إلى قانون عام وخاص، بل يقسمه إلى "كومن لو" و"عدالة". وبالإضافة إلى اختلاف مفاهيمه ومصطلحاته، فإن مفهوم القاعدة القانونية فيه يختلف عما هو عليه في الأنظمة الأخرى، إذ تصدر القواعد القانونية في النظام الإنجليزي عن القضاء، وتتميز بكونها أقل عمومية وتجريداً، ولا تتضمن تمييزاً بين القواعد الآمرة والمكملة، بعكس القواعد القانونية في النظام اللاتيني التي تصدر عن المشرّع وتكون عامة ومجردة، وكذلك تتنوع بين الآمرة والمكملة.

يعود اختلاف هيكلة القانون الإنجليزي في جوانبها المتعددة إلى اختلاف نمط تكوينه؛ حيث تشكل من قرارات المحاكم الملكية ومحكمة المستشار، متأثراً بالطابع الإجرائي. أما التشريع، فيقتصر دوره على تصحيح أو استكمال القواعد القانونية القضائية.

وعليه سنستعرض فيما يلي مصادر القانون الإنجليزي حسب درجة أهميتها:

الفرع الأول: القضاء كمصدر للقانون الإنجليزي

يتطلب البحث في موضوع القضاء كمصدر من مصادر القانون في إنجلترا تناول التنظيم القضائي وأحكام القضاء بشيء من التفصيل، وذلك لأن النظام القانوني الإنجليزي يعتمد بشكل كبير على السوابق القضائية التي تصدر عن المحاكم. هذه السوابق لا تعتبر فقط أمثلة للإجراءات القضائية، بل تشكل في كثير من الأحيان قواعد قانونية تُلزم المحاكم الأخرى وتوجهها. لذا، فإن دراسة التنظيم القضائي تمثل خطوة أساسية لفهم كيفية عمل هذا النظام الفريد، بدءاً من هيكل المحاكم وتدرجها، وصولاً إلى دور كل منها في تطوير القواعد القانونية.

وعلى هذا الأساس، سيتم تقسيم هذا الفرع إلى نقطتين أساسيتين: التنظيم القضائي في إنجلترا (**أولا**)، ثم نسلط الضوء على الأحكام القضائية باعتبارها مصدراً رئيسياً للقانون في هذا النظام (**ثانيا**).

أولا: التنظيم القضائي

يقوم التنظيم القضائي في انجلترا على وجود نوعين من الهيئات القضائية:

أ) الهيئات القضائية العليا:

تمثل الهيئات القضائية العليا في إنجلترا امتداداً للنظام القضائي التاريخي الذي شهد إصلاحات جوهرية بموجب أوامر التنظيم القضائي الصادرة بين عامي 1873 و1874، وتعديلات لاحقة في عام 1971. وتشمل هذه الهيئات ما يلي[1]:

1. **المحكمة العليا للعدالة:**

تختص المحكمة العليا للعدالة بالنظر في الطعون المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى (مثل محكمة المقاطعة) ومحاكم الدرجة الثانية (محكمة التاج ومحاكم أخرى). وتتكون من ثلاثة أقسام رئيسية، كل منها له اختصاصاته وقضاة متخصصون[2]:

- ✓ ***قسم كرسي الملكة*** :يرأسه لورد، ويختص بنظر القضايا المتعلقة بالقانون المدني والتجاري، مثل النزاعات التعاقدية وقضايا حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ ***قسم المستشارية*** :يرأسه مستشار، ويختص بالقضايا المتعلقة بالأمانات والوصايا وشؤون الشركات. على سبيل المثال، يتولى الفصل في النزاعات بين الشركاء في الشركات وتوزيع الإرث في حالة الوصايا المعقدة.
- ✓ ***قسم العائلة*** :يرأسه قاضي متخصص، ويهتم بقضايا الأسرة مثل الطلاق، وحضانة الأطفال، وقضايا الوصاية. فمثلاً، في حالة نزاع حول حضانة طفل بين أبوين منفصلين، يفصل قسم العائلة في مصلحة الطفل ويحدد ترتيبات الحضانة.

2. **محكمة التاج:**

أُنشئت محكمة التاج بموجب تعديل عام 1971 بهدف توفير محكمة مختصة بالنظر في القضايا الجزائية الكبرى، تتعامل محكمة التاج مع الجرائم الجنائية الخطيرة مثل القتل والسطو المسلح والجرائم المنظمة. فعلى سبيل المثال، في قضية تتعلق بعملية سطو مسلح واسعة، تقوم محكمة التاج بالنظر في الأدلة المقدمة وتحديد الحكم النهائي بناءً على حيثيات القضية[3].

3. **محكمة الاستئناف:**

تتكون محكمة الاستئناف من قسمين رئيسيين:

[1] 3- Michel Fromont, Grands systèmes de droit étrangers, Dalloz, Paris, 2013, page 100.

[2] حسين عبد العلي عيسى ، المرجع السابق ، ص 34.

[3] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 27.

- ✓ ***القسم المدني*** :يفصل في الطعون المقدمة ضد أحكام محاكم الدرجة الأولى وأحكام المحكمة العليا للعدالة. فمثلاً، إذا قرر شخص الطعن في حكم محكمة أدنى في قضية مدنية تتعلق بعقد تجاري، يتم النظر في الطعن هنا.
- ✓ ***القسم الجزائي*** :يختص بنظر الطعون المقدمة ضد أحكام محكمة التاج. على سبيل المثال، إذا حكم على شخص في قضية جنائية في محكمة التاج ويرغب في استئناف الحكم أو العقوبة، يتم تقديم الطعن إلى القسم الجزائي.

4. **غرفة اللوردات (المحكمة العليا للمملكة المتحدة حالياً):**

كانت غرفة اللوردات في السابق تتمتع باختصاصين: قضائي وتشريعي، حيث كانت تنظر في الاستئنافات القانونية الكبرى وتشارك في صنع القوانين، تم إصلاح اختصاصها بموجب تعديل عام 2005، حيث تم تحويل تسميتها إلى "**المحكمة العليا للمملكة المتحدة**"، وجعل اختصاصها قاصراً على الوظيفة القضائية فقط.

وتختص المحكمة العليا حالياً بالنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد أحكام محكمة الاستئناف وأحكام المحكمة العليا للعدالة مباشرة في القضايا ذات الأهمية الاستثنائية[1]. **فعلى سبيل المثال**، يمكن للمحكمة العليا النظر مباشرة في قضية تتعلق بحقوق الإنسان أو مبدأ دستوري دون الحاجة إلى مرورها بمحكمة الاستئناف، وذلك لأهمية القضية وتأثيرها الواسع.

ب) الهيئات القضائية الدنيا:

إلى جانب الهيئات القضائية العليا، يوجد في النظام القضائي الإنجليزي هيئات قضائية دنيا، يختص بعضها بالنظر في القضايا المدنية والبعض الآخر بالقضايا الجزائية.

- **المحاكم المدنية الدنيا:** تُعرف ب: "**محاكم المناطق**" وتتولى القضايا المدنية التي تشمل النزاعات المالية الصغيرة والدعاوى المتعلقة بالعقود والممتلكات. يقضي في هذه المحاكم قضاة كانوا في الأصل محامين، وتنعقد الجلسات أمام قاضٍ واحد فقط، مما يسهل على المواطنين رفع دعاوى مدنية بسيطة بسرعة وبتكلفة أقل.
- **المحاكم الجزائية الدنيا:** تتألف من: "**محاكم القضاة، ومحكمة التاج**"، ويعتمد اختصاصها على خطورة الجريمة المرتكبة[2]:

✓ **محاكم القضاة:** تختص بالقضايا الجزائية البسيطة والمتوسطة، مثل قضايا السرقة الصغيرة والاعتداءات البسيطة. تتيح سرعة الفصل في القضايا البسيطة وتقلل من الضغط على المحاكم العليا.

[1] عصام نجاح، المرجع السابق، ص ص73

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 28.

✓ **محكمة التاج:** تختص بالنظر في القضايا الجزائية الخطيرة، مثل القتل والجرائم العنيفة. كما تتولى محكمة التاج النظر في الاستئنافات المقدمة ضد أحكام محاكم القضاة، مما يوفر نظام مراجعة لقرارات المحاكم الدنيا في القضايا الجزائية.

وعلى الرغم من أن النظام القانوني الإنجليزي لا يتضمن قضاءً إدارياً مستقلاً كالنظام الفرنسي، إلا أن التأثر بالفكر القانوني الفرنسي أدى إلى ظهور دعوات فقهية لتعزيز التعاون بين النظام القضائي الموحد في إنجلترا والنظام القضائي المزدوج في فرنسا. وقد تجسدت هذه الدعوات في عام 2000 بإنشاء هيئات قضائية متخصصة ضمن المحكمة العليا للنظر في المسائل ذات الطابع الإداري، مما أتاح معالجة القضايا الإدارية مع الحفاظ على خصوصية النظام القضائي الإنجليزي[1].

ثانيا: الأحكام القضائية

تعتبر الأحكام القضائية والسابقة القضائية من أهم ركائز النظام القانوني الإنجليزي، حيث تعتمد المحاكم على مبدأ "السوابق القضائية (Precedent) "كوسيلة رئيسية لتحديد القرارات في القضايا المعروضة أمامها. وقد تطور هذا المبدأ عبر التاريخ، إذ يقوم القضاء في إنجلترا بوضع القواعد القانونية التي تلتزم بها المحاكم لاحقاً عند النظر في قضايا مماثلة. وقد كان للأحكام القضائية أثر كبير في النظام القانوني الإنجليزي، نتيجة الطبيعة المميزة لهذه الأحكام وطريقة صياغتها، ما جعلها تعتبر مصادر قانونية مستقلة يُستند إليها[2].

أ- تأثير نظام السوابق القضائية في النظام الإنجليزي

يعتبر القضاء في إنجلترا هو من أسس نظام الكومن لو(Common Law) ، حيث لا يقتصر دور القاضي على تطبيق القانون فحسب، بل يشمل أيضًا وضع القواعد القانونية. في هذا النظام، يُلزَم القاضي بالاستناد إلى القواعد التي سبق للقضاء أن قررها في القضايا التي تم النظر فيها مسبقًا، وهذه القواعد تعرف بال"**السوابق القضائية**"[3].

ومنذ فترة طويلة، تم تحديد التزام القاضي بالسوابق القضائية عبر مجموعة من الضوابط منها:

- أن الأحكام الصادرة عن **مجلس اللوردات (House of Lords)** تُعتبر سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم.
- تُعتبر الأحكام الصادرة عن **محكمة الاستئناف** سوابق ملزمة للمحكمة نفسها ولجميع المحاكم الأدنى منها[4].

---

[1] Michel Fromont, op cit. page 102.

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 28.

[3] تعرف السابقة القضائية بكونها: **"القرار القضائي المتخذ في قضية محددة، والمتصف بطبيعة إلزامية، والمتخذ بوصفه مصدراً للقانون عند النظر في القضايا المتماثلة".** أنظر: حسين عبد العلي عيسى ، المرجع السابق ، ص 28.

[4] تعد السابقة القضائية المصدر الأكثر قدما في القانون الإنجليزي ، ففي فترة زمنية سابقة كثيرا على سن التشريعات القانونية ، بدأ بالقرن الثاني عشر، كان القضاة الملكيون المكلفون بالقضاء في محاكم ويست منيستير Court of westminister، و في المحاكم المتنقلة

- الأحكام الصادرة عن **المحكمة العليا** ليست ملزمة للمحاكم الأدنى، إلا أنها تحظى بتقدير عالٍ وغالبًا ما تأخذ بها المحاكم في الدوائر المختلفة.

هذا يعني أن مجلس اللوردات ومحكمة الإستئناف هما اللذان يقومان بإنشاء السوابق القضائية الملزمة. أما الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى فهي موضع تقدير، إلا أنها لا تعد من السوابق القضائية الملزمة.

ومن الأمثلة البارزة على السوابق القضائية في القانون الإنجليزي قضية دوناهيو ضد ستيفينسون *Donoghue v Stevenson* (1932)، التي وضعت أساس مبدأ المسؤولية التقصيرية عن الأضرار الناتجة عن المنتجات المعيبة[1]. هذا الحكم أصبح سابقة قضائية تُطبق على القضايا المماثلة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، مما يعكس كيف أن السوابق القضائية يمكن أن تؤثر على تطور القانون الإنجليزي.

ب- صياغة الأحكام القضائية في النظام الإنجليزي

في النظام القانوني الإنجليزي، يعتمد الحكم القضائي على المنطوق فقط، أي على القرار النهائي الذي يصدره القاضي دون أن يكون ملزمًا بتوضيح الأسباب القانونية التي استند إليها. يختلف هذا عن النظام اللاتيني الذي يُلزم القاضي بذكر الأسباب مع منطوق الحكم،

ويستعين القاضي في تكوين الحكم القضائي الذي يعتبر سابقة قضائية، من خلال:

بين المقاطعات ، عند النظر في القضايا التي تعرض عليهم ، يصدرون أحكاما و يضعون تلك القواعد التي أصبحت لاحقا أساسا للقانون الإنجليزي المعاصر . أنظر: حسين عبد العلي عيسى، مرجع سابق ، ص 24.

[1] تعود الجذور التاريخية لهذه القضية: أنه وفي مساء يوم 26 أغسطس من العام 1928، كانت ماي دوناهيو (May Donoghue) و صديقة لها تجلسان في مقهى Wellmeadow Café في بلدة بيسلي(Paisley) ، الواقعة قرب العاصمة الاسكتلندية، جلاسكو (Glasgow)، وأثناء تواجدهما في هذا المقهى، اشترت صديقة ماي دوناهيو شراب الزنجبيل (Ginger Ale) المعبأ في زجاجة بنية داكنة اللون و أتت به إلي الأخيرة، التي شربت منه. و عندما تبقى القليل منه في الزجاجة، قامت صديقتها بصب تلك البقية في كوب ماي دوناهيو. عندها، لاحظت تلك الأخيرة ما ظنته شيئاً طافياً على وجه الشراب المتبقي في داخل الزجاجة، و عندما أمعنت النظر فيه تبين أنه بقايا متحللة لـ... حلزونٍ برّي!، و لما كان الضرر قد وقع على ماي دوناهيو وحدها دون صديقتها التي لم تشرب من تلك الزجاجة، و كانت لا توجد أية رابطة عقديةٍ بين ماي دوناهيو و مالك المقهى ، نظراً لكون الصديقة هي من اشترى الشراب و بالتالي هي فقط من تعاقد مع مالك المقهى، فانه كان من المتعذر رفع الدعوى على مالك المقهى بصفته بائعاً للشراب. و لذلك، لم تجد ماي دوناهيو طريقاً للتعويض سوى رفع دعواها على المصنع، و هو مصنع ستيفينسون لتعبئة الشراب.(Stevenson Bottling Plant) ، أثناء نظر الدعوى، قام محامي ماي دوناهيو، والتر ليتشمان(Walter Leechman) ، بمحاولة إثبات أن ديفيد ستيفينسون(David Stevenson) ، صاحب المصنع، و إن كان لا يرتبط بأية رابطة عقدية مع ماي دوناهيو، إلا أنه يلتزم تجاهها بواجب العناية(duty of care) ، الأمر الذي يمكن معه رفع دعوى الإهمال(negligence) ، من حيث كونه قد أهمل في إتباع المعايير الصحية في تنظيف زجاجات الشراب و تعبئتها. وقد تقرر ذلك كمبدأ قانوني أساسي عندما صدر الحكم في القضية من مجلس اللوردات البريطاني(House of Lords) ، و هو أعلى سلطة قضائية في المملكة المتحدة. **أنظر**: مشاعل عبد العزيز الهاجري، من أحكام القضاء الانجليزي في المسئولية المدنية: قضية دوناهيو ضد ستيفينسون *Donoghue v Stevenson* الحلزون الاسكتلندي الذي غير وجه القانون، مقال منشور على مجلة إلتباس الإلكترونية، ، مقال منشور بتاريخ: 20سبتمبر 2014. متوفر موقع: eltibas.wordpress.com

1. **حكمة القرار:** رغم عدم إلزام القاضي بتسبيب حكمه رسميًا، إلا أنه غالبًا ما يقدم توضيحًا للسبب المنطقي الذي اعتمد عليه، ويعرف هذا التوضيح بـ: **"حكمة القرار" أو Ratio Decidendi**. تُعد هذه الحكمة أساسًا قانونيًا لتكوين السوابق القضائية، حيث يلتزم القضاة بالرجوع إليها في القضايا المشابهة.
2. **الاستشهاد بالسوابق القضائية:** يمكن للقاضي استحضار السابقة القضائية مباشرة في حكمه، أو استنباطها عن طريق الاستنتاج العقلي أو القياس، مما يسهم في تكوين تراكم من الأحكام المترابطة التي يستند إليها النظام القانوني الإنجليزي في تطوير قواعده[1].

من خلال هذه الأساليب، يسهم النظام القضائي الإنجليزي في تعزيز الاستمرارية والثبات في تطبيق القوانين عبر الأجيال، مما يجعل السوابق القضائية حجر الزاوية في استقرار النظام القانوني الإنجليزي.

الفرع الثاني: التشريع كمصدر للقانون الإنجليزي

يُعرف التشريع في إنجلترا باسم **القانون المدون** (Statute Law)، وذلك للتمييز بينه وبين **الكومن لو** (Common Law)، الذي يعتمد بشكل رئيسي على الأحكام القضائية والتفسيرات المستنبطة من قرارات المحاكم. ويمثل التشريع في إنجلترا القوانين المكتوبة التي يصدرها البرلمان، لذلك يُطلق عليه أيضًا **القانون البرلماني** (Parliamentary Law)تمييزًا له عن **القانون القضائي** [2](Judge-Made Law)، الذي يتم تطويره وتحديده من خلال قرارات القضاة.

أولا: مكانة التشريع وفق النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية التشريع مصدرًا ثانويًا في النظام القانوني الإنجليزي، إذ يُنظر إليه كأداة لتصحيح الهيكل الأساسي للقانون الإنجليزي، الذي يتكون أساسًا من القانون القضائي. وبناءً على هذه النظرية، يعتمد رجال القانون على **الأحكام القضائية** لتحديد القواعد القانونية، ويُعتبر التشريع ذو قيمة فقط عندما يطبقه القضاء ويعيد صياغته من خلال الأحكام القضائية[3].

فمثلا إذا أقر البرلمان قانونًا متعلقًا بالمسؤولية المدنية، فإن هذا القانون لا يُعتبر ملزمًا فعليًا حتى يتم تفسيره وتطبيقه في قضية قضائية، حيث يصبح جزءًا من السوابق القانونية التي يتبعها القضاة.

---

[1] صوفي حسن أبو طالب ، مرجع سابق، ص 223.

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 29.

[3] René David, les grands systèmes du droit contemporains, op cit. page 394.

ثانيا: مكانة التشريع وفق النظرية الحديثة

من منظور النظرية الحديثة، اكتسب التشريع دورًا محوريًا في النظام القانوني الإنجليزي نظرًا لنشاط حركة التشريع في مختلف المجالات، خصوصًا في قطاعات الاقتصاد والمجتمع[1]. وقد اعترفت هذه النظرية بالطابع التشريعي المتزايد للقانون الإنجليزي، حيث بات التشريع أداة أساسية لتنظيم قطاعات واسعة وتلبية احتياجات المجتمع المتجددة[2].

مثال :قانون العمل الصادر لتنظيم حقوق العمال وظروف العمل، الذي أقره البرلمان حديثًا، يعد تشريعًا مباشرًا ينظم قطاعات اقتصادية واجتماعية دون الحاجة إلى اعتماد كلي على الأحكام القضائية لتفسيره، بل يُطبّق بوضوح كقانون برلماني شامل.

الفرع الثالث: العرف كمصدر للقانون الإنجليزي

لقد لعب العرف دورًا مهمًا في بداية نشأة القانون الإنجليزي، حيث كان له تأثير كبير في تشكيل قواعد القانون في مراحل مبكرة من تطور النظام القانوني الإنجليزي. ومع مرور الوقت، تراجع دور العرف ليصبح مصدرًا ثانويًا، حيث أصبحت السوابق القضائية والتشريعات المصدرين الرئيسيين للقانون الإنجليزي في العصر الحديث.

أولا: مكانة العرف عند نشأة القانون الإنجليزي

في العصور الأولى، كان القانون الإنجليزي يعتمد بشكل كبير على العرف. في فترة العهد الأنجلوسكسوني، استعان القضاة بالكثير من الأعراف المحلية التي كانت سائدة بين الأفراد والمجتمعات. لم تكن محاكم وستمنستر، التي كانت تمثل السلطة القضائية المركزية في إنجلترا، تتجاهل الأعراف المحلية عند الفصل في المنازعات بين الأفراد. على سبيل المثال، كان يتم تطبيق الأعراف المحلية في القضايا المتعلقة بالملكية والتجارة على مستوى الأقاليم. نتيجة لذلك، نشأت العديد من قواعد القانون الإنجليزي ذات المصدر العرفي والتي شكلت الأساس الأول للقانون في تلك الفترة[3].

---

[1] Pierre ARMONJIN , BARON Boris Nolde et Martin WOLF, Traité de droit comparé, T II, LGDJ, Paris, 1950.

[2] نشير هنا: كقاعدة ، إن التشريعات القانونية -البرلمانية- في مجال القانون الجزائي تحدد المسؤولية عن جرائم محددة، و لكن في الغالب يكون إصدار البرلمان الإنجليزي لمثل هذه التشريعات عفويا ، إذ يكون إصدارها جوابا على تساؤل ما أثير في مسار الإجراءات القضائية إرتباطا بقضية جنائية معينة ، و ينطبق هذا القول تماما على النموذج التشريعي لجريمة الإغتصاب ، الذي أقر عام 1976 بتشريع برلماني ، إرتباطا بالنظر في قضية مورغان ، على أساس التقرير الذي وضعته "**لجنة هيبارون**" في ضوء دراسة القضية المذكورة، أنظر: حسين عبد العلي عيسى، مرجع سابق ، ص 86.

[3] Raland Seroussi, Introduction aux droits anglais et américains, 5e édit, Duno, Paris, 2011. P 22.

ثانيا: مكانة العرف كمصدر للقانون الإنجليزي في العصر الحديث

مع تطور النظام القانوني الإنجليزي، أصبحت الأحكام القضائية (السوابق القضائية) والتشريعات البرلمانية هما المصدرين الرئيسيين للقانون الإنجليزي. رغم ذلك، بقي العرف كمصدر احتياطي للقانون. في العصر الحديث، أصبح العرف يُستخدم بشكل محدود في بعض المجالات، وخاصة في المعاملات التجارية التي تتطلب تطبيق الأعراف المستقرة بين الأطراف.

فالقضاة في النظام الإنجليزي لم يعودوا يعتمدون على العرف بشكل كامل، بل استخدموا العرف عندما يتناسب فقط مع العدالة والمصلحة العامة، وما يحقق العدل المستوحى من ضمير الملك، ويحكمون العقل والمنطق في استخلاصه، فعلى سبيل المثال، في المعاملات التجارية بين التجار، قد يستند القاضي إلى عرف تجاري معين في الحكم، بشرط أن يكون العرف معروفًا ومقبولًا من قبل الأطراف في المجتمع التجاري[1].

إجمالًا، يمكن القول إن العرف في العصر الحديث لا يُستخدم إلا كأداة احتياطية عندما لا تكون هناك تشريعات أو سوابق قضائية واضحة للحكم في القضية المعروضة أمام المحكمة.

[1] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 30.

المبحث الثاني:

النظام الروماني الجرماني

يُعرف النظام الروماني الجرماني بمنهج العائلة الرومانية الجرمانية، نسبة إلى القانون الروماني الذي تركت مبادئه تأثيرًا واضحًا على قواعد القانون سواء من حيث الشكل أو الموضوع[1]، وقد ساهمت المبادئ القانونية الرومانية في تشكيل النظام القانوني للكثير من الدول، وظهرت بصماتها في العديد من الأنظمة القانونية الحديثة.

ويضم هذا النظام العائلي مجموعتين أساسيتين من القوانين، **المجموعة اللاتينية** :تمثلها الأنظمة القانونية المستمدة من القانون الفرنسي، والذي يعتبر من أبرز وأهم الأنظمة القانونية التي تبنت المبادئ الرومانية بشكل متكامل. تشمل هذه المجموعة القوانين المعتمدة في البلدان اللاتينية التي استقت قانونها من النموذج الفرنسي، مثل إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، وغيرها.

ثم **المجموعة الجرمانية** :تشمل الأنظمة القانونية المستمدة من القانون الألماني، والذي قد تميز ببعض الخصائص التي تختلف عن النظام الفرنسي، لكن في الوقت نفسه حافظ على المبادئ العامة نفسها المشتقة من القانون الروماني، وتشمل هذه المجموعة القوانين في الدول الجرمانية مثل ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وبلدان أخرى في شمال أوروبا.

وعلى الرغم من التمييز بين هاتين المجموعتين، فإن هذا التمييز لا يعني وجود تعارض بينهما. فكلتا المجموعتين، اللاتينية والجرمانية، تقومان على أساس واحد من المبادئ العامة والقواعد الكلية الموروثة من القانون الروماني، وهو ما يجعل الأنظمة القانونية في هذه العائلة متشابهة في جوهرها على الرغم من اختلاف التفاصيل[2].

سنحاول دراسة تشكل النظام الروماني الجرماني وبنيته (**المطلب الأول**)، ثم نتطرق إلى مصادر القاعدة القانونية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول :

تشكل النظام الروماني الجرماني وبنيته

يشكل النظام الروماني الجرماني أحد أهم الركائز التي قامت عليها الأنظمة القانونية الحديثة في العديد من دول العالم. هذا النظام، الذي يجمع بين تقاليد القانون الروماني وعادات الشعوب الجرمانية، قد مر بتطور تاريخي طويل

[1] René David, op cit. page 26

[2] وتجدر الإشارة هنا: أن القانون الروماني هو مجموعة القواعد والنظم القانونية التي كانت سائدة ومطبقة في المجتمع الروماني منذ نشأة مدينة روما عام 754 (ق م) وحتى صدور مجموعات الإمبراطور (جنستيان) في القرن السادس الميلادي وكان لهذا أثره في بلوغ هذا القانون درجة كبيرة من التطور والسمو مكنته من البقاء والخلود وجعلت منه أساسا لمعظم التشريعات الحديثة فقد كان القانون الروماني مصدرا تاريخياً لمعظم القوانين الحديثة. أنظر: عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 129.

وأثر بشكل كبير على تطور الفكر القانوني والممارسات القضائية. في هذا البحث، سنتناول نشأة النظام الروماني الجرماني وانتشاره في **الفرع الأول**، ثم نتطرق إلى بنية المنهج الروماني الجرماني في **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: نشأة النظام الروماني الجرماني و انتشاره

نشأ النظام الروماني الجرماني من تفاعل التأثيرات القانونية الرومانية مع العادات والتقاليد القانونية للشعوب الجرمانية بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية. تطور هذا النظام في أوروبا الغربية ليجمع بين المبادئ الرومانية من ناحية، والعادات الجرمانية من ناحية أخرى، مما أدي إلى نشوء نموذج قانوني فريد. انتشر هذا النظام تدريجيًا في العديد من الدول الأوروبية، ليشكل أساسًا للقانون المدني في معظم الدول الأوروبية الحديثة.

أولا: النشأة النظام الروماني الجرماني

نشأ المنهج الروماني الجرماني في أوروبا، ومن هناك انتشر إلى بلدان أخرى، حيث بدأ يتشكل مع بداية حركة النهضة الأوروبية التي دعت إلى إحياء القانون الروماني وتعليمه في الجامعات الأوروبية بين القرنين الثاني عشر والثامن عشر. وكان الهدف من تدريس القانون الروماني في تلك الفترة ليس تطبيقه حرفياً، وإنما كان يهدف إلى إحياء الشعور بالقانون كمبدأ أساسي ينظم الحياة الاجتماعية في المجتمع، وكذلك توحيد المفاهيم القانونية والمصطلحات المستخدمة من أجل بناء منهج قانوني مشترك[1].

وقد تميز هذا المنهج بامتزاج عناصره من الفلسفة اليونانية مع القانون الكنسي، والقانون الطبيعي، والمذهب الإنساني، ليشكل في النهاية منهجًا موحدًا من حيث مفهوم القانون ومصطلحاته. وكان تدريس هذا المنهج في الجامعات الأوروبية بمثابة إشراك المجتمع في بناء قاعدة فكرية قانونية تُعتبر الأساس لتنظيم حياة المجتمع، ومع مرور الوقت أصبحت مفاهيم هذا المنهج راسخة، وتحولت العادات والأعراف إلى قواعد قانونية مرنة وقابلة للتطور[2].

مع ظهور حركة التقنين في أوروبا في القرن التاسع عشر، اكتملت عناصر المنهج الروماني الجرماني، حيث تضمن النظامان اللاتيني والجرماني العديد من الجوانب المترابطة مثل مفهوم القاعدة القانونية، ودلالات المصطلحات القانونية، بالإضافة إلى الأسس المشتركة في التصنيف والتقسيم القانوني.

ثانيا: انتشار المنهج الروماني الجرماني

يشكل المنهج الروماني الجرماني العمود الفقري للعديد من الأنظمة القانونية الحديثة في العالم، ويمتد تأثيره إلى ما هو أبعد من أوروبا، ويرجع انتشاره إلى عدة أسباب[3]:

---

[1] René David, op cit. page 29.

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 32.

[3] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 135.

1. **القانون المدني الفرنسي:** انتشر المنهج الروماني الجرماني في أوروبا بعد صدور **القانون المدني الفرنسي**، حيث تبنته بعض الدول مثل بلجيكا ولوكسمبورغ. كما اقتبست دول أخرى مثل إيطاليا والنمسا هذا المنهج، مما أدى إلى تعزيز دراسات المقارنة.
2. **تأثير القانون الألماني:** مع صدور القانون المدني الألماني، نشطت دراسة القانون المقارن في أوروبا، مما دفع دولًا أخرى إلى تجديد قوانينها المدنية باقتباس أحكامه.
3. **انتشار المنهج عن طريق الاستعمار:** ساهم الاستعمار في نشر المنهج الروماني الجرماني في العديد من البلدان المستعمرة في إفريقيا، أمريكا الشمالية، وآسيا، حيث سادت قوانينه في تلك الدول.
4. **انتشار حركة التدوين:** كما أن تدوين هذه القوانين ساعد بشكل كبير في اقتباس المنهج في دول أخرى[1].

الفرع الثاني: بنية المنهج الروماني الجرماني

الأنظمة القانونية لدول العائلة الرومانية الجرمانية تتباين في مجال القانون العام نتيجة لاختلاف أنظمتها السياسية والإدارية. كما تظهر الفروق في مجال القانون الخاص بسبب التفاوت في درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول. على الرغم من هذه الاختلافات، إلا أن هناك تشابه في قوانينها من حيث العناصر الجوهرية للقانون، خاصة في تقسيمات القانون وخصائص القاعدة القانونية، مما يعكس الأسس المشتركة التي تستند إليها هذه الأنظمة القانونية.

أولا: التشابه من حيث تقسيمات القانون

تتشابه قوانين العائلة الرومانية الجرمانية من حيث التقسيمات الأساسي، وكذا من حيث التقسيمات الفرعية.

1. التشابه من حيث التقسيمات الأساسية

ينقسم القانون في النظام الروماني الجرماني إلى قانون عام وقانون خاص، ويعود هذا التقسيم إلى القانون الروماني. في البداية، كان القانون الخاص هو السائد في أوروبا، حيث كان القضاة يطبقونه في حل المنازعات بين الأفراد. ومع مرور الوقت، ومع تعرض القضاة للاتهام بعدم الحياد عندما تكون الإدارة طرفًا في النزاع، نظرًا لتعارض مصلحة الأفراد مع المصلحة العامة، بدأ القضاة في مراعاة ضرورة التوفيق بين هاتين المصلحتين[2].

تدريجيًا، نشأت قواعد قضائية تضمن خضوع الدولة للقانون، وتجسدت بإنشاء مجلس الدولة الفرنسي،. ثم انتشرت هذه القواعد إلى الكثير من الدول الأخرى، فأصبح القانون العام يشمل القواعد التي تنظم سير

[1] René David, op cit. pp. 74-77

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 33.

الهيئات والسلطات العامة لتحقيق المصلحة العامة، بينما أصبح القانون الخاص هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد[1].

2. التشابه من حيث التقسيمات الفرعية

تتسم قوانين المنهج الروماني الجرماني بتشابه ملحوظ في تقسيماتها الفرعية، حيث ينقسم القانون فيها إلى عدة فروع رئيسية، تشمل القانون الدستوري الذي يحدد المبادئ الأساسية لتنظيم الدولة، والقانون الإداري الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والإدارة العامة، والقانون الدولي العام الذي يحكم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى القانون المدني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد من حيث الحقوق والالتزامات، وقانون العقوبات الذي يحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها، والقانون التجاري الذي ينظم الأعمال التجارية والمعاملات بين التجار والشركات، وغيرها من الفروع الأخرى التي تتعامل مع جوانب مختلفة من الحياة القانونية.

ويعزى هذا التشابه بين قوانين المنهج الروماني الجرماني إلى[2]:

- ✓ **القانون الروماني**: وحدة المصدر الذي يتمثل في القانون الروماني كأساس تاريخي.
- ✓ **القانون الكنسي**: الذي لعب دورًا كبيرًا في تشكيل بعض المفاهيم القانونية.

هذا التشابه في التقسيمات يعكس وحدة الفكرة القانونية التي نشأت في العصور القديمة وانتقلت عبر الزمن. ورغم ذلك، قد تجد بعض الفروق بين الدول، حيث تستمد بعض القواعد القانونية في دولة معينة من الأعراف المحلية التي تختلف حسب الثقافة أو العادات المجتمعية، مما يؤدي إلى اختلاف هذه القواعد عن تلك الموجودة في دول أخرى.

ومع ذلك، تظل القواعد المستمدة من الأعراف الدولية، مثل تلك المتعلقة بـ**القانون التجاري**، متشابهة بشكل كبير بين الدول المختلفة. إذ أسهمت المذاهب الفقهية في العصور الوسطى، من خلال تفسيرها وتطويرها للقانون الروماني، في دمج الأعراف التجارية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ضمن النظام القانوني. هذه الأعراف التجارية انتشرت عبر البلدان الأوروبية وأصبحت جزءًا من التقنينات القانونية الحديثة التي اعتمدتها العديد من الدول في قوانينها، مما ساعد على خلق نوع من التوافق والتناغم بين الأنظمة القانونية المختلفة[3].

ثانيا: التشابه من حيث خصائص القاعدة القانونية

تتميز قوانين المنهج الروماني الجرماني بخصائص معينة للقاعدة القانونية، من أبرزها العمومية والتجريد. فالقاعدة القانونية في هذا المنهج تهدف إلى تحديد الآثار المترتبة على سلوك معين دون النظر إلى الأشخاص أو الظروف المحددة. فعلى سبيل المثال، إذا نص قانون ما على أن "**كل من يسرق يعاقب بالحبس**"، فهذا القانون يعمم ويحدد

[1] William BENESSIANO, Introduction générale au droit, Armand Colin, Paris, 2013, p42

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 142.

[3] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 34.

النتائج التي تترتب على فعل السرقة، بغض النظر عن هوية السارق أو مكان وقوع الجريمة. هذه الخاصية تجعل القاعدة القانونية تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع بشكل عام بحيث يكون كل فرد على علم بالنتائج القانونية المترتبة على تصرفاته مسبقًا[1].

على سبيل المثال، القواعد التي تحدد العقوبات عن الجرائم مثل القتل أو السرقة تتيح للفرد فهم الآثار القانونية المترتبة على تصرفاته مسبقًا، وهذا يسهم في تعزيز النظام الاجتماعي والعدالة.

لقد لعب الفقهاء في النظام الروماني الجرماني دورًا كبيرًا في صياغة القواعد القانونية من خلال وضع أحكام عامة تنطبق على مختلف الوقائع. على سبيل المثال، عند وضع أحكام قانونية تتعلق بعقوبات السرقة، قد يقوم الفقهاء بوضع قاعدة قانونية عامة تنطبق على جميع حالات السرقة، حتى لو كانت هناك تفاصيل مختلفة بين كل حالة. وبذلك يتم تشكيل قاعدة سلوك عامة تنظم تصرفات الأفراد دون النظر إلى التفاصيل الخاصة بكل قضية[2].

وفي مقارنة مع المنهج الكومن لو، الذي يعتمد على السوابق القضائية لحل القضايا المحددة، نجد أن القاعدة القانونية في المنهج الروماني الجرماني أكثر عمومية وتجريدًا. ففي النظام الإنجليزي قد يكون لكل قضية سوابق قضائية تؤثر في الحكم، حيث يحكم القاضي استنادًا إلى القواعد التي قررتها المحاكم السابقة، بينما في المنهج الروماني الجرماني، القاعدة القانونية العامة تكون كافية لتنظيم تصرفات الأفراد بشكل أوسع.

وبسبب عمومية وتجريد القاعدة القانونية، قد يظهر بعض الغموض والإيجاز في النصوص القانونية. على سبيل المثال، إذا كان القانون ينص على أن "السرقة يعاقب عليها القانون"، قد تكون هذه القاعدة غامضة فيما يتعلق بتفاصيل تطبيقها على أنواع مختلفة من السرقة أو الحالات الاستثنائية. من هنا، فإن القاضي في النظام الروماني الجرماني يتمتع بسلطة تقديرية لتفسير هذه القاعدة وتوضيح كيفية تطبيقها في الحالات الخاصة[3].

المطلب الثاني:

مصادر القاعدة القانونية في النظام الروماني الجرماني

يُعتمد النظام الروماني الجرماني على مجموعة من المصادر الأساسية التي تشكل الأساس لتطوير القواعد القانونية وتطبيقها. وتشمل هذه المصادر التشريع باعتباره الأداة الرئيسية لصياغة القوانين، إلى جانب العرف الذي يُعترف به كمصدر تاريخي يعبّر عن ممارسات المجتمعات وتقاليدها المتوارثة. كما يُساهم القضاء والفقه أيضًا في بناء هذا النظام من خلال تفسيرات القضاة وتحليل الفقهاء، مما يعزز من فهم وتطبيق القوانين بطريقة تتماشى مع متطلبات المجتمع.

---

[1] René David, op, cit. p. 73

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 142.

[3] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 35.

الفرع الأول :التشريع كمصدر للقانون

يُعتبر التشريع أحد أهم مصادر القانون وأكثرها فعالية في تحقيق العدالة، حيث يُعبر عن مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تنظم العلاقات داخل المجتمع وتضمن حماية الحقوق. يشمل التشريع مختلف المستويات القانونية؛ بدءًا من الدساتير التي تضعها السلطة التأسيسية لتحدد المبادئ الأساسية للدولة(**أولا**)، مرورًا بالقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية(**ثانيا**)، وانتهاءً باللوائح والتنظيمات الصادرة عن السلطة التنفيذية لضمان تنظيم الأمور اليومية وتطبيق القوانين بشكل فعّال (**ثالثا**).

أولا: الدستور

يحتل الدستور[1] أعلى مرتبة في سلم التشريع ضمن النظام الروماني الجرماني، حيث يُعدّ المصدر الأسمى الذي يحدد الأسس والمبادئ العامة للدولة وينظم مختلف جوانب الحياة السياسية والقانونية. ويتمتع الدستور بسمو شكلي وموضوعي على بقية النصوص التشريعية[2]؛

- ✓ **فالسمو الشكلي**: يعني أن الدستور يتطلب إجراءات خاصة ومعقدة لتعديله، تختلف عن إجراءات إصدار القوانين العادية، مما يضمن استقراره واستمراريته.
- ✓ **أما السمو الموضوعي:** فيعني أن الدستور يتضمن المبادئ الأساسية للدولة وحقوق الأفراد وحرياتهم.

يتحقق مبدأ سمو الدستور عن طريق رقابة دستورية القوانين، لضمان توافق النصوص التشريعية الأخرى مع أحكامه. وتختلف طرق هذه الرقابة من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، تعتمد "**فرنسا**" أسلوب الرقابة السياسية عبر المجلس الدستوري، الذي يُعنى بالفصل في مدى دستورية القوانين قبل تنفيذها. بينما في "**الولايات المتحدة**"، تُمارَس الرقابة عن طريق القضاء، حيث تتمتع المحكمة العليا بصلاحية إبطال أي قانون يتعارض مع أحكام الدستور.

ثانيا: التشريع العادي

يُطلق على التشريع العادي أيضًا "**القانون**" بمفهومه الدقيق، حيث يُعبّر عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع. ويصدر هذا النوع من التشريعات عن السلطة التشريعية وفقًا للإجراءات التي يحددها الدستور، مثل التصويت في البرلمان والمصادقة الرسمية، ليصبح ساريًا بعد نشره في الجريدة

---

[1] **الدستور**: هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم مركبة) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

[2] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر، عمان، 2004 ، ص 331 وما بعدها.

الرسمية. ومن أمثلة هذه القوانين التشريع المدني، الذي ينظم العلاقات المدنية بين الأفراد في شؤون مثل الملكية والعقود، والتشريع التجاري الذي يهتم بتحديد قواعد المعاملات التجارية، والتشريع الإداري الذي يضع الأسس لتنظيم عمل الإدارات الحكومية.

نشأت فكرة التشريع العادي بهذا المفهوم في أوروبا مع حركة التقنين التي بدأت في فرنسا في القرن التاسع عشر، حيث كان "**قانون نابليون المدني لعام 1804**" من أبرز الأمثلة على ذلك[1]، إذ أسس قواعد مدنية شاملة، ونظم مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين. وانتشرت هذه الفكرة بعد ذلك إلى العديد من الدول التي تتبع المنهج الروماني الجرماني، مثل "**ألمانيا**" التي وضعت قانونها المدني الخاص، و"**إيطاليا**" و"**إسبانيا**"، حيث أصبح للتشريع العادي دور مركزي في وضع القواعد العامة لضبط العلاقات المجتمعية وفق إطار قانوني منظم ومتطور[2].

ثالثا: التشريع الفرعي

إلى جانب التشريع العادي، تتضمن المنظومة القانونية نوعًا آخر من القواعد يُعرف بالتشريع الفرعي[3]، وهو مجموعة من القواعد العامة والمجردة التي تصدر عن السلطة التنفيذية في نطاق اختصاصها، بغرض تنظيم المسائل التفصيلية التي تحتاج إلى توجيه وتفصيل قانوني. يُسمى هذا النوع من التشريعات "التشريع الفرعي" لتمييزه عن التشريع العادي، ويُعرف في بعض الدول بالمراسيم أو اللوائح أو الأنظمة .

يخضع التشريع الفرعي للرقابة القضائية لضمان توافقه مع مبدأ المشروعية، حيث تراقب المحاكم مدى انسجامه مع القوانين الأعلى مرتبة، كالقرارات التشريعية والدستور. تختلف الجهات القضائية المختصة بممارسة

---

[1] في عام 1804، أصدر الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت إطارًا قانونيًا جديدًا لفرنسا، يُعرف باسم "قانون نابليون"، وقد أعطى القانون المدني فرنسا ما بعد الثورة أول مجموعة متماسكة من القوانين المتعلقة بالملكية والشؤون الاستعمارية والأسرة وحقوق الفرد، جاء ذلك بعد سنوات من النقاش والتخطيط. حيث وقام بتدوين العديد من فروع القانون، بما في ذلك القانون التجاري والقانون الجنائي، وقسم القانون المدني إلى فئات الملكية والأسرة. عزز قانون نابليون سلطة الرجال على عائلاتهم، وحرم النساء من أي حقوق فردية، وقلل من حقوق الأطفال غير الشرعيين، كما تم منح جميع المواطنين الذكور حقوقًا متساوية بموجب القانون والحق في الاختلاف الديني، لكن العبودية الاستعمارية أعيد تقديمها. وتم تطبيق القوانين على جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة نابليون وكان لها تأثير في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى وفي أمريكا الجنوبية. أنظر: عمر صلاح العزاوي ، منهجية التقنين في النظم القانونية المقارنة: نماذج تطبيقية في القوانين المدنية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد 2 ، جوان 2019، ص 144.

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 150. **راجع أيضا:** محمد كمال شرف الدين، النظرية العامة للقانون- النظرية العامة للحق، الطبعة الأولى، مجمع الأطرشي للكتاب المتخصص، تونس، 2017 ، ص 172 .

[3] **التشريع الفرعي أو اللوائح:** وهو التشريع الذي تضعه السلطة التنفيذية بمقتضى الاختصاص المقرر لها في الدستور. وإن كان الأصل أن السلطة التنفيذية تتولى مهمة تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، إلا أن بعض الاعتبارات العملية فرضت منح الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية بصفة استثنائية. وما يصدر عن هذه السلطة يطلق علية "**التشريع الفرعي**" أو "**اللوائح والقرارات**"، وهو يهدف إلى تنفيذ القوانين (لوائح تنفيذية) أو ترتيب المصالح العامة (لوائح تنظيمية) أو المحافظة على أمن المجتمع وصحته وسكينته (لوائح الضبط)، ويعتبر التشريع الفرعي أدنى التشريعات درجة.

هذه الرقابة من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام القضائي. فعلى سبيل المثال، تتولى المحاكم الإدارية في "**فرنسا**" الرقابة على التشريع الفرعي لضمان توافقه مع القوانين.

تعهد بعض الأنظمة القانونية في المنهج الروماني الجرماني سلطة إصدار التشريع الفرعي لرئيس الجمهورية بموجب سلطته التنظيمية، كما قد يتمتع بسلطة التشريع بأوامر في الظروف الاستثنائية[1]. فعلى سبيل المثال، يُمكن لرئيس الجمهورية في الجزائر إصدار أوامر لها قوة التشريع في حالات الطوارئ. كذلك، قد تُمنح هذه الصلاحية إلى أعضاء آخرين من السلطة التنفيذية، مثل الوزراء، ولكن تحت ضوابط وإجراءات محددة تضمن عدم تجاوزهم لحدود سلطتهم، وذلك لتأمين توازن بين المرونة التشريعية وضمانات احترام القانون.

الفرع الثاني :العرف كمصدر للقانون

يُعدّ العرف من المصادر المهمة في النظام الروماني الجرماني، حيث يُعبر عن مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي تتشكل تدريجيًا من خلال ممارسة ثابتة ومقبولة داخل المجتمع. ومع ذلك تتباين أهمية العرف ومدى تأثيره في تشكيل القوانين بناءً على نوعه ومجال تطبيقه.

أولا: أهمية العرف كمصدر للقانون

اختلف الفقهاء حول مدى أهمية العرف ودوره في تشكيل قواعد القانون ضمن النظام الروماني الجرماني. ويمكن توضيح آرائهم حسب المدرسة الفقهية كما يلي[2]:

1) رأي المدرسة الاجتماعية:

يرى أنصار المدرسة الاجتماعية أن العرف يؤدي دورًا أساسيًا في تكوين القانون، حيث يعتقدون أن القوانين يجب أن تنبثق من عادات وتقاليد المجتمع لتكون ملائمة له. ويعتبر هؤلاء أن المشرع والفقيه يتأثران حتمًا بأعراف المجتمع عند تقرير القاعدة القانونية، مما يجعل العرف أساسًا من أسس بناء القانون. ومن الأمثلة على ذلك تأثير الأعراف العائلية على بعض القوانين المدنية، حيث تراعي هذه القوانين العادات الاجتماعية السائدة لضمان انسجامها مع التقاليد المجتمعية.

2) رأي المدرسة الوضعية:

تميل المدرسة الوضعية إلى التقليل من دور العرف كمصدر مستقل للقانون، خاصة بعد ظهور حركة التقنين في القرن التاسع عشر. يعتقد أنصار هذه المدرسة أن القانون يجب أن يكون مكتوبًا وصريحًا، ليتسنى للأفراد معرفة حقوقهم وواجباتهم بوضوح ودقة. وقد أدى ذلك إلى تراجع دور العرف، حيث احتلت النصوص القانونية المكتوبة الأولوية في النظام القانوني، وأصبح العرف يُستعمل فقط في الحالات التي لا يتناولها القانون المكتوب. مثال

---

[1] Philippe Jestaz, Les sources de droit, Dalloz, Paris, 2015, pp 49 et suites.

[2] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 160.

على ذلك هو "**التقنين المدني الفرنسي**"، الذي أعطى الأولوية للتشريع المكتوب وجعل العرف مصدرًا تكميليًا، يستخدم فقط عند غياب نص قانوني.

ثانيا: أنواع العرف ودورها في تشكيل قواعد القانون

قسم الفقهاء العرف إلى نوعين رئيسيين بناءً على دوره في عملية التشريع، وهما العرف المساعد والعرف المكمل للتشريع. وقد توصلوا إلى أن كل نوع له دور مهم في تشكيل القانون، ويساهم في تنظيم العلاقات القانونية في المجتمع على النحو التالي[1]:

1- العرف المساعد للتشريع:

يُعتبر العرف المساعد أحد العناصر الهامة في عملية التشريع، حيث يقوم بدور تكميلي للقانون المكتوب. هذا النوع من العرف يسمح للمشرع بصياغة القاعدة القانونية بشكل مرن، يترك مجالًا للرأي والاجتهاد عند تطبيقها. بمعنى أن المشرع لا يضع نصًا محددًا يعالج كل حالة، بل يترك المجال للعرف ليكون مرشدًا في تفسير وتطبيق القوانين في حالات معينة، خاصة عندما يكون هناك غموض أو عدم وضوح في النصوص القانونية. يُستخدم العرف المساعد في معالجة القضايا القانونية التي لم تُحدد بشكل تفصيلي في التشريع، مما يوفر للمحاكم والمشرعين أدوات مرنة للتعامل مع الحالات المتغيرة.

2- العرف المكمل للتشريع

يُعد العرف المكمل أكثر أهمية في سد الفجوات والنقص في التشريع[2]، إذ يقوم بتنظيم الحالات التي لا يتناولها النص القانوني. ففي هذه الحالة، لا يُوجد نص تشريعي يتعامل مع مسألة معينة، فيتولى العرف تحديد القواعد التي تنظم هذه المسألة. بذلك، يُصبح العرف المصدر الأول والوحيد لتنظيم العلاقات القانونية في هذه الحالات، ويُستخدم لتغطية النقص أو الفراغ التشريعي. من الأمثلة على العرف المكمل في العديد من الأنظمة القانونية، العرف التجاري الذي يحدد قواعد التعامل في الأسواق التجارية في حالات لم يتم تنظيمها قانونًا، مما يضمن استمرار العمليات التجارية وفقًا لممارسات معترف بها اجتماعيًا.

الفرع الثالث: القضاء كمصدر للقانون

يساهم القضاء في تكوين قواعد القانون في النظام الروماني الجرماني، ولكن في حدود معينة، حيث يقتصر دوره في تفسير وتطبيق النصوص القانونية التي يسنّها المشرع. ورغم أن القضاء لا يعتبر مصدرًا أساسيًا للقانون في هذا النظام مثلما هو الحال في النظام الأنجلوسكسوني، إلا أن له دورًا حيويًا في تشكيل وتطوير القانون من خلال آليات محددة. وفيما يلي نتطرق إلى هذا الدور من خلال:

---

[1] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 161.

[2] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 36-37.

أولا: الأحكام القضائية

المقصود بالقضاء كمصدر للقانون في النظام الروماني الجرماني هو الأحكام القضائية التي تصدرها الهيئات القضائية المختلفة عند فصلها في المنازعات المعروضة أمامها، حيث يقوم القاضي بتطبيق النصوص القانونية على الوقائع التي يتم النظر فيها.

تعتمد الأنظمة الدستورية في الدول التابعة للمنهج الروماني الجرماني على مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يحدد اختصاصات كل سلطة على حدة: السلطة التشريعية تقتصر على سن القوانين، في حين تتولى السلطة القضائية تطبيقها. ومع ذلك، يظل القضاء يساهم في تطوير وتفسير القانون بطرق مختلفة، ما يثير جدلًا بين الفقهاء حول مدى اعتباره مصدرًا من مصادر القانون[1].

1- الاتجاه الأول: تفسير القاضي للقانون:

يرى هذا الاتجاه أن وظيفة القاضي لا تقتصر على تطبيق القانون فحسب، بل يمكن أن تمتد إلى تفسيره عند وجود غموض أو نقص في النصوص القانونية. هذا التفسير يُعدّ نتيجة حتمية لخاصية العمومية والتجريد التي تتميز بها القاعدة القانونية في النظام الروماني الجرماني. قد يؤدي التفسير الواسع للنصوص إلى توسيع مجال تطبيق القانون ليشمل حالات لم تُنظم بشكل صريح في التشريع، وبالتالي يُسهم القاضي في سد الفراغ التشريعي. وبتكرار تطبيق هذه القاعدة القضائية الناشئة عن التفسير الواسع، تصبح تلك القاعدة أقرب إلى القاعدة القانونية من حيث العمومية والتجريد[2].

من هذا المنظور، يمكن القول أن القاضي قد ساهم بشكل غير مباشر في خلق قاعدة قانونية جديدة، لأنه من خلال تفسيره الواسع يعزز من قوة القاعدة ويجعلها تشكّل جزءًا من النظام القانوني، حيث تستمد وجودها من الأحكام القضائية.[3]

2- الاتجاه الثاني: تطبيق القانون من قبل القاضي:

في المقابل، يرى الاتجاه الثاني أن وظيفة القاضي تقتصر على تطبيق القانون، دون أن يكون له الحق في إنشاء قواعد قانونية جديدة. في هذا السياق، عندما يفسر القاضي النصوص القانونية الغامضة أو يوسع من نطاق تطبيقها، فإنما يكشف عن المعاني الكامنة في التشريع ولا ينشئ قانونًا جديدًا. ويستند هذا الرأي إلى مبادئ

---

[1] عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص 160-161.

[2] Sophie DRUFFIN-BRICCA et Laurence-Caroline HENRY, Introduction générale au droit, Gualino, France, 2017-2018, p. 116 et suites.

[3] Philippe Jestaz, op. cit. p 69-71.

القانون الطبيعي وقواعد العدالة، حيث يعتقد أن القاضي لا يملك السلطة التشريعية، بل مهمته تقتصر على تفسير النصوص بما يتوافق مع المبادئ القانونية العامة[1].

بناءً على ذلك، يساهم القضاء في تطوير القانون من خلال تجسيد النصوص القانونية في الحياة العملية، ولكنه لا يرقى إلى درجة المشرع. حيث يُعتبر دور القاضي في تفسير القوانين وبيان غموضها مهمًا، ولكنه يظل محكومًا بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يميز الأنظمة القانونية في الدول التابعة للمنهج الروماني الجرماني.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن السوابق القضائية في هذا النظام لا تحظى بنفس الدرجة من الأهمية التي تحظى بها في النظام الأنجلوسكسوني. فهي لا تتمتع بالقوة القانونية الملزمة، رغم أن لها حجية عامة يمكن أن تتفاوت من دولة إلى أخرى حسب الضوابط التي يحددها القانون.

ثانيا: التنظيم القضائي

يتشابه التنظيم القضائي عمومًا في دول المنهج الروماني الجرماني من حيث الخصائص العامة المشتركة، ومن أبرز هذه الخصائص أنه يقوم على مبدأ التدرج والتخصص في الهيئات القضائية. وفي هذا السياق، سنكتفي بدراسة النموذج الفرنسي باعتباره الأنموذج الأبرز والممثل الأقوى لهذا المنهج، وذلك بسبب التقارب والتشابه الكبير بين الأنظمة القضائية في دول هذا المنهج.

يقوم النظام القضائي الفرنسي على مبدأ الازدواجية القضائية، الذي يُعد الأساس الذي يقوم عليه التنظيم القضائي في فرنسا. ويمثل هذا المبدأ تفرع النظام القضائي إلى نوعين من المحاكم، كل منهما مختص بنوع معين من القضايا:

أ- **القضاء العادي:**

يتكون من الهيئات القضائية أول رجة والهيئات القضائية العليا.

1. **الهيئات القضائية لأول درجة :**وتتكون من هيئات قضائية مدنية وهيئات قضائية جزائية.

- **الهيئات القضائية المدنية لأول درجة :**

تتعدد الهيئات القضائية التي تنظر في القضايا المدنية لأول درجة في النظام القضائي الفرنسي، ويمكن تلخيص هذه الهيئات كما يلي:[2]

- ✓ **المحكمة الجوارية**: تم تأسيس المحكمة الجوارية بموجب القانون المؤرخ في 2002/09/09، تتكون هذه المحكمة من قاضٍ واحد يعينه المجتمع المدني، وتُعنى بالفصل في بعض القضايا المدنية المحدودة، حيث تُعتبر محكمة مختصة في مسائل بسيطة أو تلك التي تهم الأشخاص العاديين في المجتمع.

[1] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 37-38.

[2] عصام نجاح، المرجع السابق، ص 91-92.

- ✓ **محكمة التمييز**: هذه المحكمة تتشكل من عدد من القضاة وتختص بالنظر في بعض القضايا المدنية ذات القيمة المحددة. كما تنظر في مسائل الجنسية ونظام الوصايا، مما يجعلها محكمة مختصة في القضايا التي قد تتطلب فحصًا دقيقًا في نطاق قوانين الأسرة والجنسية.
- ✓ **محكمة التمييز الكبرى**: تتشكل هذه المحكمة من قاضٍ رئيس، وقاضيين مساعدين، ووكيل الجمهورية. وهي تختص بنظر المنازعات المدنية التي تتجاوز قيمة موضوع النزاع عشرة آلاف يورو. كما تُعنى بالفصل في بعض المسائل الجزائية التي قد تثار ضمن نطاق اختصاصها.
- ✓ **المحكمة التجارية**: تختص المحكمة التجارية بالفصل في المنازعات المتعلقة بتطبيق القانون التجاري. ومن بين أحكام هذه المحكمة القابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف، حيث يتم النظر في القضايا التجارية التي قد تتطلب تدخل محاكم أعلى للفصل فيها.
- ✓ **المحكمة العمالية**: تتولى المحكمة العمالية النظر في المنازعات المتعلقة بعلاقات العمل. وتشمل القضايا التي تتعلق بحقوق العمال وواجبات أصحاب العمل، مثل قضايا الفصل من العمل، الرواتب، والشروط التعاقدية.
- ✓ **محكمة شؤون الضمان الاجتماعي**: تختص محكمة شؤون الضمان الاجتماعي بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المؤمن لهم وهيئات الضمان الاجتماعي، أو حتى بين الهيئات المختلفة للضمان الاجتماعي نفسها. وتشمل هذه القضايا مسائل مثل التأمينات الاجتماعية والحقوق المرتبطة بها.
- ✓ **محكمة منازعات العجز**: تتعامل هذه المحكمة مع المنازعات ذات الطابع الطبي، مثل قضايا العجز أو عدم التأهيل. وهذه القضايا تتعلق بالحالات التي تتطلب تحكيمًا طبيًا في الأمور القانونية المتعلقة بالصحة والإعاقة.

تمثل هذه الهيئات القضائية مجموعة متنوعة من المحاكم المختصة في القضايا المدنية المختلفة، حيث تهتم كل محكمة بمجال محدد لضمان تقديم العدالة في مختلف الميادين القانونية.

- **الهيئات القضائية الجزائية لأول درجة**: تتعدد الهيئات القضائية التي تنظر في القضايا الجزائية لأول درجة، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي[1]:

- ✓ **المحكمة الجوارية**: بالإضافة إلى اختصاصها في المسائل المدنية، تم توسيع اختصاص المحكمة الجوارية بموجب قانون 01/26 /2005 لتشمل المسائل الجزائية المتعلقة بالمخالفات حتى الدرجة الرابعة. ويقتصر حكم القاضي في هذه المحكمة على الغرامات فقط، مما يجعلها مختصة بالمخالفات البسيطة التي لا تتجاوز درجاتها المتقدمة.
- ✓ **محكمة الشرطة**: تختص محكمة الشرطة بالنظر في المخالفات من الدرجة الخامسة، بالإضافة إلى المخالفات الجمركية. وتعتبر هذه المحكمة هي المختصة في معالجة القضايا التي تتعلق بالمخالفات الصغيرة التي لا ترتقي إلى درجة الجنحة، مثل المخالفات التي يتم ارتكابها في مجال المرور أو بعض القضايا الجمركية.

[1] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 40-41.

- ✓ **المحكمة التصحيحية**: تتولى المحكمة التصحيحية الفصل في **الجنح**، باستثناء الجنح التي تخص الأحداث أو الجنح التي يرتكبها رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة أثناء ممارسة مهامهم الرسمية[1].
- ✓ **محكمة الجنايات**: تختص محكمة الجنايات بالفصل في **الجنايات**، التي تشمل الجرائم الأكثر خطورة مثل القتل أو الاغتصاب أو الجرائم ذات العقوبات الثقيلة. وتتكون هذه المحكمة من **ثلاثة قضاة محترفين وتسعة قضاة شعبيين**، حيث يمثل القضاة الشعبيون الجمهور ويشاركون في اتخاذ القرارات، مما يعكس الطابع الشعبي في معالجة القضايا الكبرى.

هذه الهيئات القضائية الجزائية تضمن التدرج في محاكمة القضايا الجزائية، من المخالفات البسيطة إلى الجرائم الكبرى، مع تمثيل فئات مختلفة من المجتمع في القضايا الأكثر أهمية.

2. **الهيئات القضائية العليا**: تتكون الهيئات القضائية العليا من مجموعة من المحاكم التي تتخصص في النظر في القضايا الاستئنافية والعليا، وهي كما يلي[2]:

- **محكمة الاستئناف:** تختص محكمة الاستئناف بالفصل في جميع المنازعات المدنية والجزائية التي لا تختص بها محاكم الدرجة الأولى، باستثناء القضايا المتعلقة بالجنايات. وتتكون هذه المحكمة من عدد من الغرف المتخصصة التي تنظر في القضايا حسب نوعها، سواء كانت مدنية أو جزائية. ويعد حكم محكمة الاستئناف بمثابة مرحلة ثانية في التقاضي، حيث يمكن للأطراف الطعن في الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى.
- **محكمة الاستئناف للجنايات**: تم إنشاء محكمة الاستئناف للجنايات بموجب القانون المؤرخ في 15 / 06 / 2000. تختص هذه المحكمة بالنظر في القضايا الاستئنافية التي تتعلق بقرارات محكمة الجنايات. وتعد هذه المحكمة بمثابة محكمة استئناف للقضايا الكبرى والجنايات، وتضمن مراجعة قرارات محكمة الجنايات في القضايا الخطيرة مثل القتل والجرائم ذات العقوبات الشديدة.
- **المحكمة الوطنية للعجز**: تختص هذه المحكمة بالنظر في الاستئناف المرفوع ضد الأحكام الصادرة عن **محكمة منازعات العجز**، كما تفصل في القضايا المتعلقة بالعجز التي لا تختص بها محكمة منازعات العجز[3].
- **محكمة النقض:** تعتبر **محكمة النقض** أعلى هيئة قضائية في النظام القضائي الفرنسي. وهي تتكون من عدد من الغرف المتخصصة في نظر القضايا القانونية الكبرى. تختص محكمة النقض بمراجعة حسن تطبيق

---

[1] تشمل الجنح القضايا التي تتعلق بالجرائم الأقل خطورة من الجنايات، مثل القضايا المتعلقة بالسرقات البسيطة أو التعديات التي لا تؤدي إلى ضرر بالغ.

[2] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 39.

[3] نشير هنا: أن هذه القضايا تشمل منازعات ذات طابع طبي، مثل العجز الدائم أو عدم التأهيل، وتعد المحكمة الوطنية للعجز الهيئة العليا للنظر في هذه القضايا على مستوى استئنافي، فمثلا: في حالة تعرض أحد الأفراد لإصابة عمل أو مرض مزمن أدى إلى العجز الجزئي أو الكلي، إذا حكمت محكمة منازعات العجز بعدم منح تعويض مناسب أو العجز الكامل، يمكن للمدعي التوجه إلى الحكمة الوطنية للعجز للطعن في الحكم. مثال على ذلك يمكن أن يكون شخص تعرض لحادث عمل في مصنع وأصيب بعجز دائم بنسبة 60%، وقرر الطعن في نسبة العجز التي حكمت بها محكمة منازعات العجز.

القانون وتفسيره في القضايا التي تعرض عليها، ولا تراجع الوقائع أو الأدلة المتعلقة بالقضية. دورها الأساسي هو ضمان تطبيق القانون بشكل صحيح وموحد في كافة أنحاء البلاد، ومن ثم تعد قراراتها ملزمة لجميع المحاكم الأخرى[1].

تتمتع هذه الهيئات القضائية العليا بسلطة واسعة في التأثير على النظام القضائي الفرنسي، حيث تضمن ضمان العدالة ومراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة[2].

ب- القضاء الإداري

يتكون القضاء الإداري من عدد من الهيئات التي تتمتع باختصاصات متعددة تتعلق بمراجعة القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية، وفصل المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والإدارة. وفيما يلي تفصيل الهيئات القضائية الإدارية:

1. **مجلس الدولة:** يعد مجلس الدولة من أعلى الهيئات القضائية في النظام الإداري، حيث يتمتع باختصاصات قضائية متعددة. فهو يعمل كجهة أول وآخر درجة للفصل في المنازعات ضد القرارات الصادرة عن الإدارة المركزية. كما يشغل المجلس أيضًا دور جهة استئناف، ويمكن أن يقوم بمراجعة قرارات المحاكم الإدارية إذا كانت هناك أسباب للطعن فيها. علاوة على ذلك، يساهم مجلس الدولة في دور النقض حيث يفحص مدى صحة تطبيق القوانين في القضايا المرفوعة إليه[3].
2. **المجالس الإدارية للاستئناف:** تم تأسيس المجالس الإدارية للاستئناف بموجب قانون 1987/12/31 المتعلق بإصلاح المنازعات الإدارية. هذه المجالس تختص بالنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد أحكام المحاكم الإدارية. فهي تقدم فرصة للأفراد الذين لا يقبلون الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية للطعن فيها من خلال هذه المجالس.
3. **المحاكم الإدارية:** المحاكم الإدارية هي الجهة المختصة بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة عن الجهات الإدارية المحلية .حيث يمكن أن تنشأ نزاعات بين الأفراد والإدارات المحلية بسبب قرارات إدارية تتعلق بالموارد المحلية أو التصاريح[4].
4. **مجلس المحاسبة:** يتمثل دور مجلس المحاسبة في مراقبة إنفاق الأموال العامة والتأكد من صحة تنفيذ الميزانية العامة للدولة. يتولى المجلس مراقبة الحسابات العامة والتأكد من أن استخدام الأموال العامة يتم وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها. كما يقوم المجلس بإبلاغ الرأي العام بنتائج الرقابة من خلال تقارير تفصيلية.

---

[1] على سبيل المثال، في قضية متعلقة بعقد تجاري حيث قدم أحد الأطراف طعنًا في حكم محكمة الاستئناف بسبب أن القاضي لم يطبق قانونًا محددًا بطريقة صحيحة، يمكن للطرف الطاعن أن يتوجه إلى محكمة النقض للمطالبة بمراجعة تفسير القانون.

[2] Natalie FRICERO, Les institutions judiciaires, Gualino, Paris, 2017, p 49-126.

[3] على سبيل المثال: عندما يتم إصدار قرار إداري من وزارة معينة يتم الطعن فيه من قبل فرد أو مجموعة (مثل قرار بفصل موظف)، يمكنهم تقديم الطعن أمام مجلس الدولة كجهة قضائية نهائية.

[4] **مثال و اقعي :**في حالة رفض قرار إصدار ترخيص بناء من قبل أحد البلديات، يمكن لصاحب الطلب أن يتقدم بطعن ضد هذا القرار أمام المحكمة الإدارية.

5. **المجلس التأديبي المالي:** المجلس التأديبي المالي يفصل في الدعاوى المرفوعة ضد مسيري الأموال العمومية، أي الأفراد الذين يتحملون المسؤولية عن إدارة الأموال العامة. يتأكد المجلس من أن هؤلاء الأشخاص قد التزموا بالقوانين والنظم المالية المتعلقة بالصرف المالي العام.

هذه الهيئات تشكل جزءًا أساسيًا من النظام القضائي الإداري، حيث توفر ضمانات للأفراد في مواجهة السلطات الإدارية وتساهم في تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

الفرع الرابع: الفقه كمصدر للقانون

مع تطور النظم القانونية، شهدت مساهمة الفقه تغييرات هامة في دوره، حيث تراجعت مكانته كمصدر رسمي مباشر للقانون ليصبح مصدرًا تفسيريًا، لكن هذا لا يُقلل من تأثيره في تطوير القواعد القانونية وتوجيه المشرّعين لاستكمال النقص وإجراء التعديلات الضرورية.

أولا: دور الفقه كمصدر للقانون

يساهم الفقه بدور بارز في تطوير القانون من خلال شرحه قواعده شرحًا عمليًا، حيث يتولى الفقهاء مهمة تحليل القوانين وتفسيرها مما يوفر فهمًا أعمق للآثار التي قد تترتب على تطبيقها في الواقع العملي[1]. وتأتي أهمية هذا التحليل من أنه يساعد على تقويم النتائج، وتوجيه المشرّع نحو استكمال النقائص وتصحيح الأخطاء المحتملة. إضافة إلى ذلك، يقوم الفقه بصياغة مبادئ عامة يهتدي بها المشرّع عند تعديل القانون أو سن قواعد جديدة[2].

ثانيا: أهمية الفقه كمصدر للقانون

كان للفقه أهمية كبرى كمصدر رئيسي للقانون قبل حركة التدوين، حيث لعب دورًا أساسيًا في صنع قواعده وتنظيمها. غير أن مكانة الفقه قد تراجعت مع ظهور التشريعات المكتوبة، إذ لم يعُد الفقه مصدرًا رسميًا مباشرًا للقانون، بل أصبح مصدرًا تفسيرياً يُلجأ إليه لفهم النصوص القانونية وتوضيح ما قد يكون غامضًا فيها[3]. رغم ذلك، يبقى للفقه دور مهم في تطوير القانون وتعديله من خلال البحث والدراسة المستمرة، مما يمكّن المشرّع من معالجة مواضع النقص في القانون وتعديله بما يلبي احتياجات المجتمع المتغيرة[4].

---

[1] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص 41-42.

[2] **مثال و اقعي :**في مجال القانون الجنائي، قد يظهر تفسير موسع لبعض الجرائم الحديثة التي لم تكن واضحة من قبل، مثل الجرائم الإلكترونية. وهنا يلعب الفقه دورًا في توضيح كيفية تطبيق النصوص التقليدية على هذه الجرائم الجديدة من خلال دراسة وتحليل النواحي القانونية المرتبطة بها، مما يساعد المشرّعين على إتمام أي نقص في النصوص أو تعديلها بما يناسب التطورات التكنولوجية.

[3]على سبيل المثال، في القانون المدني الفرنسي، يعتبر الفقه مصدرًا تفسيريًا هامًا في قضايا مثل المسؤولية المدنية، فعندما تظهر قضايا جديدة مثل قضايا المسؤولية الناتجة عن المنتجات التكنولوجية أو الذكاء الاصطناعي، يقدم الفقهاء تحليلات عميقة لتطبيق القانون الحالي على هذه الحالات المستجدة، وبفضل هذه التحليلات يستطيع المشرّعون اتخاذ قرارات أكثر دقة، سواء بتوسيع النصوص الحالية أو بسن قواعد جديدة تتلاءم مع المستجدات.

[4] Philippe Jestaz, op. cit. pp. 150-155

المبحث الثالث:

النظام الإسلامي

يصنف الباحثون في مجال القانون المقارن النظام الإسلامي ضمن **عائلة القوانين الدينية والاجتماعية**، حيث يتميز بكونه نظامًا مستقلًا له أسس فقهية وتشريعية أصيلة. وقد استقطب النظام الإسلامي اهتمام العديد من الباحثين الغربيين الذين وجدوا فيه **نموذجًا قانونيًا متكاملاً ومميزًا**.

يؤكد **الباحثون المنصفون** أن الشريعة الإسلامية، بمصادرها الرئيسية كالقُرآن الكريم والسُنة النبوية، تُعد مصدرًا شاملاً ومتكاملاً للتشريع العام، وهي نظام **يتمتع بمرونة** تجعله قابلًا للتكيف مع متطلبات العصر المختلفة دون المساس بأصوله الثابتة. وبهذا تُعد الشريعة الإسلامية **شريعة حية**، ليست مجرد تقليد أو اقتباس من نظم أخرى[1]، بل قائمة على قواعد ومبادئ أخلاقية واجتماعية تستجيب لمتغيرات المجتمع.

من هذا المنطلق، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الشريعة الإسلامية وبيان خصائصها (**المطلب الأول**)، ثم بعد ذلك نتناول مصادر التشريع الإسلامي ومبادئه **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

تعريف الشريعة الإسلامية وبيان خصائصها

ينبغي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية تناول **تعريفها وخصائصها**، باعتبارها شريعة خاتمة للشرائع السماوية، تمتاز عن القوانين الوضعية بخصائص فريدة تجعلها مصدرًا شاملًا ودائمًا للتشريع.

الفرع الأول: مفهوم الشريعة الإسلامية

سنسعى في هذا الفرع إلى تعريف الشريعة الإسلامية كأحد أهم النظم القانونية والدينية، وكذلك إلى التمييز بينها وبين الفقه، من أجل توضيح المفاهيم وفهم الفرق بينهما.

أولا: تعريف الشريعة الإسلامية

سوف نحاول إعطاء تعريف للشريعة الإسلامية لغة واصطلاحا

[1] قرار صادر عن مؤتمر المحامين الدولي المنعقد بلاهاي سنة 1948 ، أنظر: عبد الكريم زيدان، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط2، 2004 ، ص129 .

أ) التعريف اللغوي:

الشريعة لغة مصدر شرع بالتخفيف، و مصدر شرع بالتشديد ، و يراد بها الطريق المستقيم، لأن لفظ شريعة يدل على الإظهار و البيان ، قال تعالى : (**إن جعلناك على شريعة من الأمرفاتبعها**)[1] ، وقال أيضا : (**لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا**)[2]، والمعنى هنا هو السبيل و السنة أي الطريقة التي تسن بها الأحكام. وقال تعالى : (**أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله**)[3] و معنى الآية أن التشريع من اختصاص الله تعالى لأنه الحاكم بالحق و غيره باطل[4].

ب) التعريف الإصطلاحي:

هي ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق التي جاء بها رسوله، قال ابن حزم هي ما شرعه الله على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام، فشريعة الله هي المنهج الحق المستقيم الذي يصون الإنسانية من الزيغ والانحراف والوقوع في الهلاك[5].

أو هي ما شرع الله تعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء صلى الله عليهم وعلى نبينا وسلم، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل، وتسُمى "**فرعية وعملية**"، وخصص لها علم الفقه، أو بكيفية الاعتقاد وتسُمى" **أصلية أو اعتقادية**"[6].

فالشريعة الإسلامية[7] هي الأحكام التي شرعها الله سبحانه لعباده سواء تعلق الأمر بالعقائد أو العبادات والمعاملات والأخلاق التي تنظم الحياة بين الناس وعلاقة الناس بربهم ومع بعضهم وتحقق سعادتهم في الدنيا والأخرة.

---

[1] سورة الجاثية ، أية 18.

[2] سورة المائدة ، أية 48.

[3] سورة الشورى ، أية 21.

[4] إن كلمة الشريعة في اللغة مشتقة من فعل شرع أي أمر و حدد و أحل أو أمر و حدد و منع، و قد أطلق هذا الإسم على مورد المياه أي الماء الجاري الطاهر للناس ، و يشير بشكل دقيق إلى المكان الذي انساب منه الماء ، و شرعت الإبل أي جاءت أو حضرت إلى المكان الماء أو مورده ، كما سميت الأرض الواضحة أو الطريق الواضح و المستقيم بهذا الإسم ، أي هذا المصطلح يدل على كل ما هو محدد و واضح خال من الغموض. أنظر: نور الدين بن مختار الخادمي ، علم المقاصد الشرعية ، الطبعة الأولى ، مكتبة عبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 2001 ، ص-ص 14-15.

[5] محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 1028 .

[6] محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1 ، 1996 ، ص1028 .

[7] **تجدر الإشارة هنا:** أنه ينبغي التفريق بين **الشريعة الإسلامية** التي تطرقنا إليه في المتن، وبين **الدين** الذي يعتبر أحد أهم مكونات شخصية الإنسان وتفكيره و سلوكه وتعامله مع نفسه ومع من حوله، الدين في اللغة من الفعل دان أي إعتنق و اعتقد بفكر ما أو بمذهب ما وسار في ركابه وعلى هداه، أما الدين في الإصطلاح فهو جملة المبادئ التي تدين بها أمة من أمم اعتقادا أو عملا ، والدين في الإصطلاح الشرعي الإسلامي هو الإستسلام والتسليم لله بوحدانيته وإفراده بالعبادة قولا وفعلا واعتقادا ، حسب ما جاء في شريعة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في العقائد والأحكام ، والأداب ومن الموروثات، كان في مرحلة زمنية من حياة الأمم، والدول العلمانية

ثانيا: التمييز بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي

تُعرّف **الشريعة الإسلامية** بأنها النصوص الإلهية المتمثلة في **القرآن الكريم**، الذي أوحى به الله تعالى إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، و**السنة النبوية** التي تشمل أقوال وأفعال الرسول ﷺ، والتي جاءت كشرح وتفصيل لما ورد في القرآن من أحكام، وتطبيق عملي لأوامر الله ونواهيه. كل ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم هو من وحي الله، وليس اجتهادًا شخصيًا، كما في قوله تعالى: "***وما ينطق عن الهوى***"[1].

أما **الفقه الإسلامي** فهو فهم العلماء واستنباطاتهم من نصوص الشريعة، وما يضعونه من قواعد مستمدة من دلالات هذه النصوص. فالفقهاء يعملون على تحليل هذه النصوص واستنباط الأحكام الشرعية منها لتطبيقها على وقائع الحياة. لذلك، يُعتبر الفقه عملاً بشريًا يتسم بالتنوع والتطور وفقاً لاجتهادات الفقهاء، في حين أن الشريعة معصومة لأنها وحي إلهي[2].

وعليه يمكن إعطاء مجموعة من الفروقات الرئيسية بين الشريعة والفقه:

1. **الشريعة أعم وأشمل** :تتضمن الشريعة جميع الأحكام الشرعية المتعلقة بالعقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات. أما الفقه فيركز على **أحكام العبادات والمعاملات** بصورة تطبيقية[3].
2. **الشريعة ثابتة والفقه قابل للاجتهاد** :الشريعة معصومة وثابتة باعتبارها من عند الله، بينما الفقه يعتمد على اجتهاد الفقهاء واستنباطاتهم، وقد يختلف باختلاف الزمان والمكان.
3. **الشريعة مصدرٌ أصلي والفقه تفسير** :الشريعة هي المصدر الرئيسي للأحكام، أما الفقه فهو تفسير وفهم لهذه النصوص وفقاً لمقاصدها وحكمها.

الفرع الثاني: خصائص الشريعة الإسلامية

تُعدّ الشريعة الإسلامية خاتمة للشرائع الإلهية، ولذا تتميز بخصائص تجعلها كاملة وشاملة، قادرة على تلبية حاجات البشرية على اختلاف الأزمنة والأماكن[4]. قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿**اليوم أكملتُ لكم دينكم و أتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام دينًا**﴾[5]، مما يؤكد أن الإسلام بصفته شريعةً إلهيةً قد اكتمل ونال الرضا الإلهي ليكون نظاماً شاملاً لكل جوانب الحياة. وفيما يلي بعض خصائص الشريعة الإسلامية:

قد تجاوزته بفضل العلم ومعطيات العقل البشري، ففصل عن مجالات التأثير الإجتماعي والسياسي، حول الموضوع، **راجع:** جميل صلبيا ، المعجم الفلسفي ، المجلد الأول ، دار الكتاب البناني ، بيروت ، 1978 ، ص 572-573.

[1] سورة المائدة، الآية 67.

[2] محمد بن علي التهانوي، المرجع السابق ، ص 1030.

[3] عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1،2005، ص64 .

[4] عبد الكريم زيدان، نظرات في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت،2011 ، ص13 .

[5] سورة المائدة، الآية 3.

أولا: شريعة ربانية

تتميز الشريعة الإسلامية بكونها شريعة ربانية، تختلف في مصدرها عن الشرائع الوضعية التي وضعها البشر. فهي وحي من الله سبحانه وتعالى، أنزلها بعلمه، ولم يُشرك أحداً معه في وضعها أو تشريعها. قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿***وما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم***﴾[1]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿***فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً***﴾[2]، مما يدل على وجوب الخضوع لأوامر الله وأحكامه من قِبل المؤمنين دون تردد.

ويترتب على ربانية الشريعة الإسلامية عدة نتائج رئيسية، تتمثل في:

1. **خلو أحكام الشريعة من النقص والعيوب** :بما أن مصدرها هو الله، الذي له الكمال المطلق، فإن أحكام الشريعة جاءت كاملة، لا نقص فيها ولا قصور، وتغطي كافة جوانب الحياة بما يلبي احتياجات البشر الروحية والاجتماعية والمادية. فعلى سبيل المثال، تجد الشريعة أحكاماً متكاملة للعلاقات الأسرية، بداية من الزواج إلى الطلاق والمواريث، مما يضمن العدالة بين أفراد الأسرة.
2. **عصمتها من الظلم والجور** :الشريعة الإسلامية قائمة على العدل الإلهي المطلق، وهي بعيدة عن الظلم، حيث إن الله لا يظلم الناس شيئاً. وهذا يظهر بوضوح في أحكام القصاص والعقوبات، التي تراعي التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، مثل القصاص الذي يهدف إلى تحقيق العدالة وحفظ النفس دون تجاوز أو ظلم[3].
3. **قدسية أحكام الشريعة لدى المؤمنين** :يتعامل المسلمون مع أحكام الشريعة بتقدير واحترام خاصين، لأنها نابعة من الله، مما يضفي عليها قدسية في نفوسهم. فعندما يتبع المسلم تعاليم الشريعة، يشعر بأنه يمتثل لأمر خالقه، سواء في العبادات كالصلاة والزكاة، أو في المعاملات كالتجارة والأمانة[4].

ثانيا: الشمول

تتميز الشريعة الإسلامية بالشمول، حيث إنها نظام متكامل وشامل يواكب الإنسان في جميع مراحل حياته ويغطي جميع جوانب وجوده، لقوله تعالى: ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ**﴾[5]، من حيث العلاقة مع الله، ومع الآخرين،

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 36.

[2] سورة النساء، الآية 65.

[3] عمر سليمان الأشقر، خصائص الشريعة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت،1982، ص 35 وما بعدها.

[4] من الأمثلة على الربانية في الشريعة الإسلامية، تحريم الربا في المعاملات المالية. حيث جاء النص القرآني واضحاً في تحريم الربا لما فيه من ظلم وتعدٍ على حقوق الناس. وعلى الرغم من محاولات التكيّف مع العصور الحديثة، تبقى هذه الأحكام ثابتة، لأنها تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يظهر عظمة التشريع الرباني وقدرته على معالجة قضايا الإنسان في كل زمان ومكان.

[5] سورة الأنعام، الآية 38.

ومع ذاته. وتعتبر الشريعة الإسلامية ثابتة لا تقبل النسخ أو التعطيل، وهي حاكمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ما يعطيها طابعًا أبديًا يصلح لكل زمان ومكان[1].

لقد تناولت الشريعة الإسلامية كل شؤون الحياة، وحددت طريق الإيمان، وبيّنت للإنسان دوره كخليفة على الأرض، فوضعت له منهجًا يوجهه في جميع مراحل حياته، ويضمن اتساق علاقاته مع ربه ومع غيره من الناس[2]. وبناءً على هذا الشمول، يمكن تقسيم أحكام الشريعة الإسلامية إلى ثلاث مجموعات رئيسية[3]:

أ) **الأحكام المتعلقة بالعقيدة:** تهتم الأحكام العقائدية بتكوين الإيمان الصادق، وتؤسس لعلاقة الإنسان بربه. ومن أهم أركان العقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر، والأنبياء، والكتب السماوية، والقدر خيره وشره.[4]

ب) **الأحكام المتعلقة بالأخلاق:** تشجع الشريعة على مجموعة من القيم الأخلاقية التي تقوّم السلوك الإنساني وتعزز العلاقات الإنسانية. ومن هذه الأخلاق الصدق، والأمانة، والإحسان، والوفاء بالعهد. ويظهر أثر هذه الأخلاق في المعاملات اليومية[5].

ج) **الأحكام المتعلقة بأفعال الإنسان وعلاقاته مع الآخرين (الأحكام العملية):** وهي الأحكام التي تنظم معاملات الإنسان مع المجتمع، وتدخل في جوانب حياته العامة والخاصة. وتشمل أحكام العبادات مثل الصلاة والزكاة، والمعاملات المالية كالتجارة، والأحوال الشخصية كالزواج والطلاق، والقضاء والعقوبات، مثل حدود السرقة والزنا[6].

ثالثا: العالمية

يهدف الدين الإسلامي، وفقًا لإرادة الله تبارك وتعالى، أن يكون رسالة شاملة للبشرية كافة، بصرف النظر عن تباين أوقاتهم أو أماكنهم، فهي دعوة تستوعب وتستند إلى مراعاة جميع الحاجات الإنسانية وجوانب الحياة. هذه

---

[1] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 44.

[2] من أمثلة شمولية الشريعة، أن أحكامها المالية تشتمل على أحكام تتعلق بالزكاة كعبادة مالية تطهيرية، وأحكام أخرى تضمن الأمانة والنزاهة في البيع والشراء، إضافة إلى تحريم الربا لما فيه من ظلم واستغلال، وهذا التنظيم المتكامل يغطي احتياجات الأفراد والمجتمع ويوازن بين الروحانية والمعاملات المادية.

[3] عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 57 وما بعدها.

[4] على سبيل المثال، توضح هذه الأحكام للإنسان وجود الله وعظمته، وتحثه على الإيمان بالبعث والحساب، مما يُعينه على تحمل مسؤولياته بوعي وإخلاص.

[5] فمثلًا، يحثّ الإسلام على الصدق في البيع والشراء، والوفاء بالوعود بين الأفراد، مما يضمن الثقة والأمان بين الناس.

[6] على سبيل المثال، حدّد الإسلام شروط الزواج والطلاق لضمان حقوق كل طرف، وجعل للطلاق ضوابط معينة تحفظ كرامة الأسرة.

الشمولية تجعل أحكام الشريعة الإسلامية قابلة للتطبيق في أي مجتمع دون قيد جغرافي، فهي نور الله الذي يضيء سائر أرجاء الأرض[1].

ومن هذه الشمولية، تكون الشريعة الإسلامية مناسبة لظروف جميع البشر، إذ تكفل تنظيم الحياة الإنسانية على جميع المستويات، سواء كان ذلك في إطار العلاقات الفردية أو الجماعية، وفي النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

وقد خاطب القرآن الكريم البشر جمعاء بأحكام الشريعة الإسلامية؛ قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[2]، ويؤكد الله تعالى على هذا في قوله أيضًا: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...**﴾[3]، كما ورد في قوله سبحانه: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[4]، وكذلك في قوله: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**﴾[5].

وفي الحديث النبوي، يؤكد النبي ﷺ على هذه الرسالة العالمية بقوله: "**كان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبُعثت إلى الناس عامة**"[6]، ما يُبرز أن رسالة الإسلام تهدف إلى إرساء قواعد للإنسانية، تهدف إلى هداية الإنسان في كل عصر، عبر تأكيد وحدة الغاية التي أُرسل بها النبي محمد ﷺ.

رابعا: اليسر ورفع الحرج

تبرز صفة اليسر ورفع الحرج في جميع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تهدف الشريعة إلى تسهيل حياة المؤمنين والتخفيف عنهم. وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤكد هذا المعنى، مثل قوله تعالى:﴿ **يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾[7]، وقوله: ﴿**ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج**﴾[8].

---

[1] تتجلى عالمية الشريعة الإسلامية في تطبيقها العملي عبر الحدود، حيث تتبنى بعض البلدان غير الإسلامية مبادئ مستمدة من الشريعة في جوانب قانونية محددة، مثل التعاملات المالية القائمة على نظام المشاركة في الأرباح والخسائر بدلًا من الربا، والذي تبنته بعض الأنظمة الاقتصادية في أوروبا وآسيا.

[2] سورة سبأ، الآية28 .

[3] سورة الأعراف، من الآية 158.

[4] سورة الأنبياء، من الآية107 .

[5] سورة الفرقان، الآية الأولى.

[6] نشير هنا أن هذا الحديث هو جزء من الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ هُوَ العَوَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الفَقِيرُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :﴿ **أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً** ﴾ حديث رقم 332 - من كتاب صحيح البخاري - كتاب التيمم.

[7] سورة البقرة، الآية 185.

[8] سورة المائدة، الآية 06.

وقد بلغ يسر الشريعة إلى درجة التخفيف من الواجبات في الحالات التي يترتب عليها مشقة أو حرج، حيث يُسمح بتناول الضروري من المحرمات عند الحاجة الملحة، كما في حالة المرض أو الجوع الشديد. من أمثلة ذلك، إباحة التيمم عند فقدان الماء أو عدم القدرة على استخدامه، كما هو الحال في السفر أو المرض، وهو ما يظهر مرونة الشريعة في التكيف مع ظروف الناس، كما أن الشريعة سمحت للفرد المريض أو المسافر بالإفطار في نهار رمضان، وذلك تيسيراً عليه، مع وجوب قضاء الأيام المفقودة بعد ذلك[1]. هذا كله يعكس المبدأ الأساسي في الشريعة الإسلامية، وهو التيسير والرفع من الحرج.

خامسا: الجمع بين الثبات والمرونة

الشريعة الإسلامية تتميز بقدرتها على الجمع بين الثبات والمرونة في أحكامها، حيث تمثل الأحكام الثابتة الأساس الذي لا يتغير، في حين أن الأحكام المرنة تعكس قدرة الشريعة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على الظروف الحياتية[2].

أ) **الأحكام الثابتة:** هي الأحكام التي لا تقبل التغيير بتغير الزمان أو المكان أو الظروف، مثل الواجبات الدينية (كالصلاة، الزكاة) والمحرمات (كالربا، والقتل العمد) والحدود التي حددها الله في القرآن والسنة، قال ابن القيم: "**الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات**[3]". وهذه الأحكام ليست قابلة للتغيير في أي زمان أو مكان لأنها تقوم على نصوص قطعية من القرآن والسنة لا تقبل الاجتهاد فيها، فهي تمثل القيم الأساسية التي تشكل أساس الشريعة الإسلامية.

ب)**الأحكام المرنة:** هي الأحكام التي تتغير أو تتكيف مع ظروف الزمان والمكان والمصلحة العامة. فهذه الأحكام تعتمد على الاجتهاد في الحالات التي لا تتوافر فيها نصوص قطعية. قال ابن القيم: "**النوع الثاني: يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانًا ومكانًا وحالًا، كمقادير التعزيرات.**" . ومن الأمثلة على ذلك:

- **التعزيرات:** وهي العقوبات التي لا تكون محددة في النصوص الشرعية بل تعتمد على اجتهاد القاضي وفقًا للظروف[4].

---

[1] يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1994 ، ص 44.

[2] يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1994 ، ص4

[3] الإمام ابن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، دون إشارة إلى بلد النشر وسنة النشر، ص 330.

[4] مثل تعزير مدمن الخمر: في بعض الفترات كان يتم تعزير مدمن الخمر بعقوبات مثل الضرب أو السجن، ثم تغيرت بعض الأحكام بحسب الظروف والأعراف.

- **العقوبات المتغيرة:** مثل العقوبات المالية أو الاقتصادية التي قد تفرض بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة في زمان معين[1].

فالشريعة الإسلامية تتميز بأنها لا تقف جامدة أمام تطورات الحياة، بل تركت مجالًا كبيرًا للاجتهاد والتفسير في القضايا التي لم يرد فيها نص صريح. وبالتالي فإنها قادرة على التكيف مع المتغيرات الحياتية مثل التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية. ويمثل هذا التوازن بين الثبات والمرونة أحد الأسس التي تجعل الشريعة صالحة لكل زمان ومكان[2].

إجمالًا، الشريعة الإسلامية أظهرت قدرة فائقة على التكيف مع مختلف الظروف الحياتية من خلال توفير أحكام ثابتة لا تتغير، مع إتاحة المجال لتطبيق أحكام مرنة وفقًا للمصلحة العامة.

المطلب الثاني:

مصادر التشريع الإسلامي ومبادئه

تعد مصادر التشريع الإسلامي هي الأساس الذي يقوم عليه النظام القانوني الإسلامي، وهي تشمل القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس. وتستند هذه المصادر إلى مجموعة من المبادئ الثابتة التي تحكم تفسيرها وتطبيقها، مثل العدل والمساواة وحفظ النفس والمال والعرض والعقل والدين.

الفرع الأول: مصادر التشريع الإسلامي

التشريع الإسلامي يعتمد على أربعة مصادر أساسية هي: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، والقياس، وتشكل هذه المصادر أساس الأحكام الشرعية المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة. يُعد القرآن المصدر الأول، ومنه تستمد حجية السنة، والإجماع، والقياس، اضافة إلى مصادر أخرى تسعى لتحقيق فهم شامل للشريعة وتطبيقها العادل.

[1] كمثال، إباحة قطع اليد في السرقة: بينما يتم تطبيق حد السرقة بشكل ثابت، فإن تحديد نوع العقوبة الأخرى يعتمد على الظرف، مثل تطبيق التعزير في حال كانت السرقة في حالات معينة.

[2] يوسف القرضاوي، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ،1993، ص 151.

أولا: القرآن الكريم

يعد القرآن الكريم المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية، فهو كلام الله المنزل على النبي محمد ﷺ، المعجز والمتعبد بتلاوته[1]، كما في قوله تعالى: **كتاب أُحكمت آياته ثم فُصلت من لدن حكيم خبير**﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿**ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه**﴾[3].

يتميز القرآن بعدة خصائص، منها[4]:

1. **الإعجاز** :يعجز البشر عن الإتيان بمثله، كما في قوله تعالى: ﴿**قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا**﴾[5].
2. **الحفظ والخلود** :تعهد الله بحفظه من التحريف، كما في قوله تعالى: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون**﴾[6].
3. **الشمول** :يتناول مختلف جوانب الحياة، كما في قوله تعالى:﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين** ﴾[7].

يتضمن القرآن الكريم **أحكامًا للعبادات**، مثل الصلاة والصوم التي تنظم علاقة الفرد بربه، **وأحكام المعاملات** التي تنظم علاقات الأفراد ببعضهم. وتشمل هذه المعاملات روابط القانون العام والخاص، وفق التقسيم الحديث، لتشمل حقوق الأسرة، المعاملات المالية، والقوانين المدنية والعامة.[8]

وتنقسم أحكام المعاملات إلى ما يأتي:

1. **الأحكام المتعلقة بالأسرة** :كالزواج والطلاق والنفقة والنسب، وتسمى وفقًا لتقسيمات القانون في الوقت الحاضر بقانون الأسرة أو قانون الأحوال الشخصية[9].
2. **الأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية** :كالبيع والإجارة والرهن والكفالة، وتندرج تحت تصنيف القانون المدني[10].

---

[1] متولي البراجيلي، دراسات في أصول الفقه (مصادر التشريع) ، مكتبة السنة، القاهرة،2010 ، ص 37.

[2] سورة هود، الآية 01 .

[3] سورة فصلت، الآية 42 .

[4] يوسف القرضاوي، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، المرجع نفسه، ص 43 – 35 .

[5] سورة الإسراء، الآية 88.

[6] سورة الحجر، الآية 09.

[7] سورة النحل، الآية 89.

[8] يوسف القرضاوي، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 ، 1993 ، ص10-11.

[9] مثال حول الطلاق، قوله تعالى: "**فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به**"، (البقرة: 229).

[10] مثال: قوله تعالى: "**وأحل الله البيع وحرم الربا**" (البقرة: 275).

3. **الأحكام المتعلقة بالقضاء والدعاوى والشهادة واليمين** :تدخل فيما يسمى بقانون الإجراءات المدنية والإدارية[1].
4. **الأحكام المتعلقة بمعاملة الأجانب غير المسلمين في الدولة الإسلامية** :تتعلق بتنظيم علاقاتهم فيما بينهم أو مع رعايا الدولة الإسلامية، وتندرج ضمن فرع القانون الدولي الخاص[2].
5. **الأحكام المتعلقة بتنظيم علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى** :في حالتي السلم والحرب، وفقًا لقواعد القانون الدولي العام بالمفهوم الحديث[3].
6. **الأحكام المتعلقة بنظام الحكم وقواعده، وحقوق الأفراد وحرياتهم في علاقتهم بالدولة** :تندرج ضمن قواعد القانون الدستوري[4].
7. **الأحكام المتعلقة بموارد الدولة الإسلامية ومصارفها** :وتنظيم العلاقات المالية بين الأفراد والدولة وبين الأغنياء والفقراء، وفقًا لقواعد القانون المالي بالمفهوم الحديث[5].
8. **الأحكام المتعلقة بتحديد علاقة الفرد مع الدولة من زاوية الأفعال المنهي عنها** :وتتضمن تحديد الأفعال المصنفة كجرائم وتعيين العقوبات لها، مع بيان الإجراءات المتبعة في توقيع العقوبات، ويدخل هذا في قانون العقوبات والإجراءات الجزائية[6].

ثانيًا: السنة النبوية

السنة النبوية هي ما نُقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، حيث تأتي لتبيين وتفصيل الأحكام والمبادئ القرآنية وتطبيقها في الحياة اليومية. اعتمد المسلمون على السنة النبوية لفهم مراد الله، فهي المنهج النبوي العملي لشرح القرآن.

حيث يُعتبر القرآن الكريم دستورًا إلهيًا وضع الأصول والقواعد الكلية التي تهدي البشرية في شتى نواحي الحياة، ويأتي دور السنة النبوية كمصدر شارح ومفصّل للقرآن الكريم. فقد جاءت السنة لتوضح وتفصل ما أجمله القرآن الكريم، وتبين الأحكام التي قد تكون مجملة فيه، من خلال سيرة النبي ﷺ وأحاديثه وأفعاله. وفي هذا السياق، قال الله تعالى:﴿ **و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون** ﴾[7]، مما يؤكد دور النبي ﷺ في تبيين ما ورد في القرآن من تشريعات ووصايا وأحكام، وفتح مجال التأمل والتدبر للمسلمين لفهم دينهم بشكل أعمق وأدق[8].

---

[1] مثال :قوله تعالى: "**وأشهدوا ذوي عدل منكم**" (الطلاق: 2).

[2] مثال: قوله تعالى: "**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين**" (الممتحنة: 8)

[3] مثال :قوله تعالى: "**وإن جنحوا للسلم فاجنح لها**" (الأنفال: 61).

[4] مثال :قوله تعالى: "**وأمرهم شورى بينهم**" (الشورى: 38).

[5] مثال: قوله تعالى: "**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**" (التوبة: 103).

[6] مثال :قوله تعالى: "**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**" (المائدة: 38).

[7] سورة النحل، الآية: 44.

[8] يوسف القرضاوي، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص44-48.

ثالثا: الإجماع

الإجماع هو اتفاق علماء الأمة من ذوي الخبرة والاختصاص في العلوم الشرعية على حكمٍ معين في مسألة دينية، وذلك بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ويُعتبر الإجماع أحد مصادر التشريع الإسلامي التي يُستند إليها بعد القرآن الكريم والسنة النبوية، بشرط أن لا يكون هناك خلاف مستقر سابق في المسألة. وبما أن هذا الاتفاق يتم بين العلماء المجتهدين فقط، فإنه لا يُعتد بآراء العوام أو غير المتخصصين في مثل هذه المسائل؛ فالإجماع يتطلب إلمامًا واسعًا بالأدلة الشرعية ومقاصد الشريعة وأحكامها[1].

أما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يُعتبر هناك إجماع؛ لأن النبي كان المرجع الأعلى للأحكام الشرعية، وكانت المسائل تُعرض عليه فيقوم بتوضيح الحكم أو البيان بشكل مباشر، مما يجعل وجود أي خلاف دائم مستحيلاً.

رابعا: القياس

القياس هو وسيلة اجتهادية يستخدمها الفقهاء لتطبيق حكم شرعي في مسألة جديدة لم يرد فيها نص صريح، وذلك عن طريق مقارنة هذه المسألة بحكم مشابه ورد فيه نص شرعي[2]، ويعتمد القياس على "**العلة**"، وهي السبب أو الحكمة التي من أجلها شرع الحكم في المسألة التي ورد فيها النص. فإذا تساوت الواقعتان (الجديدة والمشابهة) في هذه العلة، يتم تطبيق الحكم الوارد في النص على المسألة الجديدة[3].

خامسا: المصادر الاحتياطية للتشريع الإسلامي

هي مصادر تستخدم في حالة غياب النصوص الصريحة أو الإجماع، ويعتمد الفقهاء عليها لاستنباط الأحكام الشرعية. ومن أبرز هذه المصادر[4]:

1. **الاستحسان:** هو تفضيل رأي أو حكم شرعي على آخر بناءً على مصلحة أو قاعدة أقوى، حتى وإن كان الأول لا يتفق مع القياس الصارم. يُستخدم لتخفيف تشدد القياس في بعض الحالات.
2. **الاستصحاب**: هو بقاء الحكم السابق على حاله في المسائل التي لم يرد فيها نص جديد أو تغيرت ظروفها، ويُعتمد فيه على الاستمرار في العمل بالحكم حتى يظهر دليل جديد.

---

[1] أبو الحسن ابن القطان، الإقناع في مسائل الاجماع، المجلد الأول، تحقيق حسن بن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة،2004 ، ص9 – 8 .

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 41-42.

[3] مثال: إذا ورد في القرآن أو السنة حكم على مسألة مثل تحريم الخمر بسبب *الإسكار*، فيمكن قياس المخدرات الحديثة على الخمر لأنها تشترك معها في العلة نفسها، وهي الإسكار، وبالتالي يتم تحريمهما بناءً على القياس.

[4] للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 189-201، راجع أيضا: عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت،1993، ص 71-88.

3. **المصالح المرسلة:** هي المصالح التي لا تخالف النصوص الشرعية، ويعتمد عليها الفقهاء في حالة غياب نص صريح من القرآن أو السنة إذا كانت تحقق مصلحة للمجتمع.
4. **سد الذرائع:** هو منع الوسائل التي قد تؤدي إلى محرم، حتى وإن كانت الوسيلة نفسها ليست محرمة، لحماية المجتمع من الوقوع في محرمات.
5. **العرف:** هو ما تعارف عليه الناس في مجتمع معين من عادات وتقاليد، ويُعتبر مصدرًا للاجتهاد ما دام لا يتعارض مع النصوص الشرعية.
6. **مذهب الصحابي:** هو الرأي الفقهي الذي يُنسب إلى أحد الصحابة إذا لم يكن هناك نص شرعي أو إجماع مخالف له، ويُعتبر مرجحًا في حالة غياب النص.
7. **شرع من قبلنا:** هو الأخذ ببعض الأحكام التي كانت معمولة بها في الأمم السابقة بشرط عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية، وذلك إذا كانت متوافقة مع مقاصد الشريعة.

تُستخدم هذه المصادر الاحتياطية عند الحاجة إلى تحديد حكم شرعي في مسائل لم ترد فيها نصوص صريحة أو إذا كانت النصوص غير كافية.

الفرع الثاني: مبادئ التشريع الإسلامي

يُعتبر التشريع الإسلامي من أسمى الأنظمة القانونية التي تهدف إلى تنظيم شؤون الحياة البشرية وفقًا لمبادئ سامية تشمل العدل والمساواة والرحمة. وقد تأسس هذا التشريع في بدايته في عهد النبي محمد ﷺ على أربعة مبادئ أساسية، شكلت الإطار العام لحقوق الإنسان وأخلاقيات المجتمع الإسلامي. هذه المبادئ لم تقتصر فقط على تنظيم العلاقة بين الإنسان وربه، بل امتدت أيضًا لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، موفرة بذلك بيئة من العدالة والتوازن.

أولا: التدرج في التشريع

شرعت أحكام الشريعة الإسلامية متدرجة من حيث الزمان أو أنواع الأحكام. فلم تُشرع الأحكام التي أنزلها الله ورسوله دفعة واحدة، بل كانت متفرقة على مدار فترة حياة النبي ﷺ، مع تدرجها في تكليف المسلمين وفقًا لمقتضيات كل حدث وسببه[1]، وقد كانت الحكمة من هذا التدرج هي تيسير معرفة هذه الأحكام وفهمها بشكل صحيح[2].

---

[1] عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، دار القلم للطباعة، الكويت،1971 ، ص 19.

[2] على سبيل المثال، تحريمه للخمر لم يكن دفعة واحدة، بل كان تدريجيًا، حيث بدأت الآيات تبيّن أضراره حتى نزل التحريم النهائي في سورة المائدة:﴿ **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ** ﴾(المائدة: 90).

كما شمل التدرج أنواع الأحكام، مثل فرض الصلاة التي بدأت في جمع أوقات قليلة ثم تدرجت لتصبح خمس صلوات يومية. بذلك، كان التدرج يهدف إلى تيسير تطبيق الأحكام وفقًا لاستعداد المسلمين وفهمهم، مما جعل عملية التشريع أكثر سلاسة وفاعلية.

ثانيا: التقليل من التقنين

يتجلى ذلك في أن الأحكام التي شرعها الله ورسوله لم تشرع إلا على قدر الحاجات التي دعت إليها والحوادث التي اقتضتها، ولم تشرع منها أحكام لحل مسائل افتراضية أو للفصل في خصومات محتملة[1].

يتضح هذا المبدأ في أن الأحكام التي شرعها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم جاءت لتلبية الحاجات الواقعية والضرورات العملية التي دعت إليها الحوادث القائمة. فلم يكن التشريع الإسلامي قائمًا على وضع أحكام لمسائل افتراضية أو لفض نزاعات محتملة قد لا تتحقق.

بهذا، يعكس هذا المبدأ واقعية التشريع الإسلامي الذي يركز على معالجة القضايا العملية دون التوسع في وضع أحكام قد تكون غير ضرورية في وقتها.

ثالثا: التيسير والتخفيف

يُعد مبدأ التيسير والتخفيف من أهم خصائص الأحكام الشرعية، حيث جاء التشريع الإسلامي مراعياً لظروف الناس لتكون أحكامه قابلة للتطبيق دون مشقة[2]. وقد جاء هذا المبدأ في قوله تعالى : ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [3]، وقوله: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ** ﴾[4].

وفي السنة النبوية، ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ما خُيِّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمًا، تأكيدًا لنهج التخفيف في الإسلام.

ومن أمثلة هذا التيسير:

1. رخصة قصر الصلاة للمسافر.
2. الإفطار في رمضان للمسافر والمريض مع إتاحة القضاء لاحقًا.
3. التيمم عند فقدان الماء أو العجز عن استخدامه، بديلاً عن الوضوء.

---

[1] حيث يتم تعديل الأحكام أو نسخها بما يتناسب مع حاجة الأمة في زمن معين، ما يعكس قدرة الشريعة على التكيف مع الظروف المختلفة لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع. أنظر: عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، المرجع السابق، ص 23.

[2] عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، المرجع نفسه، ص 21.

[3] سورة البقرة، الآية: 185.

[4] سورة النساء، الآية: 28.

رابعا: مسايرة التشريع لمصالح الناس

يهدف التشريع الإسلامي إلى تحقيق مصالح الناس، ولهذا فإن الأحكام تدور مع عللها وجودًا وعدما. بمعنى أنه إذا اقتضت المصلحة تعديل حكم معين، يتم تغييره أو نسخه بما يتماشى مع تلك المصلحة، وهذا يظهر جليًا في العديد من الأحكام التي تم تعديلها بناءً على الظروف والمصلحة العامة[1]، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو تحويل القبلة في الصلاة من بيت المقدس إلى الكعبة، ففي البداية، كانت القبلة موجهة نحو بيت المقدس، ولكن بعد فترة، نزلت الآية الكريمة: ﴿**فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾[2]، لتصبح الكعبة هي القبلة الجديدة، وهذا التغيير جاء تلبيةً لمصلحة الأمة في تلك الفترة.

بهذا الشكل، يعكس التشريع الإسلامي مرونة وتكيفًا مع مصالح الناس، حيث يُعدل الحكم بما يحقق المصلحة العليا للمجتمع في كل زمان ومكان.

المطلب الثالث:

النظام القضائي في الإسلام

أقام الإسلام نظامًا قضائيًا متكاملاً يعتمد على العدالة والإنصاف كأساس لتطبيق الأحكام الشرعية. وقد أكدت آيات القرآن الكريم على أهمية العدالة في القضاء في العديد من المواضع، ومنها قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[3]، وكذلك قوله: ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى**﴾[4] ، وأيضًا قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾[5].

تشعبت مؤسسات النظام القضائي في الإسلام لضمان تحقيق العدالة الكاملة، من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية على الجميع دون استثناء، ليكون القاضي هو الوسيط بين الأفراد وبين أحكام الله سبحانه وتعالى، وقد تطور هذا النظام مع مرور الزمن لتشمل فروعًا قضائية متعددة تُعنى بشتى المسائل القانونية من معاملات وأحوال شخصية، مما يضمن تطبيق العدالة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: القضاء في صدر الإسلام

يعد القضاء في صدر الإسلام من أبرز ملامح النظام العدلي الذي قامت عليه الدولة الإسلامية، حيث كان يتميز بالبساطة والعدالة المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية. في هذا المطلب، سنستعرض كيفية ممارسة القضاء في فترتين هامتين من تاريخ الإسلام: عصر الرسول ﷺ (**أولا**)، وعصر الخلفاء الراشدين(**ثانيا**)، ففي كل منهما، تطورت

---

[1] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 52.

[2] سورة البقرة، الآية: 144.

[3] سورة النساء، الآية: 58.

[4] سورة الأنعام، الآية: 152.

[5] سورة النحل، الآية: 90.

آليات تطبيق العدالة في إطار المبادئ الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تمر بها الأمة الإسلامية في تلك الحقبة.

أولا: عصر الرسول ﷺ

كان النبي ﷺ القاضي الأول والمسؤول الوحيد عن القضاء في الدولة الإسلامية، حيث وضع أسسًا قوية للقضاء في المجتمع المسلم، فكان يحكم بين الناس بناءً على القرآن الكريم وما ينزل عليه من الوحي، ويستند في أحكامه إلى معايير العدالة والإحسان.

استخدم النبي ﷺ وسائل متعددة لإصدار أحكامه، مثل "**البينة واليمين**" (اليمين القضائي)، و"**الشهود**"، بالإضافة إلى "**الكتابة**" في بعض الحالات لتوثيق الأحكام[1]، وقد كان القضاء في عصر الرسول ﷺ يتمتع بالمرونة والعدالة، ويهدف إلى تحقيق المساواة بين المسلمين أمام أحكام الشريعة.

ثانيا: عصر الخلفاء الراشدين

في عصر الخلفاء الراشدين، ومع توسع الدولة الإسلامية وانتشارها، بدأ القضاء يأخذ طابعًا موسعًا ومنظمًا. في البداية، أسند الخليفة "**أبو بكر الصديق**" مهمة القضاء في المدينة إلى "**عمر بن الخطاب**"، الذي ظل في هذا المنصب سنة كاملة، ولم يتعرض خلالها لأي قضايا كبيرة بسبب حزمه وشدته في الحق، مما جعل الناس يلتزمون بالحكم ولا يلجؤون إلى القضاء إلا في حالات نادرة.

ومع توسع الدولة الإسلامية واختلاط العرب بالعديد من الأعاجم في الأقاليم المفتوحة، كان من الضروري تعيين قضاة في مختلف الولايات لضمان تطبيق العدالة. فقام "**عمر بن الخطاب**" بتعيين قضاة في الولايات البعيدة عن مركز الخليفة في المدينة، وكان هؤلاء القضاة مستقلين عن الولاة لضمان فصل القضاء عن السياسة، مما يضمن عدالة الأحكام[2]. واستمر "**عثمان بن عفان**" و"**علي بن أبي طالب**" على نفس النهج، فعيّنوا القضاة في الولايات لضمان تطبيق الشريعة وحفظ الحقوق[3].

وفي هذا العصر، تم تحديد عدة مبادئ أساسية لضمان عدالة القضاء، ومنها[4]:

3. **الحكم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية:** حيث يجب أن تكون الأحكام مستندة إلى الكتاب والسنة.

---

[1] ونشير هنا: أنه قد شمل القضاء في عصره صلى الله عليه وسلم العديد من القضايا المهمة، مثل قضايا "**الميراث**" وفقًا لما نص عليه القرآن الكريم، و"**الحدود**" في الجرائم المستوجبة للعقوبات الشرعية، بالإضافة إلى قضاءه في "**الشقاق بين الزوجين**" (مثل الطلاق أو التفريق بسبب الخلافات)، و"**الحضانة**" في حالات الطلاق أو وفاة أحد الوالدين. أنظر: عبد الخالق النواوي، العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1974، ص 199 وما بعدها.

[2] على سبيل المثال، عين عمر بن الخطاب شريح بن الحارث قاضيًا في الكوفة، حيث كان معروفًا بحكمته وعدالته.

[3] وهبة الزحيلي، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1998 ، ص 85 وما بعدها.

[4] وهبة الزحيلي، المرجع نفسه، ص 109.

4. **التحذير من الظلم في القضاء:** فقد كان يُنبه القضاة إلى أن الظلم في الحكم قد يؤدي إلى فساد المجتمع.
5. **التحلي بالحالة النفسية السليمة للقاضي:** كان يُشترط أن يكون القاضي في حالة نفسية مستقرة عند إصدار الحكم، بعيدًا عن الغضب أو الضيق أو الجوع، لأن ذلك قد يؤثر على قراراته.
6. **تقديم الصلح على القضاء:** كان يُفضل دائمًا حل النزاعات عن طريق التوفيق والصلح بين الأطراف قبل اللجوء إلى القضاء.
7. **تفصيل طرق إثبات الحق:** كانت وسائل الإثبات مثل البينة وشهادة الشهود معتمدة في محاكمات القضايا.

من خلال هذه المبادئ والتنظيمات، أصبح القضاء في عصر الخلفاء الراشدين أكثر عدلاً واستقلالية، حيث استطاع القضاة أن يطبقوا الشريعة الإسلامية بمرونة وبدون تأثيرات خارجية.

الفرع الثاني: القضاء في عصر الخلافة الأموية والعباسية

شهد القضاء في العصرين الأموي والعباسي تطورًا ملحوظًا، حيث تم تعيين القضاة لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية بناءً على القرآن والسنة. في العصر الأموي، كانت الأحكام تصدر بناءً على اجتهاد القضاة، بينما في العصر العباسي توسع النظام القضائي وزادت سلطات القضاة، رغم التأثير السياسي. كما ظهرت وظيفة "قاضي القضاة" للإشراف على القضاة في الأقاليم.

أولاً: القضاء في العصر الأموي

في العصر الأموي، لم يتولى الخلفاء القضاء بأنفسهم بسبب انشغالهم بالجهاد والسياسة، بل كانوا يعينون قضاة لأداء هذه المهمة. وكان القضاة في هذا العصر يحكمون استنادًا إلى "**القرآن الكريم**" و "**السنة النبوية**"، "**الإجماع**" و"**القياس**" حيث لم تكن المذاهب الفقهية الأربعة قد استقرت بعد[1]. وقد كان القاضي يعتمد على اجتهاده الشخصي في الفصل بين الناس، ومن أهم التطورات التي شهدها القضاء في هذا العصر كان "**تسجيل الأحكام**" الصادرة عن القضاة في سجلات خاصة، مما جعل من الممكن الرجوع إليها عند الحاجة[2].

---

[1] كان **معاوية بن أبي سفيان** هو أول من عين **القضاة في الولايات** خارج العاصمة، حيث أسس النظام القضائي في الشام وعيّن القضاة للقيام بهذه المهمة، وكان القضاة يتبعون ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، ويرتكز عملهم على اجتهاداتهم الشخصية في ظل غياب المذاهب الفقهية المقررة بشكل كامل. أنظر: وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 161-215.

[2] للإشارة هنا: أنه مما يميز القضاء في هذا العصر هو ظهور سجلات القضاة لتسجيل الأحكام بسجل خاص وسبب ظهوره هو أن جماعة اختصموا إلى قاضي مصر في ميراث فقضى بين الورثة ثم تناكروا ذلك ، فعادوا اليه فقضى بينهم مرة ثانية وكتب كتابا بقضائه واشهد فيه رؤساء الجند فكان أول قاضي في العصر الاموي كتب سجلا بقضائه.

ثانيًا: القضاء في العصر العباسي

في العصر العباسي، شهد القضاء تطورًا كبيرًا، ولكن أصبح أكثر تأثراً بالسياسة. حيث بدأ الخلفاء العباسيون يعتمدون على قضاة ينفذون رغباتهم السياسية، مما جعل القضاء أداة لتسيير السياسة الداخلية للدولة. هذا الوضع دفع العديد من الفقهاء، مثل "**أبو حنيفة النعمان**"[1]، إلى الامتناع عن تولي منصب القضاء.

في هذا العصر، ظهر منصب "**قاضي القضاة**"، الذي كان مسؤولًا عن تعيين القضاة في الأقاليم المختلفة. أول من شغل هذا المنصب كان "**أبو يوسف يعقوب**"، الذي كان يتفقد أحوال القضاة ويشرف على عملهم، ويجبرهم على ارتداء زي خاص يميزهم عن الناس، ومع زيادة عدد القضاة في كل ولاية، أصبح هناك "**أربعة قضاة**" في كل ولاية، يمثلون المذاهب السنية الأربعة، كما توسعت سلطات القضاة في هذا العصر، حيث أصبحوا يفصلون في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف والخصومات المدنية والمخالفات الجنائية[2].

وبذلك، شهد القضاء في العصر العباسي تطورًا في تنظيم القضاء وتوسيع سلطاته، رغم تأثيرات السياسة على استقلاليته.

الفرع الثالث: تخصص القضاء

في عصر الخلافة الإسلامية، تم التركيز على تخصص القضاء لضمان العدالة وحل النزاعات بشكل فعال. ومن أبرز مظاهر هذا التخصص إنشاء هيئات قضائية متخصصة مثل "**قضاء المظالم**" و"**نظام الحسبة**"، اللذين كانا يسهمان في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية. هذه الهيئات كانت تهدف إلى حماية حقوق الأفراد ومراقبة تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مجالات الحياة.

أولا: قضاء المظالم

يعتبر "قضاء المظالم" من أبرز الهيئات القضائية في العصر الإسلامي، حيث كان مخصصًا للنظر في شكاوى الأفراد ضد الحكام أو المسؤولين. كان يهدف إلى تحقيق العدالة وإعادة الحقوق للمتضررين من أي ظلم أو تعدٍ.

1) **تعريف قضاء المظالم**

---

[1] هو الإمام الجليل أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى، ولد في الكوفة سنة 80 هـ/699 م، اختلفت المصادر في أصله، فمنهم من قال إن أصله فارسي، ومنهم من قال إن جده قدم من كابل بأفغانستان، وقال بعض المؤرخين المعاصرين بأنه ينحدر من أصول عربية، وبالتحديد من بني يحيى بن زيد بن أسد، وهم من عرب الأنباط الذين سكنوا العراق قبل الإسلام، كان أبو حنيفة يرفض تولي المناصب الدنيوية، وخاصة القضاء، بسبب إدراكه للمسؤوليات الكبيرة والضغوط السياسية التي قد تؤثر على قرارات القاضي. فقد عُرض عليه منصب القضاء في الكوفة من قبل ابن هبيرة والي العراق، لكنه رفض بشدة رغم التهديدات بالعقوبة، أنظر: شريف عبدالعزيز الزهيري، محنة الإمام أبي حنيفة، المجلة الإلكترونية الإمام أبي حنيفة، 28/5/2016م، ص: 3-4. متوفر على الرابط:
https://www.alukah.net/culture/

[2] وهبة الزحيلي، المرجع نفسه، ص 109.

قضاء المظالم هو نوع خاص من القضاء يختص بالفصل في التظلمات والخصومات التي يكون أحد طرفيها أو كلاهما من أصحاب النفوذ والسلطة، سواء كان ذلك بسبب مناصبهم الوظيفية أو مكانتهم الاجتماعية. يُعتبر قضاء المظالم نوعًا من **"القضاء فوق القضاء"**، حيث يتدخل للنظر في القضايا التي يصعب أو يستحيل على القضاة العاديين التدخل فيها بسبب قوة أحد الأطراف أو تأثيره [1].

وقد وصفه "**ابن خلدون**" قائلاً: "**وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء، ويحتاج الوالي فيها إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي، وكأنه يمضي ما عجز القضاء عن إمضائه**"[2]، بمعنى أن قضاء المظالم ليس مجرد وسيلة للفصل في الخصومات، بل هو أداة قوية تستخدم لضبط السلطة وإعادة العدالة عندما يفشل القضاء العادي.

2) **صلاحيات ناظر المظالم**

صلاحيات ناظر المظالم تتمثل في عدة جوانب رئيسية، وهي[3]:

- **النظر في تعدي الولاة على الرعية**: يتولى ناظر المظالم مراقبة سلوك الولاة ومدى تنفيذهم للعدالة، ومنع أي تظلم أو تعدٍ من قبلهم ضد الرعية.
  - ✓ مثال: إذا قام والي بفرض ضرائب غير عادلة على المواطنين، يتدخل ناظر المظالم لتصحيح الوضع.
- **جور العمال في جمع الأموال**: يعنى بمراقبة تصرفات العاملين في جمع الأموال أو الضرائب والرسوم، والتأكد من عدم وجود ظلم أو تجاوز.
  - ✓ مثال: إذا قام أحد الموظفين الحكوميين بتحصيل أموال بشكل غير قانوني أو مبالغ فيه، يعالج ناظر المظالم هذه الحالات.
- **كتابة الدواوين**: ينظم ناظر المظالم السجلات المتعلقة بأموال المسلمين لضمان عدم تلاعب أو خطأ في جمع وتوزيع الأموال.
  - ✓ مثال: ضمان صرف أموال الزكاة للفقراء دون استغلال.
- **تظلم المسترزقة**: يقوم بنظر التظلمات التي تتعلق بتأخر أو نقص المساعدات المالية للمستحقين.
  - ✓ مثال: إذا تأخر توزيع المساعدات على الفقراء، يتدخل ناظر المظالم لإعادة تنظيم توزيعها.

---

[1] وقد عرفه الإمام الماوردي بقوله: "**ونظر المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة**" أي أن هذا النوع من القضاء يعتمد على استخدام السلطة والهيبة للضغط على الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل عادل. أنظر: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار بن تيمية، الكويت، ط 1 ، 1989 ، ص 102.

[2] حميد شاوش، المرجع السابق، ص 55.

[3] الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، المرجع السابق، ص 107. راجع أيضا: حميد شاوش، المرجع السابق، ص 56.

- **رد الغصوب:** يضمن استعادة الأموال أو الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بغير حق من قبل ولاة الجور أو ذوي الأيدي القوية.
  - ✓ مثال: استعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة من قبل أفراد نافذين.
- **مراجعة الوقوف:** يشرف ناظر المظالم على الأمور المتعلقة بالوقف، سواء كانت عامة أو خاصة، لضمان استخدامها بالشكل الصحيح.
  - ✓ مثال: مراجعة الوقف الخاص بأرض تم استخدامها لغير الأغراض المخصصة لها.
- **تنفيذ أحكام القضاة:** يتدخل لتنفيذ الأحكام التي لم يتمكن القضاة من تنفيذها بسبب ضعفهم أو نقص السلطة.
  - ✓ مثال: إذا كان أحد الأطراف المتنازعة يمتلك نفوذًا يعيق تنفيذ حكم قضائي، يتدخل ناظر المظالم لتفعيل الحكم.
- **مر اقبة الحسبة والمصالح العامة:** ينظر في ما عجز عنه القضاة في مسائل الحسبة والمصالح العامة.
  - ✓ مثال: إذا كانت هناك مخالفات في الأسواق أو تقصير في الخدمات العامة، يتولى ناظر المظالم التصرف فيها.
- **مر اقبة العبادات الظاهرة:** يتأكد من عدم الإخلال بشروط العبادات مثل الصلاة، الحج، والجهاد.
  - ✓ مثال: مراقبة تنظيم الحج وضمان عدم حدوث أي فساد أو تلاعب في ترتيب الحج.
- **النظرفي النزاعات بين الأفراد:** يتدخل لفض المنازعات بين الأفراد وفض أي خصومات بين المتنازعين.
  - ✓ مثال: إذا كان هناك نزاع بين شخصين على ملكية عقار، يتولى ناظر المظالم الفصل بينهما.ثانيا: نظام الحسبة

ثانيا: نظام الحسبة

نظام الحسبة هو أحد الأنظمة القضائية الهامة في الإسلام، حيث يتولى الحسبة مراقبة الأسواق والمرافق العامة لضمان تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات اليومية. يهدف النظام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الغش والفساد في المجتمع. تأسس هذا النظام لضمان تنفيذ القيم الإسلامية في الحياة اليومية، بما في ذلك مراقبة الأسعار، ضبط الأخلاق، والحفاظ على المصلحة العامة.

1) **تعريف نظام الحسبة ونشأته**

الحسبة هي وظيفة دينية تهدف إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخيرويأمرون بالمعروف ويُنهون عن المنكر**﴾[1]. وقد عرفها "**ابن خلدون**" بأنها: "**وظيفة دينية من باب**

[1] سورة آل عمران، الآية: 104 .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهي بذلك تتضمن مراقبة سلوك الأفراد في المجتمع وضمان أن يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية[1] .

تعد الحسبة من أهم المؤسسات التي نشأت في الدولة الإسلامية، وقد اختلف الباحثون في تحديد طبيعتها بين من يعتبرها وظيفة دينية محضة، ومن يعتبرها وظيفة إدارية، أو حتى وظيفة اجتماعية أو ضبطية. ومع ذلك، فإن أغلب الفقهاء يعتبرون أن الحسبة جزء من القضاء الإسلامي، حيث يقوم المحتسب بالنظر في بعض القضايا التي ترفع إليه أو التي يصل علمه بها بخصوص حقوق الأفراد في المجتمع، مثل قضايا الغش والتدليس في البيع والشراء، والتطفيف في الكيل والميزان، أو التماطل في سداد الديون[2].

2) **مهام المحتسب**

تعددت مهام المحتسب في الدولة الإسلامية، حيث كانت تركز على ضمان سير الأمور وفقًا لأحكام الشريعة. من أبرز هذه المهام[3]:

- ✓ **مراقبة الأسعار والموازين والمقاييس:** كان المحتسب يتولى مراقبة الأسعار والتأكد من عدم حدوث غش في الكيل والوزن. على سبيل المثال، إذا تبين أن أحد التجار يبيع بضاعة ناقصة الوزن أو يزيد في السعر بشكل غير مبرر، كان المحتسب يتخذ الإجراءات اللازمة لمعاقبته. كما كان يراقب المقاييس المستخدمة في البيع مثل المكاييل والموازين لضمان دقتها.
- ✓ **مراقبة العبادات:** كان المحتسب مسؤولًا عن مراقبة أداء الصلوات في أوقاتها، خاصة صلاة الجمعة وصلاة العيد. على سبيل المثال، كان يحرص على أن يؤدي الناس الصلاة في المساجد في وقتها المحدد. كما كان يشرف

---

[1] محمد كمال الدين امام، أصول الحسبة في الإسلام، دار الهدى، مدينة نصر، القاهرة، 1998، ص 111 وما بعدها.

[2] تجدر الإشارة هنا: أنه من حيث نشأتها، يرى البعض أن الحسبة بدأت في عهد الرسول ﷺ، حيث نهى عن الغش في المعاملات التجارية بقوله: **"من غشنا فليس منا"**. بينما يرى آخرون أن الحسبة تطورت بشكل رسمي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث كان عمر يطوف الأسواق والشوارع ويتفقد أحوال الرعية، معاقبًا من يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية. أما بعض المؤرخين، فيعتبرون أن الحسبة كانت مهيكلة بشكل رسمي في العصر العباسي، حيث بدأت تأخذ طابعًا مؤسسيًا مع تخصيص محتسبين مستقلين لهذه المهمة. حول هذا الموضوع، **راجع**: فريد عبد الخالق، الحسبة في الإسلام، دار الشروق، مدينة نصر، القاهرة، 2011 ، ص8 .

[3] ونشير هنا: أن المحتسب يمارس العديد من صلاحيات الأخرى: حيث يعد مسؤولًا أيضًا عن مراقبة الالتزام بالقوانين الاجتماعية والشرعية داخل المجتمع. ففيما يتعلق بالأسواق، يمكنه التأكد من أن جميع المعاملات التجارية تتماشى مع الأمانة والعدالة، مع معاقبة كل من يخالف تلك المبادئ. كما يمتلك صلاحية التدخل في شؤون البناء والعمران، فيقوم بإلزام أصحاب المباني بتصحيح مخالفات البناء مثل التعدي على الشوارع أو فتح نوافذ تطل على ممتلكات الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المحتسب بالإشراف على أماكن الترفيه العامة مثل الحمامات والحدائق، حيث يجب أن تتوافق هذه الأماكن مع معايير النظافة والآداب العامة. كما يمكنه فرض الرقابة على ما يُعرض من منتجات ثقافية أو فكرية للتأكد من عدم وجود ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. في مجال الأمن، يمكنه التدخل في حالات النهب أو التخريب للممتلكات العامة وحمايتها، مما يجعل دوره متكاملًا في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي في الدولة الإسلامية. حول هذا الموضوع **راجع**: وهبة الزحيلي، تاريخ القضاء، المرجع السابق، ص 92-255.

على نظافة المساجد والحفاظ على قدسيتها، ويراعي الشروط الخاصة مثل منع دخول الأفراد غير المتوضئين إلى المسجد.

- ✓ **مر اقبة الأخلاق العامة:** كان المحتسب يتدخل لمنع أي تصرفات تخالف القيم الإسلامية، مثل شرب الخمر علنًا أو ممارسة السحر والشعوذة. على سبيل المثال، إذا تم العثور على شخص يشرب الخمر في مكان عام، كان المحتسب يتخذ الإجراءات القانونية لمنعه ومعاقبته. كذلك، كان يراقب السلوكيات غير اللائقة في الأماكن العامة مثل التحرش أو مضايقة النساء.

والمحتسب كان يمتلك صلاحية توقيع عقوبات فورية على المخالفين، مثل إتلاف البضاعة الفاسدة التي يتم ضبطها في الأسواق، معاقبة المخالفين كالجلد أو الحبس، خصوصًا في حالات الغش أو التدليس، وإزالة المنكرات مباشرة مثل شرب الخمر علنًا أو إهمال الصلاة في أوقاتها. كان المحتسب يتدخل دون الحاجة إلى رفع الدعوى، مما يعزز من تطبيق الشريعة وحفظ النظام العام في المجتمع.

تظهر هذه المهام كيف كان المحتسب يسعى لضمان تطبيق الشريعة في الحياة اليومية، من خلال التدخل في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والدينية لحماية المجتمع الإسلامي من الممارسات الضارة.

ختامًا وفي إطار هذا الموضوع الواسع والشامل حول **"القانون المقارن"**، قمنا بتقديم دراسة مستفيضة تنسجم مع كافة المحاور التي تم تناولها في محاضراتنا. البداية كانت مع **"ماهية القانون المقارن"**، حيث تم تعريفه من خلال مختلف التسميات والتعريفات التي قدمها كبار الفقهاء والمؤتمرات الدولية، مثل تعريف الفقيه لامبير، ومؤتمر لاهاي لعام 1937، والفقيه دافيد، بالإضافة إلى التعريفات الفرنسية والإنجليزية. كما تم التطرق إلى **"المعيار الشكلي"** و**"المعيار الموضوع"** في التعريف الاصطلاحي للقانون المقارن، مما أتاح لنا فهم أعمق لهذا العلم وأهميته في التواصل بين النظم القانونية المختلفة.

"التطور التاريخي" للقانون المقارن كان محط اهتمامنا أيضاً، حيث استعرضنا مراحل تطوره منذ العصور القديمة التي كانت بمثابة **"بذور المقارنة القانونية"**، من خلال الحضارات الشرقية والإغريقية والرومانية، وتطرقنا إلى أسباب تفاعل تلك الحضارات مع فكرة المقارنة القانونية. كما وقفنا عند **"العصور الوسطى"** التي شهدت تطوراً ملموساً في مجال المقارنة القانونية بفضل تأثير القانون الروماني على الأنظمة المحلية، وصولاً إلى العصر الحديث حيث بدأ القانون المقارن يتحول إلى علم مستقل يتبنى منهجيات وتقنيات تحليلية متعددة.

أما عن **"طبيعة وأهمية القانون المقارن"**، فقد تم تسليط الضوء على كيفية تطور هذا العلم كعلمٍ مستقل من جهة، وكطريقة أو منهج من جهة أخرى. وتطرقنا إلى **"أهمية القانون المقارن"** على المستويات الداخلية والدولية، إذ يمكن أن يسهم بشكل كبير في **"توحيد الأنظمة القانونية"** بين الدول، واستخلاص المبادئ القانونية المشتركة التي تعزز من التعاون الدولي، بالإضافة إلى دوره الفعّال في **"المفاوضات الدولية"** وتحقيق الانسجام بين القوانين الوطنية المختلفة. كما قدمنا تحليلاً شاملاً للوظائف الحيوية التي يؤدى من خلالها القانون المقارن، سواء بالنسبة للمشرعين أو القضاة أو الفقهاء.

فيما يخص **"العلاقات بين القانون المقارن وبعض التخصصات القانونية الأخرى"**، تم تسليط الضوء على كيفية ارتباطه بكل من **"فلسفة القانون"**، **"تاريخ القانون"**، **"النظرية العامة للقانون"**، و**"علم الاجتماع"**، مما يعكس قدرة هذا العلم على التفاعل مع التخصصات المختلفة ويعزز من مكانته ضمن العلوم القانونية النظرية.

تناولنا بعد ذلك **"طرق القانون المقارن"**، بدءاً من طريقة **"المقابلة"** التي تعتمد على مقارنة الأنظمة القانونية جنباً إلى جنب، وصولاً إلى طريقة **"الموازنة المنهجية"** التي تعنى بتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية من خلال منهجية دقيقة. كما قمنا بتوضيح كيفية تطبيق **"طريقة المضاهاة"** و**"المقاربة"** في تحليل الأنظمة القانونية المختلفة. هذه الطرق توفر أدوات أساسية لفهم آليات القانون المقارن وتطبيقاته العملية.

عندما وصلنا إلى **"الأنظمة القانونية المعاصرة"**، تم تحليل أبرز الأنظمة مثل **"النظام الإنجليزي"** و**"النظام الروماني الجرماني"** و**"النظام الإسلامي"**. في النظام الإنجليزي، قمنا بالتعمق في مراحل تطور **"القانون الإنجليزي"** بدءًا من العصور الأنجلوسكسونية وصولاً إلى النظام المعاصر، مع إبراز دور **"المصادر القانونية"** المختلفة مثل **"القضاء"** و**"التشريع"** و**"العرف"**.

كما درسنا في "**النظام الروماني الجرماني**" تطور هذا النظام وانتشاره في مختلف أنحاء العالم، مع تفصيل بنية المنهج الروماني الجرماني وخصائصه، والتركيز على "**التشريع**" و"**العرف**" و"**القضاء**" كعناصر أساسية لتشكيل القاعدة القانونية.

أما في "**النظام الإسلامي**"، فقد تم التوسع في تعريف "**الشريعة الإسلامية**" وخصائصها الفريدة مثل "**الشمولية**" و"**العالمية**" و"**اليسر**"، مع التركيز على مصادر التشريع الإسلامي من "**القرآن**" و"**السنة**" و"**الإجماع**" و"**القياس**". كما تناولنا "**النظام القضائي في الإسلام**"، مشيرين إلى تطور القضاء من "**عصر الرسول** ﷺ" والخلفاء الراشدين إلى العصرين الأموي والعباسي، بالإضافة إلى استعراض آليات مثل "**قضاء المظالم**" و"**نظام الحسبة**" ودورهما في تحقيق العدالة الاجتماعية.

في الأخير، تُبرز هذه الدراسة "**أهمية القانون المقارن**" كأداة حيوية ومتعددة الأبعاد، حيث لا يُعد هذا المجال مجرد علم يسعى لفهم العلاقات بين الأنظمة القانونية المختلفة، بل يتجاوز ذلك ليكون دعامة أساسية في تطوير الأنظمة القانونية وتحسينها. فمن خلال المقارنة الدقيقة والتحليلية بين التشريعات والقوانين، يتيح القانون المقارن للدول فرصة استقاء الأفكار واستلهام الحلول الناجحة من تجارب بعضها البعض، مما يسهم في سد الثغرات القانونية وتطوير التشريعات لتكون أكثر ملاءمة للواقع المتغير.

يمتد دور القانون المقارن ليصبح أداة فعّالة في الإصلاح القانوني على المستويين المحلي والدولي، حيث يدعم عمليات الإصلاح التشريعي في الدول من خلال تقديم نماذج قانونية مثلى تسهم في تحسين منظومة العدالة، سواء من خلال تحسين حقوق الأفراد، تعزيز الحريات العامة، أو حتى تطوير الأنظمة القضائية لتصبح أكثر كفاءة ومرونة. على المستوى الدولي، يساعد القانون المقارن في توحيد القواعد القانونية المتعلقة بالمسائل المشتركة بين الدول، مثل التجارة الدولية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، مما يعزز من التكامل القانوني ويخلق بيئة قانونية عالمية أكثر انسجاماً وتوافقاً.

علاوة على ذلك، يؤدي القانون المقارن دوراً رئيسياً في التعاون بين الدول من خلال المساعدة في صياغة اتفاقيات ومعاهدات دولية تعتمد على المبادئ القانونية المشتركة، مما يسهم في "تعزيز السلام الدولي" والتفاهم المتبادل. فبفضل المقارنة القانونية، يمكن للدول إيجاد حلول مشتركة للتحديات المعاصرة، مثل الجرائم السيبرانية، وحقوق الملكية الفكرية، والهجرة، حيث يساعد القانون المقارن في توحيد الجهود الدولية ووضع معايير قانونية تلبي تطلعات المجتمع الدولي وتستجيب لظروف العصر.

وفي ظل "**العولمة القانونية**"، أصبح القانون المقارن أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث يؤدي إلى "**تحقيق العدالة المتساوية**"، ويتيح للدول النامية والناشئة استلهام الأنظمة القانونية المتقدمة بما يعزز من مستوى الحماية القانونية ويحقق التنمية القانونية .

من هنا، فإن القانون المقارن لم يعد علماً نظرياً بحتاً، بل أصبح وسيلة حيوية تستجيب لتحديات العصر وتعزز من الاستقرار القانوني العالمي وتحقق العدالة من خلال التقارب القانوني بين الدول، بما يخدم الإنسانية جمعاء ويحقق رؤى عالمية مشتركة نحو السلام والاستقرار والتقدم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا :القرآن الكريم

ثانيا :المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985 .
2. ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، الدار البيضاء، بدون سنة النشر.
3. أبو الحسن ابن القطان، الإقناع في مسائل الاجماع، المجلد الأول، تحقيق حسن بن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2004
4. أحمد شلبي، تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام، دار النهضة، القاهرة، بدون سنة النشر.
5. أرسطو طاليس، كتاب السياسة، ترجمه إلى الفرنسية بارتلمي سانتهيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي
6. إشارة إلى بلد النشر وسنة النشر
7. الإمام ابن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، دون
8. السيد، بدون دار النشر وسنة النشر.
9. عابد بن محمد السفياني، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة، مكة الم كرمة،. 1988
10. عبد الخالق النواوي، العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1974.
11. عبد السلام الترمانيني، القانون المقارن والمناهج القانونية ال كبرى، جامعة الكويت، 1982.
12. عبد الكريم زيدان، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط 2 ، 2004.
13. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ،20051.
14. عبد الكريم زيدان، نظرات في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2011.
15. عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، دار القلم للطباعة، الكويت،1971 .
16. عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع الإسلامي في مالا نصفيه، دار القلم، الكويت، 1993 .
17. عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2011.
18. عمر سليمان الأشقر، خصائص الشريعة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت،1982 .
19. فريد عبد الخالق، الحسبة في الإسلام، دار الشروق، مدينة نصر، القاهرة،2011 .
20. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار بن تيمية، الكويت، ط 1 ، 1989.

21. متولي البراجيلي، دراسات في أصول الفقه (مصادر التشريع)،مكتبة السنة،القاهرة،2010 .
22. محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996 .
23. محمد كمال الدين امام، أصول الحسبة في الإسلام، دارا لهدى، مدينة نصر، القاهرة،. 1998 .
24. محمد نصر محمد، علم القانون المقارن وتطبيقاته القضائية، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، 2013.
25. مونتيسكيو، روح الشرائع، ج 1 ،ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة،1953 .
26. ناجي بن حسن حضري، الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام بن تيمية، دار الفضيلة، الرياض،السعودية،2005 .
27. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دارا لثقافة للنشر، عمان، 2004.
28. نور مانفكانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، القسم الأول، ترجمة وتعليق. قاسم عبده قاسم، ط 5،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،1997 .
29. وهبة الزحيلي، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان،1998 .
30. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، كتاب الإجماع لمكتبة الرشد، الرياض، المملكة السعودية، 2008.
31. يوسف القرضاوي، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 ،1993.
32. يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2 ،1994.

- **المقالات الأكاديمية:**

1. عمر صلاح العزاوي ، منهجية التقنين في النظم القانونية المقارنة: نماذج تطبيقية في القوانين المدنية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد 2 ، جوان 2019.
2. منير كرداشة، الفكر السكاني بين أفلاطون وآرسطو: دراسة مقارنة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 08، العدد 02، اليرموك ، الأردن، 2011.

- **المحاضرات البيداغوجية:**

1. حدة بوخالفة، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثالثة حقوق قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، السنة الجامعية 2020_2021.
2. حميد شاوش، الأنظمة القانونية المقارنة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ل م د. قانون عام، جامعة 08 ماي – 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية2017/2018 .

3. حيدور جلول، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، السنة الجامعية 2022/2021.

ثالثا : المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

1- Alexandre OTETELISANU, Les conceptions de Edouard Lambert sur le droit comparé, Recueil d'étude en l'honneur d'EOUARD LAMBERT » Recueil Sirey, Paris, 1938.

2- Elizabeth Zoller, Introduction au droit public, 2ème édit, Dalloz, 2013.

3- Ernest Glasson, Histoire du Droit et des Institutions Politiques, Civiles et Judiciaires de l'Angleterre, **Tome 1**, G. PEDONE-LAUREL éditeur, Paris, 1882.

4- Ernest Glasson, Histoire du Droit et des Institutions Politiques, Civiles et Judiciaires de l'Angleterre, **Tome 2**, la conquête Normande.

5- Ernest Glasson, Histoire du Droit et des Institutions Politiques, Civiles et Judiciaires de l'Angleterre, **Tome 3**, la Grande charte – la fusion entre les Saxons et les Normands.

6- Ernest Glasson, Histoire du Droit et des Institutions Politiques, Civiles et Judiciaires de l'Angleterre, **Tome 4**, Quatrième période: depuis Edouard III jusqu'à Henri VIII.

7- Jean Jacques Taisne, Institutions juridictionnelles, Dalloz, Paris, 2012.

8- JOHN Lingard, A history of England from the first invasion by the Romans, 5th edit. Vol I, Baudry's European Library, Paris, 1840.

9- Laforet, Introduction au droit, DUNO, Paris, 2009.

10- Le Cte DEFRANQUEVILLE, Le système judiciaire de la Grande Bretagne, T II, Roth-Child 2diteur, Paris 1893.

11- M. Des Michels, Précis de l'histoire du moyen âge, édition Librairie Louis Colas & Hachette, Paris, 1828.

12- M. Henri HAYEM, L'étude du droit comparé, Librairie de la Société du Recueil, J.B. SIREY, Paris, 1909

.

13- MALCOM (Harvey),CATHERINE (Kirby-Légier), MARION (Charret-Del Bove), Droit Anglais et droit Américain, Armand Colin, Paris, 2011.

14- Michel Fromont, Grands systèmes de droit étrangers, Dalloz, Paris, 2013.

15- Natalie FRICERO, Les institutions judiciaires, Gualino, Paris, 2017.

16- Philippe Jestaz, Les sources de droit, Dalloz, Paris, 2015.

17- Pierre ARMONJIN , BARON Boris Nolde et Martin WOLF, Traité de droit comparé, T II, LGDJ, Paris, 1950.

18- Raland Seroussi, Introduction aux droits anglais et américains, 5e édit, Duno, Paris, 2011.
19- René David & Camille Jauffret- Spinosi, Les grands systèmes du droit contemporains, 11ème édit, Dalloz, Paris, 2002.
20- René David, Les grands systèmes de droit contemporain, 11 édit. Dalloz, Paris, 2002.
21- Sophie DRUFFIN-BRICCA et Laurence-Caroline HENRY, Introduction générale au droit, Gualino, France, 2017-2018.
22- William BENESSIANO, Introduction générale au droit, Armand Colin, Paris, 2013.
23- William Blake Odgers & Walter Blake Odgers, The common law of England, 2nd edit., Vol.I, Sweet and Maxwell, Limited, London, 1920.

Revues

1- Benedict Fauvarque-Cosson, Deux siècles d'évolution du droit comparé, Revue de droit comparé, Vol. 63 N°3, 2011.
2- Bruno de Loynes de Fumichon, Introduction au droit comparé, Journal de droit comparé du pacifique (Revue juridique internationale soutenue par l'Université de Polynésie française (UPF), Volume II, Aout 2013.
3- BRUNO de Lyones de Fumichon, Introduction au droit comparé, Journal de Droit Comparé du Pacifique, Collection Ex Professo, Volume II, Aout 2013.
4- Edouard Lambert, Le droit comparé et la formation d'une conscience juridique, Revue de l'université de Lyon,1929.
5- Etienne Picard, « L'état du droit comparé en France », In : Revue internationale de droit comparé, Vol. 51 N°4, Octobre-Décembre 1999.
6- Harold Carol, La distinction public-privé dans le système juridique anglais, Politiques et management public, Vol. 5 N° 1, 1987.
7- Jaluzot Béatice, Méthodologie du droit comparé : bilan et perspective, Revue internationale de droit comparé, Vol 57 N°1, 2005.
7- M. Christophe Jamin, Le vieux rêve de Saleilles et Lambert revisité. A propos du centenaire du congrès international de droit comparé de Paris, Revue internationale de droit comparé, Vol. 52 N°4, Octobre-Décembre 2000.
8- Pfersmann Otto, Le droit comparé comme interprétation et comme théorie du droit, Revue internationale de droit comparé, Vol. 53 N° 2, Avril-Juin 2001.
9- Sarfatti Mario, Le droit comparé en fonction de l'unification du droit, Revue internationale de droit comparé, Vol. 3 N° 01, Janvier-Mars 1951.

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الخارطة الذهنية للمقياس	3
الفصل الأول: ماهية القانون المقارن	4
المبحث الأول: مفهوم ونشأة القانون المقارن	4
المطلب الأول: مفهوم القانون المقارن	4
الفرع الأول: التسميات المختلفة للقانون المقارن	4
الفرع الثاني: التعريفات المختلفة للقانون المقارن	5
أولا: تعريف الفقيه لامبير	6
ثانيا: تعريف مؤتمر لاهاي الدولي لعام 1937	6
ثالثا: تعريف الفقيه دافيد	6
رابعا: التعريف الفرنسي والإنجليزي	6
الفرع الثالث: التعريف الاصطلاحي للقانون المقارن	6
أولا: المعيار الشكلي	6
ثانيا: المعيار الموضوعي	7
المطلب الثاني: التطور التاريخي للقانون المقارن	7
الفرع الأول: العصور القديمة: بذور المقارنة القانونية	7
أولا: الحضارات الشرقية: رواد الفقه المقارن	7
ثانيا: الحضارة الإغريقية:	8
ثالثا: الحضارة الرومانية: نموذج للتشريع المقارن	8
رابعا: الأسباب التي دفعت إلى المقارنة القانونية في العصور القديمة:	9
الفرع الثاني: العصور الوسطى: استمرارية وتطور المقارنة القانونية	9
أولا: تأثير القانون الروماني:	10
ثانيا: تطور القوانين المحلية وتأثرها بالقانون الروماني	10
ثالثا: أسباب تطور المقارنة القانونية في العصور الوسطى	10
الفرع الثالث: العصر الحديث: تطور القانون المقارن وتأصيله كعلم مستقل	11
أولا: أسباب تطور القانون المقارن في العصر الحديث	11
ثانيا: مراحل تطور القانون المقارن في العصر الحديث	11
الفرع الرابع: العصر الحديث المتأخر: تحولات جديدة في القانون المقارن	13
أولا: التحولات الرئيسية في العصر الحديث المتأخر	13

ثانيا: تحديات تواجه القانون المقارن في العصر الحديث المتأخر	14
المبحث الثاني: طبيعة وأهمية القانون المقارن	14
المطلب الأول: طبيعة القانون المقارن	15
الفرع الأول: القانون المقارن كعلم	15
الفرع الثاني: القانون المقارن كطريقة أو كمنهج	16
الفرع الثالث: القانون المقارن كعلم وطريقة	18
المطلب الثاني: أهمية القانون المقارن	19
الفرع الأول: أهمية القانون المقارن على المستوى الداخلي	19
أولا: دور القانون المقارن بالنسبة للمشرع	20
ثانيا: دور القانون المقارن بالنسبة للقاضي	20
ثالثا: دور القانون المقارن بالنسبة للفقه	20
الفرع الثاني: دور القانون المقارن على المستوى الدولي	20
أولا: دور القانون المقارن في توحيد وانسجام القوانين بين الدول	20
ثانيا: دور القانون المقارن في استخلاص المبادئ القانونية المشتركة بين الدول المتحضرة	21
ثالثا: دور القانون المقارن في المفاوضات الدولية والتمثيليات الدبلوماسية	21
المبحث الثالث: مكانة القانون المقارن وعلاقاته ببعض التخصصات المشابهة	21
المطلب الأول: مكانة القانون المقارن في مجال العلوم القانونية والنظرية	22
الفرع الأول: في مجال فلسفة القانون	22
الفرع الثاني: في مجال تاريخ القانون	22
الفرع الثالث: في مجال النظرية العامة للقانون	23
الفرع الرابع: في مجال علم الاجتماع	23
المطلب الثاني: الهدف الأساسي للقانون المقارن	23
الفرع الأول: تحسين القوانين الوطنية	23
الفرع الثاني: التعامل مع القضايا العالمية	24
الفرع الثالث: توحيد القوانين الدولية	24
المبحث الرابع: طرق القانون المقارن	24
المطلب الأول: طريقة المقابلة (المقارنة بالمجانبة - Juxtaposition)	25
المطلب الثاني: طريقة المقاربة	26
المطلب الثالث: طريقة المضاهاة Confrontation	26
المطلب الرابع: طريقة الموازنة المنهجية Comparison méthodique	27
الفصل الثاني: الأنظمة القانونية المعاصرة	29

المبحث الأول :النظام الانجلوسكسوني	29
المطلب الأول :تاريخ القانون الإنجليزي	30
الفرع الأول: المرحلة الأنجلوسكسونية	30
أولا: مظاهر التنظيم القانوني في هذه المرحلة	31
ثانيا: مظاهر التنظيم القضائي في هذه المرحلة	31
الفرع الثاني: مرحلة نشأة النظام القانوني الإنجليزي	32
أولا: مرحلة تكوين الكومن لو	32
ثانيا: مرحلة العدالة	38
الفرع الثالث: مرحلة العصر الحديث	41
أولا: مظاهر التغيير على مستوى التنظيم القضائي	41
ثانيا: مظاهر التغيير على مستوى التشريع	42
المطلب الثاني :مصادر القانون الإنجليزي	43
الفرع الأول: القضاء كمصدر للقانون	43
أولا: التنظيم القضائي	43
ثانيا: الأحكام القضائية	46
الفرع الثاني: التشريع كمصدر للقانون الإنجليزي	48
أولا: مكانة التشريع حسب النظرية الكلاسيكية	48
ثانيا: مكانة التشريع حسب النظرية الحديثة	49
الفرع الثالث: العرف كمصدر للقانون	49
أولا: مكانة العرف عند نشأة القانون	49
ثانيا: مكانة العرف في العصر الحديث	50
المبحث الثاني: النظام الروماني الجرماني	51
المطلب الأول :تشكل النظام الروماني الجرماني وبنيته	51
الفرع الأول: نشأة النظام الروماني الجرماني و انتشاره	52
أولا: النشأة	52
ثانيا: انتشار المنهج الروماني الجرماني	52
الفرع الثاني: بنية المنهج الروماني الجرماني	53
أولا: التشابه من حيث تقسيمات القانون	53
ثانيا: التشابه من حيث خصائص القاعدة القانونية	54
المطلب الثاني :مصادر القاعدة القانونية	55
الفرع الأول :التشريع كمصدر للقانون	56

أولا: الدستور	56
ثانيا: التشريع العادي	56
ثالثا: التشريع الفرعي	57
الفرع الثاني :العرف كمصدر للقانون	58
أولا: أهمية العرف كمصدر للقانون	58
ثانيا: أنواع العرف ودورها في تشكيل قواعد القانون	59
الفرع الثالث: القضاء كمصدر للقانون	60
أولا: الأحكام القضائية	60
ثانيا: التنظيم القضائي	61
الفرع الرابع: الفقه كمصدر للقانون	65
أولا: دور الفقه كمصدر للقانون	65
ثانيا: أهمية الفقه كمصدر للقانون	66
المبحث الثالث: النظام الإسلامي	66
المطلب الأول: تعريف الشريعة الإسلامية وبيان خصائصها	66
الفرع الأول: مفهوم الشريعة الإسلامية	67
أولا: تعريف الشريعة الإسلامية	67
ثانيا: التمييز بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي	68
الفرع الثاني: خصائص الشريعة الإسلامية	69
أولا: شريعة ربانية	69
ثانيا: الشمول	70
ثالثا: العالمية	71
رابعا: اليسر ورفع الحرج	72
خامسا: الجمع بين الثبات والمرونة	72
المطلب الثاني: مصادر التشريع الإسلامي ومبادئه	74
الفرع الأول: مصادر التشريع الإسلامي	74
أولا: القرآن	74
ثانيا: السنة	76
ثالثا: الإجماع	76
رابعا: القياس	76
خامسا: المصادر الاحتياطية للتشريع الإسلامي	77
الفرع الثاني: مبادئ التشريع الإسلامي	78
أولا: التدرج في التشريع	78

ثانيا: التقليل من التقنين	78
ثالثا: التيسير والتخفيف	79
رابعا: مسايرة التشريع لمصالح الناس	79
المطلب الثالث: النظام القضائي في الإسلام	80
الفرع الأول: القضاء في صدر الإسلام	80
أولا: عصر الرسول صلى الله عليه وسلم	80
ثانيا: عصر الخلفاء الراشدين	81
الفرع الثاني: القضاء في العصرين الأموي والعباسي	81
أولاً: القضاء في العصر الأموي	82
ثانيًا: القضاء في العصر العباسي	82
الفرع الثالث: تخصص القضاء	83
أولا: قضاء المظالم	83
ثانيا: نظام الحسبة	85
خاتمة	88
قائمة المصادروالمراجع	91